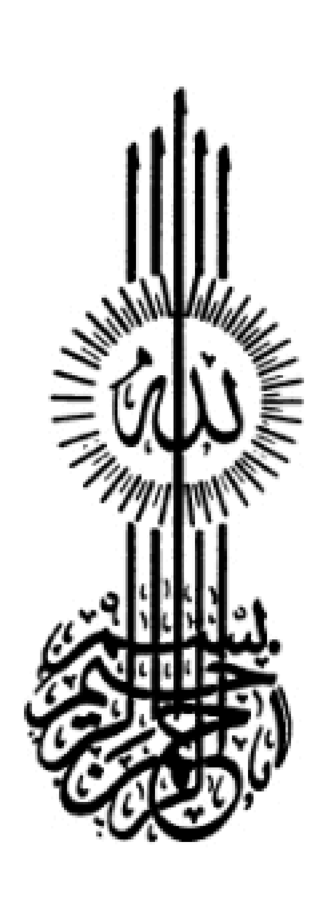


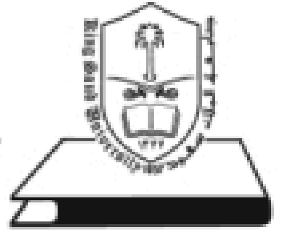
علم الاجتماع الريفي

القرى والأرياف العربية

تأليف

أ. د. محمد نجيب بوطالب

قسم الدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود



دار جامعة الملك سعود للنشر

ص ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بوطالب، محمد نجيب.

علم الاجتماع الريفي: القرى والأرياف العربية / محمد نجيب بوطالب - الرياض، ١٤٣٥هـ.

١٧٤ ص؛ ١٧سم × ٢٤ سم

ردمك: ٧ - ٢٨٤ - ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

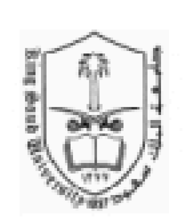
١ - علم الاجتماع الريفي أ. العنوان

ديوي ٣٠١,٢٥ ١٤٣٥/٦٠٩٠

رقم الإيداع: ٦٠٩٠/ ١٤٣٥

ردمك: ٧ - ٢٨٤ - ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة، وقد وافق المجلس العلمي على نشره في اجتماعه الخامس عشر للعام الدراسي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ، المعقود بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٤/ ٢/ ٢٠١٤م.



دار جامعة الملك سعود للنشر ١٤٣٥هـ

الإهداء

إلى بيسان

رمزًا كبيرًا وأملًا دائمًا.

المقدمة

لا شك أن المنطقة العربية على اختلاف تجاربها ودولها ومجتمعاتها تشترك في بعض الملامح ومنها الاختيارات التنموية ونظم الإنتاج والتبادل والعادات والتقاليد، فعمليات الإصلاح الزراعي وما سمي: "الثورة الزراعية" في بعض الأقطار عرفتها أغلب البلدان رغم اختلاف السياقات والتجارب، حيث عرفت الجزائر بتجربتها الاشتراكية بإصلاحها الزراعي منذ الستينيات وكذا سوريا ومصر والعراق. وكذلك عرفت تونس تجربة "التعاضد"، كما عرفت ليبيا بعد ذلك تجربتها الاشتراكية على النمط "الجماهيري" ويكاد المغرب لا يشذّ عن هذا المسار بعدما عرف تجربة المشاريع الحكومية الكبرى. أما الأقطار الخليجية فقد عرفت الإصلاح الزراعي من خلال مشاريع توطين البدو في مدن وقرى متكاملة النمو وأهمها نموذج الإصلاح الزراعي السعودي الذي عرف عدة مراحل وخضع إلى عديد من التغيرات التي فرضتها خطط التنمية المتعاقبة.

أما فـي أواخر القرن العشرين ومع بدايات القرن الحادي والعشرين فقد عرفت أغلب البلدان العربية تجارب تنموية تحررية في إطار استمرار حضور لافت

للدولة وتدخلاتها، وكانت في هذا المسار تتأثر بطريقة أو بأخرى بالمحيط الإقليمي والدولي وما عرفاه من سياسات الإصلاح الهيكلي في ظل هيمنة النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة.

لذلك، ورغم اختلاف التسميات أو تباعد الإستراتيجيات والخطط التنموية فإن الأقطار العربية عرفت تجارب "التنمية الريفية" و"التنمية المندمجة" وصولًا إلى "التنمية المستدامة".

الخاصية الثانية التي تشترك فيها كل المجتمعات العربية تقريبًا في هذا المجال هي أن النصف الثاني من القرن العشرين عرف تحولات جذرية في علاقة الريف بالمدينة من جهة وفي علاقة الدولة بالمجال المحيط من جهة ثانية.

فقد أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه العلاقة إلى أن الريف لم يعد مجرد مجال ضريبي للدولة أو محيط لنشوب العنف والتمرد على المركز لأسباب متنوعة. كما أن هذا المحيط البعيد والقريب عرف بفضل التعليم والهجرة الداخلية والخارجية حراكًا عميقًا يتمثل في صعود ذوي الأصول الريفية في المراتب الاجتماعية والاقتصادية، بما ساهم في تنمية مناطقهم الأصلية. وقد أدى ذلك إلى تحولات اجتماعية هامة في مستوى علاقة الريف بالمدينة التي لم تعد تحمل مجرّد الملامح الصراعية والتبعية لتصبح علاقات قائمة على التنافس مرة والتكامل مرّات أخرى. كما أدى ذلك إلى اندماج العلاقات الاجتماعية وتغير المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات.

يسعى هذا الكتاب إلى تقديم صورة متكاملة عن الأرياف العربية من وجهة نظر علم الاجتماع الريفي الذي لم يحقق في المنطقة العربية على ما يبدو نتائج بحثية

ودراسية تناسب الحضور الكبير للريف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العربية وضغط المسائل والمشكلات الريفية التي طبعت المجتمعات العربية المعاصرة. وخصوصًا بعد سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الدول الوطنية على امتداد نصف قرن من التجارب.

وقد اتبع تأليف الكتاب منهجًا مرنًا يحاول التوفيق بين الثابت والمتغير وبين الخاص والعام ما دمنا إزاء منطقة ومجال متراميي الأطراف متنوّعي التجارب. لذلك تم التركيز على دراسة مظاهر التشابه والاختلاف ومتابعة التحولات التي عرفها هذا المجال مع استعراض أمثلة من بعض النماذج العربية مشرقًا ومغربًا وذلك بالاعتماد على تنوع النماذج وثراء التجارب.

وعمومًا فقد سعينا في هذا الكتاب إلى محاولة الاستجابة إلى الطلب المنشود للإجابة عن الأسئلة المنهجية والمعرفية لعلم الاجتماع الريفي مركّزين على دراسة أهم الوحدات الاجتماعية والتشكيلات الاقتصادية في هذا الريف، وأهمها القرية العربية، فموضوع القرية العربية لم يحظ، كما هو معلوم لدى المختصين في العلوم الاجتماعية، بما يستحق من الدراسات العلمية رغم انتشاره في مجالات التدريس الجامعي. ولذلك عمل الكتاب على تقديم صورة متكاملة لنشأة هذا العلم وتطوره مستفيدًا من مختلف الإسهامات العلمية العالمية. ولذلك فقد راعى الكتاب جمهور القراء المهتمين بموضوع الريف والقرية في البلاد العربية باحثين ومهتمين بالتنمية وكذلك طلابًا دارسين في مراحل التعليم العالي المتقدمة. والشكر والتقدير لمنجز طباعة النص الأصلي للكتاب السيد فيصل الفرشيشي على صبره وأناته وحسن أدائه. كما يمتد الشكر أيضًا إلى كل من ساهم في دعم نشر هذا الكتاب وتسهيل خروجه إلى جمهور

القراء وتيسير تداوله، وأخص بالذكر دار جامعة الملك سعود للنشر وكافة العاملين فيها على ما أبـدوه من جدية وحرص على أن يـخرج هذا المؤلف فـي صيغته الحالية بعد إصلاحهم لعديد الأخـطاء اللغوية واقتراحاتهم السديدة فـي التنظيم والإخراج.

والله ولي التوفيق.

المؤلف

المحتويات

الفصل الثاني: صورة الريف العربي في التاريخ والثقافة والمجتمع

الفصل الثالث: نماذج دراسية تطبيقية للتحولات في الأرياف والقرى العربية

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجي لدراسة الريف

أولًا: الإشكاليات المنهجية المتعلقة بدراسة الريف

لا يكاد يخلو أي كتاب مختص في دراسة موضوعات الريف والقرية والبادية والمحلي من إشارات متفاوتة الأهمية إلى بعض الصعوبات المنهجية التي تعترض دارسي هذه المباحث. ويمكن تلخيص هذه الصعوبات في العناصر التالية:

- مشكلة مفاهيمية تتأتى من مدى دقة وتمثيلية بعض المفاهيم المستخدمة وفقدان بعضها لصلاحيتها بعد حصول تحولات جذرية في الفضاء وفي المعارف الدّارسة لها.
- إغفال بعض الدارسين للأبعاد التاريخية والتراثية في دراستهم للريف والقرية، وخاصة تلك الدراسات التي تندرج في سياقات بحثية استشارية تنزع إلى الاهتمام بالمعيش والمعاصر خارج سياقه التاريخي.
- عدم انفتاح بعض الدراسات على العلوم المجاورة من علوم فلاحية أو تاريخية أو اقتصادية أو جغرافية أو أنتربولوجية أو سوسيولوجية أو لسانية، فدارس المجال الريفي مطالَبٌ بالاستفادة من هذه التخصصات نظرًا لاشتراكها في معالجة المجال الريفي جغرافيًّا وتاريخيًّا وسكانيًّا واقتصاديًّا.

● هيمنة إحدى المدارس المرتبطة بسوسيولوجيا الريف كالمدرسة الفرنسية أو المدرسة الاشتراكية أو المدرسة الانجلو سكسونية أو غيرها، وما يتبع ذلك من إمكانية التسرب الأيديولوجي المرتبط بالتوجهات والمقاربات السياسوية في التنمية.

● الشح في المادة الإحصائية والوثائقية لدراسة أرياف تخرج من نوع من التصحر الدراسي (المعرفي) بعد تهميش دام قرونًا، وخاصة بالنسبة لأرياف البلدان النامية.

● المخاطر المعرفية المتأتية من التساهل الملحوظ في دراسة المبتدئين والهواة والمغامرين للقرى والأرياف والمجتمعات المحلية من منطلقات عديدة دون التسلح بالمنهج العلمي والتخصص الدراسي. ويكمن مصدر هذه المخاطر أيضًا في تصور شائع للدور النفسي والثقافي الذي يخلو من نزعات ذاتية غير موضوعية رغم أن المنوغرافيات المنجزة محليًا تساهم في تصحيح المعلومات الخاطئة وتسد الفراغات المعرفية حول المجموعات المحلية.

● ما يكتنف دراسة المحلي من محاذير الإغراق في المحلية والتحيز للذات الباحثة وجماعتها إن كانت تنتمي إلى مجال الدراسة، ويعتبر الوقوع في تنميق الوقائع وتلفيق التفسيرات ووضع المبررات من أخطر الانزلاقات المنهجية في دراسة المجتمع المحلي ومجموعاته.

● إشكالية ضبط المجال المدروس من المحلي، فالمجال الريفي، البنية القروية والمجموعة السكانية موضوعات خاضعة للتغير والتبدل لطبيعة تكوينها. وهي مجالات يصعب تحديدها بدقة لأنها لا تعرف الثبات، فما يعتبر مجالًا قرويًا قد يخضع بعد فترة زمنية إلى تغير يتحول في اعتبارات الإداريين أو الباحثين أو السكان المحليين إلى مدينة أو شيء آخر. ومن القرى ما اضمحل، ومن البوادي ما تحضّر، ومن الحواضر ما تبدّى بفعل عوامل الإنسان والطبيعة وبتأثير فعل معايير الزمان والمكان.

كما تطرح التقسيمات والتسميات والتحديدات إشكاليات أخرى في دلالاتها ومعاييرها ورموزها باختلاف المرجعيات الثقافية والسياسية للدول والمجتمعات والمنظمات. وهذا ما قاد إلى تغير المؤشرات التي كادت تربك الباحثين وتضعف من مصداقية السوسيولوجيا الريفية.

ثانيًا: موضوع علم الاجتماع الريفي ومجالاته

يهدف علم الاجتماع الريفي إلى الدراسة العلمية المنظمة لسكان الريف باعتبارهم جماعات متفاعلة مع بعضها ومع محيطها، كما يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية القائمة بين سكان الريف من أجل التعرف على خصائصهم وعلاقاتهم ونظمهم الاجتماعية. كما يركز بصفة خاصة على دراسة المشاكل التي تواجه عادة تنمية المجتمعات الريفية[1].

وإذا كان موضوع علم الاجتماع الريفي قد شهد تبدلًا جزئيًا فرضته التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها البنى الاجتماعية في المجتمع، حيث ارتبط بالحياة الريفية بمعناها العام بما في ذلك بقايا المجتمع البدوي بل وحتى بالحياة التقليدية عامة، فإنه اليوم أصبح يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنمط الإنتاج وأسلوب العيش الفلاحي. وكذا توسع مجال الاهتمام خلال نصف القرن الأخير بموضوعات المجتمع المحلي والبيئة وحياة الريفيين في المدن.

لقد تحدث بعض الدارسين في العقود الأخيرة عن غياب مفهوم الريف والريفيين إثر زحف نمط الحياة الحضرية على المجال الريفي. ذلك ما تعبر عنه

(١) لوجلي صالح الزوي: علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - ١٩٩٨م، ص ١٣.

التغيرات الحاصلة فـي نمط المسكن وثقافة الغذاء واللباس والتجهيزات المنزلية وغيرها[٢]. كما ظهرت فـي السنوات الأخيرة في عدة بلدان إشكالية التداخل بين المجالين الحضري والريفي والصعوبات المنهجية التي فرضتها على الدارسين. كما تحدث بعض الباحثين العرب عن ظاهرة "**ترييف المدن**" وظاهرة "**تمدن الريف**"[٣].

ورغم البدايات المتعثرة لانتشار مفهوم "**علم الاجتماع الفلاحي**" أو "**علم اجتماع الزراعة**"(La sociologie de l'agriculture) الذي عرف طريقه إلى بعض الأقطار الأوروبية التي شهدت عملية تصنيع واسعة للقطاع الفلاحي، فقد شهدت أوروبا تطورًا ملحوظًا لعلم الاجتماع مثل إيطاليا وفرنسا واسبانيا. مع ذلك فإن العالم يشهد اليوم شبه إجماع على اعتبار أن المجال الريفي بما يضمنه من أنشطة فلاحية وغير فلاحية هو المجال الحقيقي لأبحاث علم الاجتماع الريفي. **ولم يعد مفهوم الريف، كما الفلاحة، مرتبطًا بأحكام قيمية تحيل إلى المحافظة والانغلاق ومقاومة التغيير**، بل أصبح المفهوم على العكس من ذلك مشحونًا في الاستخدام اليومي بمضامين إيجابية، فقد تقلص التعارض بين الريف والمدينة الذي كان متغلّبًا على علاقات السكان ببعضهم البعض في البلاد العربية. ذلك أن الحضريين غيّروا من نظرتهم السلبية للريف حيث يوصف الإنسان الجاف أو الجامد أو "المتخلف" بأوصاف تحقيرية تحيل إلى الريف مثل "جبري" "مصطلح محلي يعني التخلف" و"جاي من الجبل" أو بدوي أو صحراوي وغيرها.

---

(٢) لـقد ذهب هنري مندراس (H.Mendras) فـي كتابـه، La fin des Paysans éd. Actes du Sud, Badel, Paris, 1984. إلى اعتبار أن المجال الريفي لم تعد له دلالة إلا من خـلال وجود المدينة.

(٣) مصطفى عمر التير وسليمان مانه ومحمد الزرقاني: أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الجديدة، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١م.

ولم تعد طريقة نطق كلام الريفيين "الحضريون الجدد" تثير اشمئزاز أهل المدينة كما كان الحال في ماض كان فيه الريفي يحتشم من ريفيته[٤]. وكان لذلك أبعاده التاريخية حيث لم يعد الريفيون مجرد أفراد "آفاقيين" "أي القادمين من الآفاق البعيدة" أو "برانيين" "أي الخارجي عن المدينة" كما كانوا يعتبرون في عهود سابقة وخاصة مع تغير الأدوار وانتشار التعليم.

هذا التطور الذي عرفته مسيرة الاعتراف بعلم الاجتماع الريفي وبالتالي بالمجتمع الريفي[٥]، أفضى إلى عدة إشكاليات منهجية سببها الأساسي العلاقة المرجعية لمباحث هذا العلم بالاختيارات التنموية والسياسية للدول الحديثة من جهة والتداخل المربك بين الفضاء الريفي والفضاء الحضري الناتج عن الإجراءات الإدارية المتبدلة من جهة أخرى. كما أن التعريفات الحديثة للمجتمع الريفي تختلف اليوم باختلاف الفضاءات والدول المنضوية تحتها. ويمكن تلخيص هذه التعريفات الشائعة في العالم فيما يلي:

١- التعريف الإداري: وينطلق من اعتبار أن الفضاء غير الريفي هو كلّ المناطق الحضرية التابعة لإدارة محلية مدنية والعكس بالعكس. وهو تعريف سائد في أغلب الأقطار العربية. تستخدمه عادة بعض الدول على أساس تقسيم المواطنين إلى مجموعات تنتمي إلى فضاءات إدارية، بصرف النظر عن نشاطاتهم الاقتصادية أو عددهم.

---

(٤) يمكن الرجوع إلى جلال التليلي "صورة الريفي في الثقافة الشعبية والثقافة المدرسية" في مجلة "الكراسات التونسية" العدد ١٨٠، ٢٠٠٢م.

(٥) محمد نجيب بوطالب، الفلاحة والمجتمع الريفي، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٥م، ص ١٤.

٢- التعريف الإحصائي: وينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي وتستخدمه عادة مكاتب الإحصاء والتعداد، حيث يعتبر كل تـجمع سكاني ريفيًا إذا قل عـدد سكانـه عن ألفين وخمسمائة نسمة، حتى ولو كانوا لا يعملون أساسًا فـي مهن الزراعة.

٣- التعريف الإحصائي الإداري: وهو تعريف يجمع بين المعطى الإداري الذي يقوم بتقسيم البلاد إلى مقاطعات ذات أحجام مختلفة وبين المعطى الإحصائي الذي يحدد تلك المقاطعات بعدد السكان المتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف ساكن.

٤- التعريف الاقتصادي: وهو تعريف يعتمد على تقسيم السكان إلى مهن تهيمن على مناطقهم ويسود في أغلب البلدان الغربية، وتتلخص هذه المهن في ثلاثة أنواع هي:

أ) مهن تقوم على استخراج أو إنتاج المواد الأولية مثل الزراعة والصيد واستخراج المعادن.

ب) مهن تقوم على الصناعات التحويلية للمواد الخام إلى مواد صناعية مثل صناعة النسيج والصناعات الغذائية وغيرها.

ج) مهن يمارس أصحابها النشاط في الأعمال الخدمية العامة مثل أعمال الإدارة والتعليم والبنوك والمحاماة وغيرها.

٥- التعريف المرتبط بالعمل الزراعي: وهو الذي يعتبر كل من يشتغل في القطاع الزراعي ريفيًا بغض النظر عن حجم العدد. وهو تعريف سائد في أغلب البلدان الآسيوية والإفريقية.

هذه الاعتبارات ليست دومًا دقيقة وهي رغم أهميتها نسبية لتغيرها فضلًا عن عوامل التداخل بين المجال الريفي والمجال الحضري.

إن الريف مجال دقيق المعنى سريع التبدل، خصوصًا في الفترات الأخيرة حيث تنتشر نظم الاقتصاد الاستهلاكي بشكل واسع، وتكتسح تكنولوجيا الاتصال كل الفضاءات، فتحدث تـحولًا جارفًا في نظم الاقتصاد والثقافة وفي البناء الاجتماعي وفي القيم.

ثالثًا: نظريات ومدارس علم الاجتماع الريفي

١- مدارس علم الاجتماع الريفي

أ) المدرسة الفرنسية

يعتبر كل من بلاسيد رامبو Placide Rambaud وهنري مندراس Henri manadras وردفيلد Redfield وريفرز Rivers من أهم علماء الاجتماع الريفي الذين اهتموا بدراسة موضوع القرية في السوسيولوجيا المعاصرة.

ويتميز بلاسيد[٦] بتعريفه العلمي الإجرائي للقرية باعتبارها وحدة اجتماعية لها خصوصياتها الكامنة في متانة العلاقة بين الحياة الاجتماعية وبين الفضاء بما ينتج تضامنًا داخليًا في المجتمع القروي وخارجيًا مع المحيط القريب منه والجماعات المشابهة له. ويتكون المجتمع القروي من مجموعة من الأنساق القرابية والاقتصادية والسياسية والتربوية والدينية. ويمثل الفضاء عند رامبو أحد أهم مكونات القرية التي تتغير بتغير هذا الفضاء.

---

(٦) كان رامبو مديرا للدراسات بالمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية [EHESS]، أسس بها مركز علم الاجتماع الريفي (١٩٢٢- ١٩٩٠م) خصص أهم أعماله بعد سنة ١٩٨٠م لدراسة السياسات الزراعية وذلك في إطار تكوين الاتحاد الأوروبي انظر:

Placide Rambaud, les fondements de l'Europe agraires, textes présentés par Rose - Marie Lagrave et Monique Vincienne, l'Harmattan, coll « Alternatives rurales », 1995, p 212.

وتتخذ علاقة الجماعة القروية بالفضاء الجغرافي شكلًا ثقافيًا هو الذي يدفع إلى اختلاف القرى وتنوع أشكالها وأنماطها(٧).

وتتجه أغلب دراسات علم اجتماع القرية في العالم إلى تغليب نموذج القرية الأوروبية (الفرنسية، الإيطالية، الاسبانية...إلخ) باعتباره النموذج الأكثر دراسة، وخاصة بعد خضوعه لتغيرات جذرية بعد الثورات العلمية والاجتماعية التي عرفتها تلك البلدان.

ويمكن اعتبار دراسات كل من مندراس ورامبو منطلقًا لهذه الدراسات فكلاهما حدّد خصائص تطور القرية الفرنسية ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي سياق انتشار التصنيع، إذ يرجع رامبو بالقرية إلى "الجماعة الريفية" التي بدأت تتفكك مع الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م وما لحق ذلك من تحولات سريعة أفرزها القرن التاسع عشر، فالجماعة الريفية التي كانت تتميز بالهيكلة الفضائية والتمحور حول مركز جغرافي مغلق هي التي شكلت القرية، فقد كانت القرية تعتمد على ملكية الأرض والاستغلال الجماعي لها وسرعان ما توسعت على حسابها الملكية الخاصة والاتجاه إلى وضع الحدود وتنوع النشاطات في الوحدات الفلاحية العقارية.

وهكذا بدأ الريف الأوروبي ينتقل من وضعية "الوحدات الاقتصادية والعقارية والسياسية المستقلة" إلى وضعية الانفتاح على المحيط والارتباط بالمركز الرأسمالي، كما بدأ التمركز حول المؤسسة الدينية "الكنسية" يترك مكانه لقوى سياسية واجتماعية جديدة ترتبط بالمحيط الجهوي والمركزي بعلاقات مدنية.

---

(٧) أشغال المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلم الاجتماع، بوخارست ١٩٣٨م الذي خصص لموضوع القرية والمدنية.

كما بدأ الانتقال من ضغط الجماعات العائلية إلى حرية الأفراد في امتلاك العقارات وإقامة المشاريع في سياق التخلي عن نمط الاكتفاء الذاتي القروي الذي خضع إلى عملية تقسيم جديدة للعمل تربط الفضاء والمجموعة المقيمة عليه بفضاءات وقوى اجتماعية أوسع وأكثر تنوعًا.

أما **الخصائص التاريخية للقرية الأوروبية** حسب بلاسيد رامبو فتُلخص في العناصر التالية:

١ – فضاء مغلق ومحدد للجماعة القروية.

٢ – هيمنة النشاط الأحادي على نسق الاقتصاد المحلي.

٣ – قوة العلاقة التكاملية بين الجماعة القروية والفضاء الترابي.

٤ – متانة العلاقات القرابية بين سكان القرية.

٥ – شدة انتماء الجماعة إلى فضائها ومركزها بما يدفع إلى الخصوصية والتمايز في الهوية الثقافية عن الجماعات القروية المجاورة (اختلاف اللهجة والزي والطعام والشراب ونمط العمل).

أما هنري مندراس (Henri Mendras) فينقلنا من الصورة السكونية للمجتمع القروي الفرنسي خلال القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر إلى صورة جديدة يتابعها في حراكها الأقصى والعمودي الذي ميّز خصائصها في وضعيتها الجديدة.

فالتحولات الجديدة التي صحبت القرن التاسع عشر أدت إلى حصول اختلالات جوهرية في بنية المجتمع الفلاحي الفرنسي، فلم يعد الاكتفاء الذاتي في المجتمع الريفي قائمًا على النشاط الحرفي والزراعي، ولم تعد التقسيمات القائمة على العمر والجنس والتقارب في مستوى الدخل قادرة، كعناصر تميز الفضاء الريفي، على مواجهة متطلبات المجتمع الرأسمالي. لذلك حصل اختلال ديمغرافي في علاقته بالموارد الاقتصادية المحلية بما حتّم الانفتاح على المحيط الخارجي وظهور الهجرات

العمالية إلى المدينة للعمل في الصناعة سرعان ما لحقتها هجرة الأعيان الريفيين الذين وظّف الكثير منهم ثرواتهم في المشاريع الصناعية الجديدة، وهجرة الحرفيين بعد تأزم إنتاجهم بسبب منافسة القطاع الصناعي للقطاع الحرفي وقاد إلى بتلاعه.

لقد فقد الريف والمجتمع القروي العديد من قواه الاقتصادية والبشرية ولم يبق سوى الفلاحين بوضعياتهم التي تميزت بالتبعية ومضايقة قطاعات التجارة والخدمات والصناعة لنشاطاتهم التقليدية. وكانت نشأة القرى الجديدة والمدن الصغيرة على تلك الأسس الصناعية تدفع بالفلاح إلى العمل على تغيير وضعيته وتبديل هويته للحاق بركب النشاط الاقتصادي الرأسمالي الجارف.

يشير مندراس إلى أن الفلاح الفرنسي كان مطالبًا بتعديل ساعته على ضوء التغيرات الجديدة التي لم تكن تهدّد مركزه ومكانته فقط ولكنها كانت تتيح له فرصًا جديدة لتنمية موارده واحتلال مكانة اجتماعية واقتصادية جديدة.

هذا التحول الجارف لم يمنع مندراس من التنبه إلى بعض الإشكاليات المنهجية التي أصبحت تعترض دارسي المجال الريفي مثل إشكالية التداخل بين المجال الريفي والمجال الحضري، ومثل ظهور مشكل المفاهيم "**نهاية مفهوم المزارع**" والذي عبّر عنه من خلال عنوان كتابه "La fin des paysans" فالقرويون لا وجود لهم إلا من خلال مقارنتهم بالمدينة وبالمجال الحضري المحيط بهم، فإن لم نجد مدينة لا نجد قرويين(٨).

(٨) انظر أعمال مندراس، وهي عبارة عن دروس "مقررات" وكتب:

- Sociologie rurale, Institut d'Etudes Politiques de Paris, Amicale des élèves, (1963-1964) et (1967-1968).
- Sociologie de la Campagne Française, Que sais-je ?, n°842, Paris P.U.F, 1959 (réaction, 1965).
- Sociologie rurale : notions, générales et S. du changement, Institut des Hautes études de droit rural et d'économie agricole (IHEDREA).
- « Sociologie du milieu rural », dans : Georges Gurvitch (dir], traité de sociologie, paris, P.U.F, 1958, (2 volumes).
- « objet, méthode et organisation de la sociologie rurale » in, Economie rurale, n° 47, 1961, p p 67-72.
- Henri Mandras, la fin des paysans, éditions des actes du sud, Babel, Paris, 1984.
- Henri Mandras : sociologie rurale, les cours de droit, 1956-1957, Institut d'études politiques de Paris, C3 fascules).

إن البدايات التأسيسية لعلم اجتماع القرية تعود أيضًا إلى جان ستوزل (Jean Stoetzel) الذي كان يدرس سوسيولوجيا القرية بمعهد الدراسات السياسية بباريس خلال سنتي ١٩٤٨م و١٩٤٩م ثم عهد بهذا الدرس إلى هنري مندراس الذي اعتبر من أوائل الباحثين الذين طوّروا المعرفة بالشأن القروي من خلال محاولاته بناء نماذج نظرية لتطور المجتمع الفلاحي والقروي في فرنسا.

وكان مندراس قد توصل في بداية الستينيات من القرن العشرين إلى ضرورة قيام حوار عميق وصريح بين منتجي المعرفة السوسيولوجية وبين "زبائن" هذا التخصص وذلك بمعية الاقتصاديين خاصة[٩].

مظاهر التحول الجذري في القرية الفرنسية: تمثل عملية اعتماد الزراعة الفرنسية منذ العشرية الثانية من القرن العشرين على أساليب عمل جديدة مثل إدخال الجرّار وآلة الحصاد من جهة واستخدام الطرق العلمية المتطورة كالتسميد وانتخاب تربية الماشية والدواجن وميكنة الإنتاج الزراعي ومشتقاته، أهم مظاهر التحول في الريف. وهذا الاعتماد المتوسّع على التقنية والعلم أدى إلى تحوّل في ثقافة الفلاح ووعيه وبالتالي أدى إلى تغير وضعيته الاجتماعية، فهذا المزارع العصري بدأ في السيطرة على الطبيعة بأرضها ومناخها فاكتسب بذلك عقلية مشاريعية اقتصادية مرتبطة بالسوق.

وهكذا لم يعد مجرد مزارع تقليدي بل أصبح رئيس مؤسسة ومديرًا ومقاولًا ومحاسبًا وميكانيكيًا يعتمد التخصص كما أصبح يرتبط بشبكة إنتاج وتبادل وطنية إن لم تكن عالمية. لكن هذا الاتجاه إلى التخصص واختلاط الأدوار أدى إلى تعقيدات ملحوظة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية رغم إنشاء التعاونيات والشركات والجمعيات.

---

(٩) انظر دراسته حول "موضوع ومنهج وتنظيم علم الاجتماع الريفي" (المذكورة أعلاه)، ص ٧١.

أما على مستوى التحول في المكانة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع القروي فإن مندراس يكشف عن أهم مظاهر التحول في المجتمع الزراعي المحلي الفرنسي من خلال ما لاحظه من تحول إيجابي لمكانة المزارع (Fermier) وتراجع لمكانة المالك (Propriétaire)، فقد أصبحت الكفاءة التقنية والنجاعة الاقتصادية هي الوسائل اللازمة لاعتراف المجتمع بالفاعلين الاقتصاديين الجدد، كما أصبحت إنتاجية الأرض ومردودية المشروع الزراعي هما المعياران الأساسيان لتأكيد المكانة الاجتماعية وتحقيق التمايز.

إن قيمة القطيع ومردودية الأشجار وحداثة المعدات الفلاحية تضاهي، إن لم تكن تفوق، أهمية الأرض والمنشآت القائمة عليها.

إن المكانة الجديدة للفلاح أصبحت تستمد من كثافة النشاطات التي يقوم بها في وضعه الجديد مثل عمليات البيع والشراء والاقتراض والتدريب والترويج والتخزين، ويمثل التعامل الواسع مع البذور والأسمدة أفضل الأمثلة النموذجية لهذا النشاط.

يعتبر مارسيل جوليفي (M. Jollivet) أن علم الاجتماع الريفي نشأ في الغرب في علاقة وطيدة مع علوم مجاورة له باعتبار أن مجال اهتمام هذه العلوم ظل ولا يزال مشتركًا. وهذه العلوم هي: الجغرافيا والاقتصاد الريفي والتاريخ الاجتماعي والاثنولوجيا وعلم النفس والديمغرافيا[١٠] لكنه سرعان ما حدّد مجاله وأصبح يهتم بكل ما يتعلق بالمجتمعات الريفية.

وبتقدم هذا العلم أصبحت مجالات التخصص الفردي تظهر فيه مثل علم الاجتماع الزراعي والتنظيم الفلاحي وغيرها. كما تم التركيز في بعض المراحل على الداخلي مرة "Le dadans"، "inside" وأخرى على الخارجي "le dehors"، "the outside".

---

(١٠) Marcel Jollivet, « la vocation actuelle de la sociologie rurale » in , Ruralia, n°1, 1997, p2.

التطورات الحديثة: وبمرور الزمن مرّت مجالات الاهتمام في علم الاجتماع الريفي من قضية إلى أخرى فمن المسائل القديمة مسألة علاقة التعارض بين المدينة والقرية، ثم جاء الاهتمام بالتحولات في مجالات الاستغلال والعمل وعلاقة المستغلات بالأسرة ثم مكانة الفلاح والمزارع في المجتمع وعلاقة ذلك بالبنية السياسية، وقد صحب هذه المرحلة نقاش واسع طرح موضوع البيئة التي تحولت إلى موضوع تدعمه الدولة والبنيات والمنظمات المدينة وكاد أن يصبح موضوعًا سياسيًا وأيديولوجيًا بحتًا(١١).

لقد تنبه بعض الباحثين الغربيين إلى عمليات التّشكل وإعادة التشكل في المجتمعات الريفية الغربية التي أطلق عليها برناركايزر عبارة "النهضة الريفية" (la renaissance rurale)(١٢). فكل تغيير سريع في نظره يكون مصحوبًا بخيبة أمل وأزمة في الهوية.

وقد اتخذت هذه "النهضة" في فرنسا وغيرها من البلدان الغربية شكلًا ديمغرافيًا، فقد بدأت عملية التحديث الزراعي منذ القرن الثامن عشر ولكنها أخذت مداها الحقيقي في منتصف القرن العشرين من خلال(١٣) حصول تغيرات وتأثيرات عميقة، وهي تغيرات ليست على الشاكلة التي أظهرها المنظرون الماركسيون الذين ربطوها، أساسًا بتدخل النظام الرأسمالي في المجتمع الزراعي والريفي، بل إن التحول الملحوظ يتمثل في انفتاح المستغلات الزراعية العائلية اقتصاديًا وتقنيًا على المحيط الصناعي الجديد الذي انطلق من المدينة.

---

(١١) Nicole Mathieu et Marcel Jollivet [dir], du rural à l'environnement : la question de la nature aujourd'hui, Paris, ARF, éditions l'Harmattan, 1989, p 352.

(١٢) Bernard Kayser : la Renaissance rurale, sociologie des campagnes du monde occidental, paris, Armon Colin, 1990.

(١٣) Bernard Kayser : la Renaissance rurale, sociologie des Campagnes du monde occidental, Paris, Armon Colin, 1990.

وإذا كان مندراس (Mendras) يؤكد على "نهاية الفلاح" فإن كايزر يعتبر أن الثورة التكنولوجية التي مست المجال الريفي لم تنه الفلاحين الذين حافظوا على خصوصيتهم وعلى نمط معيشتهم، لكن المشكلة تكمن في الخلط بين الفلاحين الحقيقيين وغير الفلاحين، وبين كبارهم ومتوسطيهم وصغارهم، كما ظهرت إشكالات منهجية سببها تداخل أنماط الإنتاج وتعدد النشاطات الفلاحية وتداخلها مع أنشطة أخرى خارج المجال الزراعي.

وقد أكّد كايزر على جوهر ما عرفه الريف الفرنسي وبالتالي الأوروبي من مظاهر التحول التي تمثلت في عملية التهيئة الترابية الريفية (l'aménagement de l'espace rural) وعملية التنمية الريفية التي ارتبطت بمفاهيم جديدة عرفت أوجها في الثمانينيات من القرن العشرين والتي لم تستطع الاشتغال بدون تدخل خارجي.

ب) المدرسة الأمريكية

إذا كانت السوسيولوجيا القروية اتخذت في فرنسا اتجاها مونوغرافيا فإن السوسيولوجيا القروية الأمريكية اتخذت لنفسها مسارًا امبيريقيًا. وتمثل كلتا المدرستين أهم المدارس العالمية التي تصدت للمسألة القروية والريفية. وكلتاهما استثمرت خلاصات العلوم الأخرى المجاورة، لكن المدرسة الفرنسية كانت أكثر ميلًا إلى علمي الجغرافيا والاقتصاد في حين أن المدرسة الأمريكية استثمرت الأنتربولوجيا.

لقد قام مارسال جوليفي (Marcel Jollivet) بعملية رصد كرونولجي لمساهمات الرواد في تأسيس علم اجتماع القرية أو علم اجتماع الريف مبينًا التكامل بين كلتا المدرستين.

ويعتبر ليبرتي هايد بيلهي (Liberty hade bailey) (١٨٥٨-١٩٥٤م) المؤسس الأول للسوسيولوجيا القروية بالولايات المتحدة الأمريكية، رغم تخصصه البيولوجي، فمنذ عشرينيات القرن العشرين بدأ ينجز أعمالًا حول الموضوع وخاصة

بعد التحاقه بمدرسة الفلاحة بميشغان. وكان في ذلك متأثرًا بمدرسة شيكاغو التي ركزت على مفهوم "الاندماج". (L4INT2GRATION) بعد أعمال كل من وليام توماس (William Thomas) وفلوريان زنانيك (Florian znanieck) حول الفلاح البولوني في كل من أوروبا وأمريكا ما بين ١٩٥٨م و١٩٢٠م. وقد بلور الباحثان في هذا الكتاب الشهير والمؤسس (خمسة أجزاء) مفهوم الاختلال الاجتماعي (desorganisation sociale) الذي ظل مهيمنا على نقاشات المدرسة حتى أواسط الثلاثينيات. لقد عرفت سوسيولوجيا القرية في كل من الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية تطورًا ملحوظًا بفضل ما أنجزته الدراسات الميدانية المطبقة على قضايا الريف والفلاحة[١٤].

ويعتبر ريد فيلد (R. Redfield) من أهم علماء الاجتماع الذين درسوا القرية في كتابه "المجتمع القروي والثقافة" الذي ركز فيه على دراسة اتجاهات القيم لدى القرويين[١٥].

كما أكد وجود علاقة مقدسة بين الفلاح والأرض وبينه وبين العمل الزراعي... وقد أكد ريدفيلد في دراسته لعمليات التأثّر والتأثير من منظور أنثروبولوجي على ما سماه بـ "التقليد الصغير في القرية مقابل "التقليد الكبير" في المدينة، وهذا التناظر ليس بالضرورة تناظرًا تعارضيًا بل هو تناظر متكامل لأن العلاقة وشيجة بين المجتمعين[١٦].

---

(١٤) ديوان أصدقاء المغرب - مقدمة في السوسيولوجيا القروية... السوسيولوجيا المغربية (ملف ٦ يونيو ٢٠١١م) مقال إلكتروني: /http://groups.google.com/group/foyad61.

(١٥) روبرت ريدفيلد، المجتمع القروي وثقافته، ترجمة مجموعة من الأساتذة، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

(١٦) Redfield, R, the primitive world, New York, 1993, p 165.

لكن سوروكين Sorokin في كتابه "**مبادئ علم الاجتماع الريفي**" يورد أدلة مناقضة لما ذهب إليه ردفيلد في طابع العلاقة الروحية بين الفلاح والأرض. ويتفق معه بتكن Pitkin في دراسته لأرياف جنوبي إيطاليا، حيث يعتبر أن علاقة الفلاح الإيطالي بكل فئاته بالأرض ليست سوى علاقة مصلحة ومنفعة مادية من أجل ضمان المعيشة.

وفي سياق ثنائية "مدينة – قرية" التاريخية حدد كل من سوروكين وزمرمان Zimmerman نماذج للتمييز بين المجموعات الريفية والمجموعات الحضرية، تتمثل في نوعية النشاط الغالب لدى كل مجموعة فتصبح ممارسة النشاط الفلاحي والرعوي والارتباط بالأرض مؤشر اقتراب أو ابتعاد عن القرية والمدينة[١٧].

ج) مساهمة الأنتربولوجيا في دراسة القرية (المدرسة الأنتربولوجية)

وقد ساهم علماء الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية وخاصة الأمريكان منهم مساهمة هامة في تطور الدراسات المونوغرافية حول الأرياف والتجمعات القروية في بعض أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا وآسيا وأستراليا ومن هؤلاء الأمريكية روث بندكيت (Ruth Benedict) التي ألفت كتاب (**أنماط من الثقافة**) عام ١٩٣٤م واعتبرت أن دور الأنتربولوجيا هو توضيح أوجه الاختلاف بين الثقافات مركزة على أوجه التكامل الثقافي من خلال دراسة نماذج من الشخصية. وقد طبقت ذلك على ثلاثة مجتمعات محلية هي: الدوبو والزوني والكواكيوتيل في الولايات المتحدة وكندا وهم من الهنود الحمر.

ومنهم الأمريكية مرجريت ميد (Margret Mead) التي اهتمت بدراسة الظواهر السلوكية في إطارها الثقافي، ودرست النوع الاجتماعي وعلاقته بالمزاج في ثلاثة

(١٧) T. Lynn smith, la sociologie rurale aux Etats-Unies et au Canada, SAGE Publications, Inc, 1957.

مجتمعات محلية هي الأرابيش والموندوجومور وتشامبولي كما درست المراهقة في مجتمع سموا والنمو في غينيا الجديدة بأستراليا من خلال جزيرة مانوس مركزة على دور الإطار الثقافي العام للقرية البدائية.

ومنهم مالينوفسكي (Malinowbeski) البريطاني الذي درس مجتمع جزر التروبرياند وحاول اختيار (عقدة أوديب)، عند سغموند فرويد من خلال تطبيقها على مجتمع "بدائي" بسيط. تقع هذه الجزر شرق غينيا الجديدة في أستراليا ويعمل سكانها في الصيد والزراعة، وكان ذلك في سنة ١٩١٣م. درس علاقات القرابة ودور المرأة.

وكذا يتضح الدور الفعّال الذي قام به الأنتربولوجيون في دراسة القرية، وذلك بفضل إماطتهم اللثام عن عديد من الثقافات المهجورة في القرية والمجتمعات المهمشة. وعلى الرغم مما توصف به أعمالهم من سطحية واستعجال فرضها الوصف وحفّت بهما الغرابة والطرافة الاستشفائية فإن أعمال الأنتربولوجيين شأن الرحالة والجغرافيين القدامى تعتبر من الأعمال التي ساهمت في تطوير علم اجتماع القرية العالمي.

هؤلاء الأنتربولوجيون تمكنوا من الاستفادة من نظريات علم النفس حيث قام العديد منهم باختبار بعض الفرضيات السيكولوجية، لكن هذه الاستفادة وذلك النقد كانا قد أسسا على ضوء التطبيقات على ما سموه بـ"الشعوب البدائية" أو "الجماعات الصغيرة"، حيث ظهرت عدة مناقشات ساهمت بدورها في تطوير العلوم الإنسانية عامة.

كما تميزت الدراسات الأنتربولوجية المطبقة على القرى والجماعات الريفية بالتعمق في دراسة موضوع الشخصية وعلاقتها بالثقافة. كما حاول هؤلاء الأنتربولوجيون اختيار نظرية فرويد وآرائه في الثقافة وتكون الشخصية ومنهم مالينوفسكي وبندكيه وميد وجورر وغيرهم.

لقد ساهمت هذه الدراسات في تطور المعرفة ببعض المناطق والمجتمعات المحلية المجهولة من العالم وصححت كثيرًا من الصور النمطية السائدة حولها.

ولم تفتأ هذه التوجهات الأنثربولوجية أن تحولت إلى دراسات موسعة للشخصية، جاءت نتيجة ارتفاع الطلب على معرفة خصوصيات الشعوب غير الأمريكية كاليابان و"الاتحاد السوفياتي" وغيرهما. لكن معظم هذه الدراسات حول الشخصية والثقافة كانت قد اتخذت منطلقات سياسية وأيديولوجية موجهة.

فقد عادت روث بندكِتْ لدراسة أساليب التنشئة في الشخصية القومية اليابانية (١٩٤٦م) مثلما حاول جورر Gorer دراسة كل من الشخصية الروسية والشخصية الأمريكية دراسة مقارنة (١٩٤٨م).

ومن الدراسات الحديثة ما أجراه الأنثربولوجي التونسي منذر كيلاني من أبحاث حول القرى والمجموعات الأفريقية وخاصة دراساته حول القرية السواحلية الأفريقية بالنيجر[١٨]. كما تعتبر دراسات نيكولاهوبكنز حول بعض قرى المغرب العربي وخاصة دراسة لقرية "تستور"[١٩] من الأمثلة الدالة على دور الأنثربولوجيين المعاصرين في التعريف بالقرية وإبراز دورها وإدخالها للتاريخ من جديد وقد ساهمت هذه المجهودات العلمية من بعيد أو من قريب في تطوير المعرفة السوسيولوجية بالعالم القروي محليًا وعالميًا.

٢- علم الاجتماع الريفي، النشأة والتطور

لم يصبح علم الاجتماع الريفي (Rural Sociology) تخصصًا معرفيًا معاصرًا إلا مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين. وقبل هذه الفترة، ورغم إشارات

---

(١٨) Monther Kilani et Maman Waziri Mato, Gomba Haussa, Dynamique du changement dans un village sahélien du Niger, Editions Payot Lausanne, Suisse, 2000.

(١٩) Nicolas Hopkins, transformation des campagnes Maghrébines, Cérès productions, Tunis, 1983.

المؤسسين إلى أهمية دراسات المجتمع الريفي منذ نهايات القرن التاسع عشر ومع بدايات القرن العشرين، كانت تلك الدراسات من صميم تخصصات مجاورة لعلم الاجتماع أو من صميم مباحث علم الاجتماع العام.

ومن بين تلك التخصصات الجغرافيا باعتبار أن البيئة الريفية كانت تحتاج لها جميعًا[٢٠]. كما ارتبطت الدراسات حول الريف بمجال الأنتربولوجيا الاجتماعية[٢١] في عدة بلدان وخاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا ومصر تحديدًا، بعد أن انبثقت الاهتمامات بنظم الفلاحة والرعي من دراسة النظم القبلية الموصوفة بالعتيقة فيها.

وكانت البداية المزدهرة لعلم الاجتماع الريفي مرتبطة بالولايات المتحدة منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين على إثر التعقيدات التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩م)، فقد قام روبرت ريدفيلد (R. Redfield) وأوسكار لويس (O.Louis) بدراسة بعض المجتمعات الريفية في مجتمعات أمريكا الجنوبية، وقد ارتبط هذا التطور بظهور مجلة علم الاجتماع الريفي سنة ١٩٣٦م كجزء من عملية البحث عن الحل العلمي لمشاكل الريف الأمريكي.

ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لأوروبا حيث تأخر فيها الاهتمام بهذا العلم الجديد بالمقارنة مع ما حصل في الولايات المتحدة وخصوصًا مع ظهور الأبحاث الميدانية[٢٢] المرتبطة بالنزعة التجريبية الوظيفية في علم الاجتماع. هذه النزعة لم تأخذ طريقها إلى أعمال علماء الاجتماع المهتمين بالمجال الريفي إلا مع بدايات الخمسينيات، بعد أن كانت النزعة النظرية قد طغت على أعمال الأجيال الأولى من المختصين. ولم يجد هذا

---

(٢٠) Marcel Jollivet : « la vocation actuelle de la sociologie rurale, dans ruralia, N°01, 1997.

(٢١) دراسات في علم الاجتماع الريفي، بيروت، ١٩٨٢م.

(٢٢) C.S. stokets and M.K.Miller « Methodological review of research in rural sociology since 1965 » in rural sociology. Vol 40 winter 1975. pp. 411-434.

التخصص طريق الاعتراف الأكاديمي لدى الجامعات إلا بشكل متأخر لأسباب سياسية مرتبطة أساسًا بطبيعة الأنظمة السياسية التي هيمنت في فترة ما بين الحربين، ففي فرنسا درست الحياة الريفية في نطاق الجغرافيا البشرية. ورغم التحولات التي عرفتها المجتمعات الأوروبية ذات التقاليد الفلاحية العريقة مثل فرنسا فإن المجتمع الريفي ظل في أواسط القرن الماضي محافظًا على نوع من استقلاليته وخصوصيته (ثراء تقاليد صناعة الأجبان والخبز والخمور) هذه المقاومة منعت التحولات الجارفة من اختزال سكان الريف الفرنسي في مجرد جماعات مهنية أو طبقية[٢٣].

ويمكن تلخيص المشاغل الرئيسية لعلم الاجتماع الريفي في فرنسا منذ بداية الخمسينيات إلى اليوم في:

١ - العلاقة التعارضية بين المدن والأرياف وعلاقة ذلك بالتصنيع والتحديث.

٢- التحولات في النظام الفلاحي والأشكال الجديدة للاستغلال والعمل في الفلاحة وظهور سوسيولوجيا الفلاحية (العائلة الفلاحية - المستغلات الفلاحية).

٣- مكانة الفلاحين في المجتمع الفرنسي وعلاقتهم بالحركات الاجتماعية والسياسية.

٤ - سياسات التهيئة المجالية وعلاقتها بالتنمية المحلية.

٥- علاقة التنمية بـ "الطبيعة" ومشاكل التلوث وتجديد وحماية الموارد الطبيعية، وسيطرة مشاغل البيئة.

أما في ألمانيا فقد درست قضايا المجتمع الريفي في نطاق "السياسات الزراعية" كما تم التركيز في بريطانيا على الحياة الحضرية وارتباطها بتوسع ظاهرة التصنيع وتم فيها الاقتصار على دراسة الأرياف في الجوانب القيمية والأخلاقية.

---

(٢٣) Henri Mendras : « sociologie du milieu rural » dans « traité de sociologie, « div george dir. George Gurvich) PUF, 1958.

وعلى العكس من ذلك فإن بلدان أوروبا الشرقية (البلدان الاشتراكية) كانت قد عرفت نهضة كبيرة في مجال الدراسات الميدانية المتعلقة بالريف وارتبطت تلك النهضة بالسياسات الزراعية المعتمدة على الإصلاح الزراعي والتنظيم المجالي التعاوني وإنشاء المزارع الجماعية بهدف تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الريف (دراسة سيموس Seimoss).

أما في البلدان النامية فقد ارتبط ظهور الدراسات حول المجتمع الريفي بما يسمى بتقاليد المدرسة الاستعمارية (فرنسا - الهند - مصر) وامتداداتها المنحصرة أساسًا في المدرسة الانقسامية (Ségmentarisme) التي ركزت على المناطق النائية أو ذات الصعوبات المناخية كما هو الحال بالنسبة لقبائل الأطلس في المغرب وقبائل النوير في السودان وبعض القبائل الليبية. لقد كان أغلب "المبشرين" بهذه الدراسات التي شملت الفضاءات الريفية والبدوية حيث تستوطن القبائل ينتمون إلى البلدان الغربية وبالخصوص فرنسا والولايات المتحدة وإنجلترا.

وقد استطاع كلنر وبرتشارد وبارك ومونتاني ودوتي وغيرهم أن يزرعوا بذرة البحث الميداني فـي العديد من أبناء هذه البلدان المدروسة. ورغم الظهور المبكر للدراسات السوسيولوجية فـي البلدان النامية فإن علم الاجتماع الريفي بقي تخصصًا شبه مـجهول ما عدا بعض الاستثناءات مثل مصـر وبشكـل أقـل سوريا ولبنان والعراق والسودان.

وكانت الدراسات المتعلقة بالظاهرة الريفية في الأقطار المغاربية في العصر الوسيط لا تتناسب مع الدور التاريخي والحضاري للأرياف، ولم يتناولها الدارسون إلا بكيفية جزئية أو عرضية أثناء الاهتمام بالمسائل السياسية والأمنية والحضارية. ويُفسَّر هذا الأمر بندرة الوثائق المتعلقة بموضوعات الريف والريفيين والفلاحة والحياة

البدوية مع سيطرة شبه كلية لكتب الحوليات والتواريخ على غيرها مما يفسّر ضحالة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في هذا الشأن(٢٤).

وقد تنبه بعض المؤرخين إلى الأهمية المعرفية التاريخية لكتب الطبقات والفقه والفتاوى في مدنا بصور حقيقية عن الحياة اليومية في المجتمع عامة وفي المجتمع الريفي خاصة(٢٥). فالونشريسي يخصص في فتاويه فصولًا هامة تتناول المجتمع الريفي مثل "فصل المزارعة والمغارسة والمساقاة والشركة"(٢٦) وكان جاك بيرك (J. Berque) قد تنبه إلى أهمية كتب النوازل وتبنى المنهج التاريخي المقارن لاكتشاف الخصوصيات التاريخية لحياة سكان الريف في المنطقة حينما استخرج الأبعاد العلمية لـ "نوزال المزارعة" في المغرب الأقصى(٢٧).

وكان للريف في الحضارة العربية الإسلامية مكانته الكبيرة، إذ كان مفهومه يتضمن معاني الخصب والثراء والسعة، وفي العصر العباسي كان يطلق على الأرياف الخصبة عبارة "سواد العراق" فالخضرة عند العرب تقترن بالسواد. والريف يختلف عندهم عن البادية التي قوامها الارتحال والانتقال والرعي وانتجاع الكلأ والماء وقد ميز العرب قديمًا بين بر مقفر وريف مقمر(٢٨).

---

(٢٤) محمد بنة حسن: القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع، تونس ١٩٨٦م.

(٢٥) R. Brunschvig - l'intérêt historique des Ahquams et des Nawazils, in A.L.EO. 1943.

(٢٦) الونشريسي، كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١م.

(٢٧) انظر مقال: الرق، في الموسوعة الإسلامية الطبعة الجديدة (بالفرنسية) (J. Berque: Les Narvazil du miyar Al-Wazzani, Rabat, 1940).

(٢٨) القلقشندي – الأعشى، عن مجلة المجمع العلمي العراقي "الريف والسواد"، سنة ١٩٨٨م.

ولم يعرف علم الاجتماع الريفي طريقة إلى الجامعات العربية إلا مع العقد الثالث من الاستقلال (الثمانينيات) حيث ظهر بشكل محتشم في كل من تونس والجزائر[٢٩] والمغرب وليبيا وبعض الأقطار العربية المشرقية، ولكنه ظل خلال ذلك العقد محكومًا بنزعة سكولاستيكية (مدرسية) نظرية، ما عدا بعض الاستثناءات التي ظهرت هنا وهناك والتي اعتمدت على اجتهادات قام بها بعض أساتذة الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة مثل بعض من أساتذة الجامعة التونسية (جان ديفنيو Jean Divignaud) وبعض أساتذة الجامعة المغربية (بول باسكون Paule Pascon)[٣٠]. وكان علم الاجتماع الريفي قد عرف طريقه إلى الجامعة المصرية والسودانية بشكل مبكر نسبيا حيث شق طريقه إليها منذ الثلاثينيات ولكنه كان يرتبط بالدراسات الأنتربولوجية.

ورغم ذلك فإن الدراسات الأنتربولوجية لم تهتم بالريف في حد ذاته لانشغالها بتطبيق النظريات والمفاهيم، التي كان قد اكتشفها الأنتربولوجيون، على المجتمعات الخارجة عن المركز الرأسمالي، بل كان الاهتمام بالريف عرضيًا وبسبب توطن القبائل والمجموعات العرقية والثقافية فيه لا أكثر ولا أقل.

لذلك لم يحظ الريف كفضاء ونظام اجتماعي بالدراسة اللازمة شأن الدراسات الأنتربولوجية في ذلك شأن الدراسات الجغرافية التي ظلت رهينة التفصيلات المناخية والجيولوجية والتضاريسية، أما الجوانب الاجتماعية فيها فكانت ضئيلة.

---

(٢٩) يشير عالم الاجتماع الجزائري عروس الزبير إلى ضحالة حصيلة الإنتاج العلمي حول الريف الجزائري، فخلال الثلاث سنوات الماضية لم تتم مناقشة سوى ثلاث أطروحات دكتوراه في علم الاجتماع الريفي، انظر عروس الزبير، "مدخل إلى تاريخ وواقع الممارسة السوسيولوجية: المدرسة المغاربية نموذجًا." في "المستقبل العربي" العدد ٤٠٠، حزيران (يونيو) ٢٠١٢م، ص ١٢٤.

(٣٠) Jean Divignaud, chebika : mutations dans un village au Maghreb, éd. Gallimard, Paris, 1987.

أما في الفترة الراهنة فإن الطابع الاقتصادي والأوضاع البيئية حكمت على الدراسات الاجتماعية العربية بالتوزع بحسب تلك الخصوصيات، فالمجتمعات العربية التي عرفت حراكًا بحثيًا في الموضوعات الريفية هي المجتمعات التي ظل الريف يلعب في اقتصادياتها دورًا بارزًا وخاصة في القطاع الزراعي المرتبط بالاقتصاد الوطني لتلك المجتمعات، وهذا ما ينطبق على مصر وبلاد الشام وبلدان المغرب العربي. أما في الأقطار البترولية كليبيا والعراق وبلدان الخليج فإن طابع التحضر السريع المدعوم بعائدات النفط أثر على عملية الاهتمام بالأرياف في الدراسات الاجتماعية التي هيمنت عليها موضوعات المدينة.

الفصل الثاني

صورة الريف العربي في التاريخ والثقافة والمجتمع

أولًا: صورة القرية في القرآن الكريم

يعد القرآن الكريم أهم المصادر التاريخية التي توثق للحياة الاجتماعية العربية في العصور الماضية، فهو نص غني بالإشارات والتلميحات الظاهرة والباطنة والتفاصيل الهامة حول حياة العرب والشعوب التي جاورتهم أو عايشتهم.

ومن أجل إجلاء صورة الريف والريفيين والقرية والقرويين قد يكون من الفائدة المعرفية التعمق في مكانة وصورة هذه المجموعات ودلالاتها الاصطلاحية التي عبرت عنها في القرآن الكريم، بل لعله من المفيد أيضًا دعم هذا التوجه البحثي بالقيام بدراسة السنة النبوية الشريفة وما يتعلق بصورة الريف ومكانة القرية ومفاهيمها، فذلك سيساهم في إجلاء صورة هذا الموضوع في الحضارة العربية والإسلامية.

إن القيام بهذه المهمة يتطلب بدون شك إجراء دراسة معمقة ومقارنة تأخذ بعين الاعتبار مختلف مصادر التفسير والتاريخ حتى يتم تناول الأحداث ودلالات المفاهيم وفق سياقاتها التاريخية والجغرافية الصحيحة. وبالقاء نظرة سريعة وإجراء متابعة شاملة نسجل جملة من الملاحظات يمكن تلخيصها فيما يلي ريثما تتوفر الفرصة وتسمح الظروف بالقيام بهذا العمل العلمي الهام والضروري.

ورد استعمال لفظ القرية في القرآن الكريم خمسة وخمسين مرة موزعة كما يلي: **(بصيغة المفرد ٢٦ مرة - بصيغة الجمع ٢٧ مرة - بصيغة المثنى ٢ (مرتين))** وقد وردت أغلب هذه الاستخدامات في صيغ لا تدل على أهل الريف وسكان البوادي التي تحيل إليها معاني ومصطلحات الريف في عصرنا، وإنما ذكرت بمعنى الجماعة مرة والشعب أخرى، وهي لا تفيد تجمّع الجماعة القروية التي يحتضنها في العادة المجال الريفي أو ما يقابل المدينة. ولذلك ورد استعمالها في سياق يوازي دلالة لفظ الأمة والقوم والشعب وخاصة في صيغة المنادى "يا" وهو سياق يحيل إلى الفرقة والطائفة. كما يحيل استخدامها في القرآن الكريم إلى الجماعات الموغلة في القدم التي أصابها الخراب.

أما لفظ الأعراب الذي يدل في العادة في الاستعمال القرآني على البدو ويرد في مقابل سكان المدن، فهو لا يذكر في علاقة بسكان الريف. ومما يلاحظ أن لفظ "مدينة" لم يرد بكثرة في القرآن حيث لم يتعد ذكره الأربع مرات. يقول تعالى ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة: آية ١٢٠).

وعمومًا فإن ذكر القرية يرد في إطار التذكير والوعد والوعيد والدعوة للاعتبار مما حصل لبعض الأقوام والشعوب من دمار وعقاب نتيجة انتشار الفساد والاستعباد لدى أولئك الأقوام.

إن لفظ القرية لا يدل في القرآن الكريم على طبيعتها الاجتماعية أو المجالية والاقتصادية، كما أن الإشارة كثيرًا ما تتم إلى سكان القرية وليس إليها في ذاتها ﴿ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ (الأعراف: آية ٩٦). ولذلك يرد استعمالها في السياق الحضاري العقائدي أكثر منه في السياق الاجتماعي والمجالي الترابي، فالقرية ذات مدلول حضاري أوسع من دلالته اللفظية التي تحيل إلى القرية الريفية والزراعية اليوم في معناها السوسيو-جغرافي.

إن جاز لنا الحديث عن غياب لمفهوم القرية في النص القرآني فهو غياب بالمعنى الجغرافي، فلعل ذلك يعود إلى طبيعة المنطقة التي نزلت فيها الرسالة المحمدية حيث كان يضعف وجود الوحدات الريفية بالمعنى الاجتماعي ولذلك ارتبط مفهوم القرية كوحدة سكانية بالمفهوم الحضاري المديني. وهذه الدلالة أضفت بعدًا سلبيًا على صورة القرية حيث وصفت بالظالمة والخاوية على عروشها والتي أهلكها الله "سورة الحج"، كما وصفت بالكفر والموت "سورة الفرقان". فهي في هذا السياق ترد مقترنة بالدمار ولذلك وردت عبارة ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ (القصص: آية ٥٩) وعبارة ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ (العنكبوت: آية ٣١) فالقرى المدمرة تذهب ضحية "مترفيها من الكافرين".

أما الصيغة الإيجابية لمصطلح القرية فترد في القرآن الكريم ضئيلة ونادرة فقد وردت مرة واحدة باعتبارها "بلدة طيبة"، كما وردت للدلالة على مكة المكرمة في عبارة "أم القرى"، كما ذكرت القرية باعتبارها تجمعًا عمرانيًا محضًا ﴿ مُّحَصَّنَةٍ ﴾ (الحشر: آية ١٤).

هكذا نستنتج حضورًا لافتًا للفظ في صيغتي الإفراد والجمع، وهو حضور يغلب عليه طابع الدعوة إلى الاعتبار من تاريخ الشعوب والأمم التي اندثرت قراها بسبب ما ساد فيها من ظلم وشرور.

إن لفظ القرية لم يرد في القرآن باعتباره مجالًا زراعيًا أو فضاءً ريفيًا يشكل وحدة اجتماعية إنتاجية كما هو الحال في عصرنا اليوم، بل جاء في سياق يعتبرها مراكز حضارية مندثرة وهي أقرب إلى مراكز الاستقرار والحضارة. ولعل هذا الاستنتاج سيفيدنا في تسليط الضوء على بعض الإشكاليات النظرية والمنهجية التي تعترضنا حينما نحلل مفهوم القرية العربية اليوم وما يكتنفه من خلط أو عسر في عملية تفكيك الدلالات والمعاني والتعبيرات.

ثانيًا: صورة الريف والقرية في مصنفات التاريخ العربي

يكاد المؤرخون العرب في العصر الوسيط لا يميزون بين البادية والريف والقرية، فقد ظلت الإشارات إلى ذلك مبثوثة في كتبهم، فتميز ذكر ذلك المجال الريفي بالعرضية والعمومية. وكان كلود كاهن قد أشار إلى أن الدراسات حول البادية والريف نادرة جدا لقلة الوثائق، ولا يخفى على الدارس أن الصبغة المدنية للحضارة العربية الإسلامية، قد طبعت[1] هذا الجانب رغم عيش السكان على الإنتاج الزراعي، كما أن المدنية ظلت المقر الرئيس للمؤسسات، فضلًا عن امتلاك أصلها لجزء هام من الأرض (الإقطاع الإداري والإقطاع العسكري)[2]. كما أن المدينة ظلت المنتج الأساسي للثقافة الكتابية التي غالبًا ما أهملت الحديث عن المزارع وعن البدوي فلم تذكره إلا بشكل عرضي وبكيفية منحازة في الغالب[3].

أما الرحالة العرب فقد وصفوا بعض القرى ومنهم اليعقوبي في كتاب "البلدان" وابن حوقل فـي كتابه "صورة الأرض" والبكري في كتاب "المسالك" والتيجاني في "الرحلة". وقد استعمل بعضهم مصطلحات مميزة لتحديد الأهمية المورفولوجية للقرى التي وصفوها، حيث إن التيجاني في رحلته ببلاد المغرب ذكر مصطلح "قرية صغيرة" و"قرية حقيرة" (بمعنى متواضعة) أو "قرية بلا معنى".

---

(١) Claude Cahen, communautés rurales, Paris, 1982, p 10.

(٢) بوطالب، محمد نجيب، الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية، دار المعارف سوسة، تونس، ١٩٨٩م، ص ١٤٠.

(٣) حسن، محمد، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج١، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩م، ص ٨.

كما تحدث بعض المؤرخين والرحالة عن دور الزوايا في بلاد المغرب ابتداءً من القرن الثالث عشر الميلادي. كما ظهر الأنموذج الأندلسي للقرية في المغرب العربي حيث عرف العهد الحفصي القرى الزراعية ذات الوحدة الإنتاجية وقد ذكر البرزلي أن "الغالب على قرى إفريقية عدم التملك"[٤].

وعند احتلال الأمن بالبحر المتوسط وشمالي أفريقيا مع أواخر العهد الوسيط، أجبرت بعض القرى على تغيير مواضعها بانتقال سكانها للاستقرار في المرتفعات المنيعة كالقصور والقلاع بالجنوب الشرقي لافريقية، فيما اختفت قرى أخرى وهجرها أهلها. أما القرى الساحلية والسهلية التي تعرضت للهجومات والتعديات القادمة من البحر فقامت ببناء أسوار وجدران لحماية نفسها.

ومع ذلك تتصف دراسة الظاهرة القروية في المنطقة العربية خلال المراحل القديمة بالندرة فهي لا تتناسب مع أهمية الدور التاريخي للأرياف وذلك بسبب قلة الوثائق المتعلقة بموضوع الريف والفلاحة والفلاحين، فضلًا عن ضحالة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في كتب الحوليات والتواريخ.

ومع ذلك يوجد صنف آخر من المصنفات التاريخية التي ما زال أغلبها في طي الإهمال وعدم الاستغلال وهي كتب الطبقات والسير ومصنفات الفقه والفتاوى. وكان المؤرخ برنشفيك قد نبه إلى أهمية هذه المصادر في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[٥]. فكتب النوازل تمثل أهم تلك المصادر وأغناها ميدانيًا ومنها

(٤) البرزلي، جامع مسائل الأحكام، ج١، ص ٢٠ب، (نقلًا عن محمد حسن في المرجع السابق، ص ٦١).

(٥) Brunschrig, Robert, L'intérêt historique des Ahquâms et des Nawazils, in, A.I.E.D. 1943.

كتاب الونشريسي[٦] الذي يتضمن فصلًا متكاملًا عن نظام المزارعة ونظام المغارسة ونظام المساقاة ونظام الشركة[٧].

ويرى محمد حسن في أطروحته "المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي" أن كتاب "القسمة" لأبي العباس أحمد الفرسطائي (القرن الثاني عشر الميلادي) يمكننا من سدّ فراغ كبير في المكتبة العربية عمومًا والمغربية خصوصًا حول قانون المياه السطحية.

ثالثًا: بداية تشكُّل القرى في العراق القديم

بدأ الاستيطان البشري القديم في العراق في الجزء الشمالي حيث وجدت أول قرية في مرتفع زاوري جمي)، ثم (جرمو) التي كانت أول قرية زراعية في العراق، ثم انتشرت إلى الجزء الأوسط ثم امتدت إلى الجزء الجنوبي، فقد كانت (أور) و(الوركاء) و(أريدو) أقدم المستوطنات التي انبثقت عنها أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت الأولى في العالم القديم وخاصة في مجالات أنظمة الري والزراعة وتنظيم الحياة اليومية في القرى والمدن.

فالمصطلح السومري والأكدي لم يفرق بين القرية والمدينة في مجال المستوطنات وتطورت الأوضاع إلى أن أصبح السور هو الحد الفاصل بين المدينة والقرية.

لقد شمل التطور الاقتصادي مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي بدأت بالزراعة وتربية الحيوان، ثم تطور الحرف اليدوية الذي أدى إلى زيادة الإنتاج وتوسع عمليات

(٦) الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.

(٧) حسن، محمد، القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع للنشر، تونس، ١٩٨٦م، ص ٢٨.

التبادل والحاجة إلى تصدير الفائض إلى خارج حدود تلك المستوطنات. كما أن السيطرة التدريجية للإنسان على مصادر المياه لأغراض الزراعة وتطوير تقنيات توزيع المياه صاحبها تنظيم عملية الخزن وتطوير عمليات النقل والمواصلات.

ويقدر المؤرخون علماء الآثار[٨] أن نشأة وتطور القرية العراقية الأولى قد مرت في تكوينها بست مراحل هي:

١- المرحلة التكوينية الأولى، وهي مرحلة ما قبل القرية (٩٥٠٠-٦٠٠٠ ق.م) وتمتد من العصر الحجري القديم إلى نهاية العصر الحجري الوسيط.

٢- المرحلة التكوينية الثانية، وهي مرحلة نشوء القرية وتركز استيطانها. وتمتد بين نهائية العصر الحجري الوسيط والعصر الحجري الحديث. وقد تطورت علاقة الإنسان بالأرض في هذه المرحلة، حيث تم تدجين الحيوان في أغراض النقل والحركة. كما تميزت بأهمية كيان الأسرة ودور المرأة التي أصبحت ترمز إلى الخصب بما جعلها تحتل مكانة مقدسة.

٣- المرحلة التكوينية الثالثة، وهي مرحلة بدايات تشكل المدن وتمتد بين العصر الحجري الحديث والعصر الحجري المعدني، وقد امتدت القرى في هذه المرحلة من الجزء الشمالي من العراق إلى الجزء الأوسط المنبسط على ضفاف الأنهار. وتمثل القرى الصغيرة[٩] التي تقع خارج الأسوار مجالا لسكنى الفلاحين ورعاة الحيوانات في المناطق الزراعية المحيطة.

---

(٨) نخبة من الباحثين، حضارة العراق، ج٣، البدراوي، عدنان، نشأة القرى العراقية الأولى، ضمن كتاب "المدينة العراقية" جامعة بغداد، ١٩٨٥م، ص ٢٨٥.

(٩) نفس المرجع السابق، ص ٣٠٦.

٤- المرحلة التكوينية الرابعة، وقد عرفت بانتشار وتوسع مراكز الاستيطان (٥٠٠٠ - ٤٠٠٠ ق.م). وقد عرف فيها تشكل القرى توسعًا نحو جنوبي العراق على امتداد السهول الرسوبية باتجاه رأس الخليج العربي. وكان السكان فـي هذه المرحلة يعتمدون على صيد السمك وتربية الماشية. وقـد احتلت بعض القرى الجنوبية مركزًا رئيسيًا بين التجمعات القروية التي كانت تـمثل مصدر غذاء وتـموين لاقتصاد وسكان المدن.

٥- المرحلة التكوينية الخامسة، وهي تمتد (من ٤٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ ق.م) وتمثل العصر الحجري المعدني الأخير. وفي هذه المرحلة شهدت المنطقة تطورًا في الزراعة وتربية الماشية صحبه تطور فـي نظام الري وإقامة السدود، كما تطورت أدوات الزراعة كالمحراث وعجلات العربات الخاصة بالنقل، فضلًا عن تطور الصناعات الحرفية في مجالات السفن الشراعية والنسيج والدباغة والجلود والأصواف والفخار. وعمومًا فقد عرف المحيط الريفي نشاطًا ملحوظًا من خلال تطور منتوج المزارع والمراعي المحيطة بالمدن (الضواحي)، وقد تحول العديد من تلك القرى الزراعية إلى مدن صغيرة.

٦- أما المرحلة السادسة، فقد عرفت بظاهرة ازدهار المدن بين (٣٥٠٠ و٢٨٠٠ ق.م) وفي هذه المرحلة تم اختراع الكتابة بها ولَّد نهضة حضارية جديدة وشكَّل هذا التطور العام علاقة تمايز اجتماعي طبقي عرف الريف أجلى مظاهرها بعد ما هيمن النظام التعاوني على المراحل السابقة.

كما شهدت هذه المرحلة تطورًا تقنيًا ملحوظًا انعكس على النشاط الزراعي، حيث توسع استعمال المعادن في النشاط الزراعي الحرفـي كما شهدت تطورًا متميزًا فـي نظام الري.

رابعًا: صورة الريف والريفيين في أدب الرحلة والجغرافيا العربية

بالعودة إلى الرحالة العرب الذين جابوا المنطقة ووصفوها منذ العصر الوسيط يتبين أن المدينة هي التي تشكل محور التركيز وهي المرجع والمحدد الأساسي للريف. وليست العلاقة بالضرورة علاقة تبعية كما حدد ذلك مندراس لاحقًا، ولا أسبقية لأحدهما على الآخر، كما خاض في ذلك العلامة ابن خلدون من خلال مقولته الشهيرة "البدو سابق عن الحضر"(١٠). هذا الاهتمام المبالغ فيه بالمدينة على حساب الريف والقرية العربيين هو الذي جعل الدارسين من أمثال المؤرخ أندري ميكال (André Miquel) يفسّر في كتابه "جغرافية العالم الإسلامي البشرية" أسباب ذلك في تمركز السياسة والاقتصاد والدين في المدينة(١١)، وهذا ما ذهب إليه أيضًا كراتشكفسكي في كتابه "تاريخ الأدب الجغرافي العربي(١٢)".

لكن كتبًا أخرى لم تظهر أهميتها للعيان إلا خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، أظهرت اهتمامًا واسعًا بالفلاحة والإنتاج الفلاحي وبالريف والريفيين ونشاطاتهم الاقتصادية مثل كتابي "الخراج" للقاضي أبي يوسف و"الكسب" لشيباني وغيرهما.

---

(١٠) من هذه المراجع: "كتاب الأعلاق النفيسة"، لأبي علي أحمد بن رسته طبعة ليدن، أبريل، ١٨٩١م، وكتاب البلدان لابن واضح المشهور باليعقوبي، وكتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي.

(١١) André Miquel : la géographie humaine du monde musulmane jusqu'au milieu du 11è siècle, Mouton, Paris la Haye, 2ème édition, 1973, p 335.

(١٢) كراتشكفسكي، أغناطيوس: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، نقله عن الروسية صلاح الدين هاشم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م، ط٢، ص ١٩.

وكلاهما يعد من أهم المراجع الاقتصادية العلمية التي توثق للحياة الاقتصادية في جوانبها الفلاحية والحرفية وغيرها. كما يمكن العودة للاستفادة مما لحق الفترة العباسية المعروفة بثرائها وإنجازاتها إلى كتب الفقه والأحكام وما يعرف بكتب النوازل.

ورغم ذلك يلاحظ بعض الدارسين غيابًا ملحوظًا للريف والريفيين في أدبيات العصرين الأموي والعباسي، وذلك لتغييب هذا الجزء من المجتمع سياسيًا والتعالي عن أخبار العصبيات القبلية وثوراتها ضد السلطان وحاشيته(١٣).

يقول اندريه ميكال في هذا الشأن محللًا أسباب غياب جغرافية القرى في التراث العلمي العربي الإسلامي: "هل نجد حقيقة مع المسالك، جغرافية قروية؟ بالتأكيد لا. يمكن في بعض الأحيان أن نجد بالمسلك حديثًا عن المجموعات التي تعيش من الأرض، أو نقلًا لبعض جزئيات الحياة أو الذهنية الريفية... ضمن أول وهلة يتبين لنا أن الجغرافية تعتني بحياة المجموعات الحضرية... بالأساس تبقى الجغرافية العربية الإسلامية جغرافية المدن، وذلك يعود تقريبًا لكونها جغرافيا الموظفين والأدباء والتجار..."(١٤).

خامسًا: صورة القرية والريف في الأدب والإعلام

كان حليم بركات(١٥) المهاجر هجرة بعيدة قد تنبه إلى ظاهرة الحنين إلى الأرياف والتوق إلى القرى عند المهاجرين إلى المدن العربية. حال إلى نمط المعيشة القروية يرافق

---

(١٣) أونينة (حمدي): "صورة الريف والريفيين ما بين صورة الأرض وعلم المسالك" (نص مرقون)، تونس ٢٠٠٢م.

(١٤) اندريه ميكال: (المرجع السابق، نقلًا مترجمًا عن حمدي أونينة، ص ١٠).

(١٥) بركات (حليم)، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦م.

الريفي في حلّه وترحاله بالمدينة. وهذا ما لاحظه بركات في تشبث المهاجرين بمنظومة السلوكيات القروية وتمسكهم بها وهي حميميات سلوكية تتراوح بين حمل ذكرياتهم في أدوات استعمالهم أو ملابسهم أو أنماط مطبخهم وبين حرص المهاجرين الذين لم تطل هجرتهم على تربية الماشية في إحياء المدنية والحفاظ على القيم الريفية.

لكن هذه الحميمية كثيرًا ما اتخذت شكلًا إبداعيًا ثقافيًا تجسده الأعمال الأدبية العربية العديدة من يوميات **نائب في الأرياف** لتوفيق الحكيم إلى رواية **الأرض** لعبدالرحمن الشرقاوي إلى رواية الحرام ومسرحية **ملك القطن** ليوسف إدريس ورواية عرس الزين وقصص الطيب صالح واميلي نصر الله وروايتي **طائر الحوم وأنانة النهر** لحليم بركات إلى ديوان جمال الصليعي **"من أبناء القرى"** وروايتي **"ريح الجنوب"** و**"نهاية الأمس"** لعبدالحميد بن هدوقة، ورواية **"الكراسك"** لواسيني لعرج...

إن هذا الأدب الزاخر في الثقافة العربية المعاصرة انتشر انتشارًا واسعًا في البلدان العربية. ولا نكاد نجد قطرًا من هذه الأقطار يشذّ عن هذا الاتجاه. ومثل هذه الإبداعات أصبحت تشكل مصدرًا اساسيًا تفوق أهميته الدراسات الاجتماعية الميدانية من حيث عمق التصوير وفهم حياة الناس في القرى والأرياف العربية.

فالتراث الأدبي الإبداعي حول الريف جمع موضوعات كثيرة وعرض ظواهر عديدة عانى منها المجتمع ككل مثل تريف المدن، والهجرة من الريف، وتهميش القرية، وهيمنة الثقافة التقليدية والحراك الاجتماعي، وصراع القيم، وغير ذلك من الموضوعات السوسيولوجية الهامة.

إن صورة الريف والريفيين تكاد تتكرر في عديد من المجالات الإبداعية الأخرى ومنها المسرح والسينما، كما يمثل الإعلام مجالًا خصبًا لدراسة صورة الريف في وسائل الإعلام العربية من إذاعة وتلفزيون وصحافة. أما في البرامج التعليمية بدورها فإن

الريف عرف تمثلات معينة درسها بعض الباحثين على ندرتهم. وأماطوا اللثام عن الصورة النمطية التي لا تخرج عن إظهار الريفي بمظهر الدونية والاستنقاص(١٦).

وعلى العموم فإن هذه الصورة النمطية سرعان ما تراجعت في العقود الأخيرة بفضل انتشار التعليم في الأرياف وظهور تحولات عميقة فيها جعلت أبناء الريف أنفسهم يدافعون عن "ريفيتهم" ويصححون المواقف والصور، وخصوصًا بعدما تمكن هؤلاء من التعبير عن ذواتهم في المدينة. بوسائلها وأدواتها التربوية والإعلامية والسياسية، عبر النفاذ إلى تحمّل مسؤوليات وأدوارا كانوا مقصيين عنها من قبل.

لقد تحولت صورة الريف في المجتمع العربي المعاصر من صورة نمطية سلبية إلى صورة متنوعة موضوعية. وبعد اكتشاف الرأي العام الوطني في كل قطر على حدة ثراء أريافه وجمال جباله وصحارية تحولت الصورة المرتسمة قرونًا لدى أهل الحضر من واقع يحيل إلى الخوف والغموض والعنف والفقر إلى واقع يحيل إلى الاطمئنان والسكينة والبيئة النظيفة والمجال الممتع والطبيعة الخصبة جمالًا ومتعة كان قد تنبه لها الأجنبي قبل غيره من خلال حملاته ورحلاته السياحية إلى تلك المواقع الجذابة.

سادسًا: القرية في الدراسات العربية المعاصرة

يعتبر كلّ من حليم بركات ومحمود عودة وعاطف غيث وحامد عمار وهشام شرابي من أهم علماء الاجتماع العرب المعاصرين الذين اهتموا بدراسة القرية في المنطقة. وثمة عديد من الدراسات الأخرى التي ظهرت في أقطار تطور فيها البحث السوسيولوجي والأنتربولوجي مثل المغرب ومصر والعراق وسوريا. لكن هذه

---

(١٦) التليلي (جلال)، صورة الريف في البرامج التعليمية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس، ١٩٩٧م، (تحت إشرافنا).

الدراسات لم تراكم نتائجها ولم تطور مفاهيمها ونظرياتها لتصبح مرجعيات معروفة رغم المحاولات، فأغلب الدراسات حول القرية في المنطقة العربية جاءت إما في سياقات مختلفة وإما خارج سياق السوسيولوجيا كالدراسات المونوغرافية التي أجراها بعض المختصين في الأنتربولوجيا والتاريخ والجغرافيا، وإما أنها كانت دراسات منفردة فلا تعدو أن تنجز في إحدى المهام الظرفية كإنجاز أطروحة أو القيام بدراسة استشارية تندرج فيما يمكن أن نسميه بـ "الدراسات حسب الطلب".

وقد اعتبر حليم بركات(١٧) أن القرية العربية تختلف عن القرية في أوروبا في تمحورها حول العائلة الممتدة التي تنظم وجودها وتمركزه حول علاقات التزاوج والتضامن وهو يقسم القرى في المنطقة العربية إلى قرى منفتحة وأخرى منغلقة ومعزولة. وفي المرحلة التقليدية عرفت القرية العربية باحتكار خط نسب محدد للملكية العقارية في إطار القرابة واحتكار المناصب وراثيًا في صلب العشيرة.

وقد بين عاطف غيث(١٨) أن هذه الحالة التقليدية للقرية كانت تحيل إلى تصور الفلاح المصري للدولة وللعاصمة.

كما يعتبر غيث أن المكانة الاجتماعية للأفراد القرويين كانت تتحدد من خلال علاقتهم بالملكية العقارية للأرض من جهة ومن خلال علاقتهم برموز السلطة المحلية الريفية من جهة ثانية. فثمة انقسام في القرية بين المالكين والأجراء. وقد أدت الأوضاع المتدهورة إلى ظهور الهجرة إلى المدينة في صفوف هؤلاء الأجراء والعمال

---

(١٧) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، دراسة اجتماعية استطلاعية، م.د.و.ع، بيروت، ص ٨.

(١٨) عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧م، ط١، انظر كذلك كتابُه "التغير الاجتماعي في المجتمع القروي دراسة في محافظة الدقهلية"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

الزراعيين. فقد أدت التحولات السريعة والجذرية التي عرفتها ملكية الأرض منذ عهد محمد علي وحتى منتصف القرن العشرين إلى إضعاف ارتباط القرويين بالأرض.

كما عرف غيث بدراساته لقرية "القيصران" وقرية "هلا" وقرية "كفر الشيخ" ومن أهم ما توصل إليه في هذه الدراسات التطبيقية إبرازه لدور عامل التغيير الداخلي غير الموجه، أما العوامل الخارجية فهي مجرد عوامل معجّلة، فتفكك العائلة القديمة وازدياد عدد السكان يعتبران العاملين الداخليين الحاسمين في تبدل أشكال النشاط الاقتصادي فضلًا عن عامل الاتصال بالمدينة الذي فرض لدخول نماذج حضارية جديدة على الأرياف وهذا ما استنتجه حامد عمار[١٩] من دراسته لقرية "سلوا" حينما وجد أن علاقة الفلاح بالأرض تتخذ طابعًا عاطفيًا متينًا يجعله يميل على الدوام إلى العمل الزراعي رغم تحركاته باتجاه المدينة.

وتمثل قيمة الأرض في المجتمع القروي العربي أهم القيم الاجتماعية والاقتصادية. "فالأرض عرض" في التعبير الشعبي المتداول، وامتلاك الأرض دليل الوجاهة والأصالة، كما أن العمل عليها وفي مجالاتها يجسّد ارتباطًا يعطي قيمة للفلاح إلى درجة تصل إلى اعتبار أن العمل هو جزء من العبادة، فالأرض تحتل أعلى سلم القيم الثقافية والاجتماعية تقاس بها المكانة الاجتماعية للأفراد والمجموعات. ورغم طابع الجفاف المتغلب وضعف المردودية فإن التحولات التي عرفها النصف الثاني من القرن العشرين وتوسع المشاريع الزراعية الحديثة جعلت من هذه العلاقة علاقة وطيدة وحميمية، زاد من مكانتها تأزم الحياة في المدن وتغير المفاهيم المرتبطة بالحياة في المجتمع الريفي.

---

(١٩) حامد عمار، التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية (سلوا)، مترجم، دار ١٩٩، ط٢، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

ويرى حليم بركات أن المنطقة العربية تميزت في المراحل الحديثة بثلاثة عوامل أساسية أولها ما يتعلق بالعلاقة بالأرض وطبيعتها، وثانيها يتعلق بطبيعة القوى البشرية في الريف، وثالثها يتعلق بواقع عزلة القرية أو انفتاحها.

فالعديد من الأقطار عرفت تغيرات في طبيعة الأرض ذاتها، وأهم مثال على ذلك ما عرفته أقطار المغرب العربي من استعمار زراعي اعتمد على عمليات الانتزاع والاجتثاث بما ولد اضطرابًا في التشكيلات الاجتماعية والسكانية وعلاقتها بالفضاء.

وفي أقطار عربية أخرى مثل مصر وسوريا ولبنان عرفت القوى البشرية حراكًا نتيجة الاختلال بين حجم السكان وبين الموارد الاقتصادية ومنها الأرض، وقد أدى ذلك بدوره إلى انتشار الهجرة وتضخم حجم سكان القرى.

أما العامل الثالث فيتمثل في التدخل المبالغ فيه من قبل أجهزة الدولة في شؤون الأرياف والقرى وإحكام تبعيتها للمدينة من جهة وللمراكز الرأسمالية الخارجية من جهة ثانية.

وقد أدت هذه العوامل الثلاث إلى عديد من التأثيرات التي يمكن تلخيصها في:

- انتشار الاقتصاد السلعي في الريف وتوسع استعمال النقد.
- تزايد الاحتياجات الاستهلاكية التي فاقت وارداتها صادراتها.
- تفتيت الملكية العقارية وتذررها بما أدى إلى إضعاف مردودية العمل الزراعي وخضوع هذه الملكية إلى مضاربات السوق، بما أدى إلى العجز عن مجابهة الحاجيات المتزايدة.
- لجوء عدد هام من أبناء الريف إلى الهجرة إلى المدن والجهات الساحلية ثم الهجرة إلى الخارج (أوروبا والخليج).
- انتشار التعليم الحديث كجسر للحصول على وظيفة إدارية تابعة للدولة.

- اتساع علاقة الريفي بمحيطه من خلال الاتصال المباشر بالأجهزة الإدارية والفنية الحكومية بما أدى إلى تغير في علاقة سكان الريف بمحيطهم.

- انخراط سكان الريف في الحركات السياسية الوطنية بعد أن كانت مشاركتهم تقتصر على التمرد والثورة في سياق غير منظم، فقد تسربت التنظيمات السياسية والنقابية والمدنية إلى الأرياف العربية بما غيَّر من علاقات التبعية بين المدينة والريف.

سابعًا: الأرياف العربية، التشابه والاختلاف

تلعب العوامل المناخية والثقافية والسياسية في المنطقة العربية منذ عهود تاريخية تالدة وحتى اليوم أدوارًا هامة في تحديد خصائص الأرياف العربية وإبراز عوامل الاختلاف والاتفاق بينها، فعلى امتداد الجغرافيا والتاريخ عرف الريف في المجتمعات العربية تجارب مختلفة ومر بمراحل تحكمت فيها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة فتعددت نحل المعاش وتنوعت أنماط المعيشة. كما تشير الدراسات العلمية إلى أن هذا التنوع لم يغب حتى عن المنطقة الواحدة بسبب تنوع المناخ أو بسبب اختلاف التجارب المعيشية التي مر عليها الريف تحت حكم الدول المختلفة وفي سياق النظم الاجتماعية المتوزعة بين البداوة والحضارة.

إلا أن هذا التنوع رغم شدته، فإنه لم يمنع وجود مظاهر عديدة للتشابه والتماثل على امتداد المنطقة العربية مشرقًا ومغربًا. وهو تشابه فرضته التجارب المشتركة وخضوع المنطقة لمدة طويلة لدول موحدة استوجبت اعتماد نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية متقاربة.

١ - مظاهر التشابه

تعرف المنطقة العربية كوحدة جغرافية سياسية منذ القديم، فهي تتكون من مساحات تمتد بين المشرق إلى المغرب، فتشتمل الجزيرة العربية وبلاد العراق والشام

وبلاد النيل وبلاد المغرب الممتدة على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. ورغم اختلاف المناخ وتنوع التضاريس فإن هذه المنطقة شكلت عبر التاريخ وحدة سياسية ثقافية لعب الدين الإسلامي دورًا بارزًا في توحيدها وجمع أطرافها فشكّلت إطارًا مرجعيًا حضاريًا متميزًا عن باقي المناطق الآسيوية والأفريقية والأوروبية التي كانت تابعة لها. لكن هذه المناطق التابعة لم تعرف تبعيتها استقرارًا دائمًا بسبب اختلاف الهوية القومية أو بسبب الحروب والانقسامات.

إن العبارة الشهيرة التي قالها الخليفة العباسي هارون الرشيد في القرون الأولى من نشأة الدولة العباسية متوجها إلى سحابة عابرة ببغداد "**صبي حيث شئت فخراجك لي**"، كانت ولا تزال تدل على قوة الدولة العربية الإسلامية حينما كانت موحدة واسعة الأطراف.

فهذه العبارة تدل على أن هذه الدولة كانت تشرف على مناطق واسعة من اليابسة، كما كان التنظيم المحكم لاقتصاديات الدولة يدل على أن خراج الدولة وعائداتها كان كبيرًا بما يدل على المركزية والاتحاد.

لقد أدّى هذا التنظيم المركزي على مدى عدة قرون إلى اكتساب الريف التابع للدولة مشرقًا ومغربًا نفس الخصائص تقريبًا، فالنظم الزراعية المطبقة والتجارب المعتمدة في عمليات الري والرعي والفلاحة والإدارة كانت تؤدي إلى التشابه بين هذه الأرياف رغم اختلاف تضاريسها وتنوع مناخها. لقد اعتمدت الدولة أيضًا على تقسيم العمل في الأرياف العربية، فجعلت من بعض المناطق مصدرًا لزراعة النخيل وإنتاج التمور كما هو الحال في جنوبي العراق ومحيط البصرة خاصة، أو كما هو الحال في الجزيرة العربية بنجد والحجاز حيث واحات القصيم وغيرها.

كما تخصصت سهول المغرب العربي في إنتاج الحبوب حيث كانت "إفريقية" معروفة منذ القديم بأنها "**مطمور روما**" على حدّ تعبير المؤرخ هيرودوت الذي اعتبر

أيضًا أن تطور الزراعة المصرية كان يستفيد من النيل فقال **"مصر هي هبة النيل"**.
ويمكن تلخيص مظاهر التشابه في الريف العربي في النقاط التالية:

١- حافظت البادية العربية على أهم خصائصها الثقافية رغم تحول أنماطها المعاشية: فبالرغم من التوسع العمراني والازدياد السكاني الذي عرفته البلدان العربية خلال نصف القرن الماضي الثاني فإن البادية المتبقية في بعض الأقطار التي تعرف مساحة واسعة وانتشارًا تاريخيًا لنظام البداوة حافظت حتى اليوم على بعض ملامح الحياة البدوية كاستخدام الخيمة والاعتماد الواسع على تربية الماشية وشدة الترابط القرابي ممثلًا في الزواج الداخلي.

ورغم التحولات التي عرفها النمط البدوي الذي تلاشى في أغلب الأقطار ولم يعد يمثل النمط المعيشي والإنتاجي الأساسي، فإن المناطق ذات الرصيد البدوي في الجزيرة العربية وفي بادية الشام وفي صحراء سيناء وصحراء ليبيا وجنوبي الجزائر وتونس والمغرب ودواخل موريتانيا وصحراء السودان وغيرها لا تزال تتعايش فيها بقايا نمط البداوة إلى جانب الأنماط الجديدة التي أحلتها عمليات الاستغلال الحديثة للموارد الطبيعية فلاحة وبترول ومعادن.

فالخيمة العربية حافظت على خصائصها ووظائفها التقليدية رغم التحولات الجارفة، فقد ظلت علامة من علامات ارتباط السكان بأصولهم، وجسدت حنين المهاجرين إلى المدن إلى مواطن أجدادهم وشكّلت علامات انتمائهم وحفاظهم على هوياتهم المحلية القديمة. وتجسّد سلوكيات الرحلة الداخلية والتخييم الصحراوي وهوايات الصيد التي يقوم بها سكان المدن والقرى في عديد من الأقطار العربية اليوم خير مثال لهذه العلاقة الحميمية بين سكان الحواضر والبوادي، كما تمثل عمليات اقتناء القطعان وانتشارها في البوادي العربية خير دليل على شدة ارتباط السكان وحنينهم

وتمثلهم لأنماط عيش أجدادهم ممن استقروا في الأرياف والبوادي، وتشبثوا بها رغم قساوة الطبيعة وتقلبات المناخ وما كان يتبعها من شظف العيش وخشونته.

٢- علاقة التكامل بين الريف والمدينة تقوم مقام علاقة التبعية والصراع: بعد أن تميزت علاقة الريف والبادية بالمدينة العربية خلال فترات تاريخية معروفة بالصراع والتوتر أصبحت الأرياف والمدن متكاملة بعد تحقق الاستقلال وتحقيق الوحدة الوطنية في عديد من الأقطار العربية وبناء علاقة جوار قائمة على التكامل والتآخي.

فبعد أن كان الريف العربي مصدر القلاقل والثورات للدول والممالك، ففيه تنشب التوترات ضد السلطة المركزية في المدينة، وفيه تعشش المعارضات لتلك السلطة، أصبح في ظل بناء الدولة الوطنية مجالًا للتنمية وعرف علاقة تكامل مع المدينة في سياق برامج تهدف إلى إدماجه في الدورة الوطنية وجعله عنصرًا فاعلًا ومتفاعلًا مع التنمية.

وقد شهدت هذه العلاقة التكاملية بمرور الزمن توطدًا ومتانة مع توسع البنية الأساسية بالريف، وبينه وبين المدينة، فامتداد شبكات النقل وتحسن شبكة الطرقات ونفاذ وسائل الاتصال الحديثة إلى الأرياف العربية حولت هذه المناطق من جهات محرومة ومعزولة إلى مناطق تنمية عن طريق المشاريع السياحية (السياحة الصحراوية) والمشاريع الفلاحية (تطوير وتحسين تربية الماشية) والمشاريع المنجمية (استخراج البترول والغاز والفوسفات وغيرها)...إلخ.

٣- الأرياف والقرى العربية حافظت على وحدتها وهويتها: رغم التبدلات المناخية (التصحر désertification) ورغم البرامج الاستعمارية (الاجتثاث déracinement) ورغم توسع أنماط التحضر والتحديث، فإن الأرياف العربية استطاعت أن تحافظ على وجودها وخصوصياتها بل يمكن القول إن الأرياف والقرى كانت الخزان الدائم المولد

للطاقة الوطنية بكل أشكالها وهي المحافظة على خصائص الهوية الثقافية والاجتماعية في هذه الأقطار، وخاصة خلال خوض معارك البقاء على الأرض والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية ضد الاحتلال بأنواعه.

ومما يلاحظه الدارس، اتجاه عديد من المهاجرين إلى المدن من ذوي الأصول الريفية والقروية والبدوية في الفترات الأخيرة إلى إحياء أراضي أجدادهم والحفاظ على تراث قراهم التي هجروا منها.

وفي البلاد العربية يعتزّ المواطن بانتمائه القروي أو البدوي فيسعى إلى إحياء تراثه وربط أواصر العلاقة مع موطنه الأصلي. ورغم أن العقود الأولى من الاستقلال قد صحبتها نظرة دونية للريف لأسباب اجتماعية واقتصادية تتمثل في ارتباط الريف بعملية دفع السكان إلى المدن والقرى الجديدة (هجرة ونزوح) فضلًا عن الصورة النمطية السلبية التي كانت سائدة حول هذا الفضاء الموسوم بالتخلف والجهل. وقد ساهمت وسائل الإعلام في انتشار هذه الصورة السلبية، رغم ذلك فإن هذه الصورة سرعان ما تراجعت وتصححت حينما أصبح الريف دليل الخصب والشهامة والكرم والصحة[٢٠].

٢- مظاهر الاختلاف

تختلف الأرياف العربية اختلافات نوعية، وهو أمر طبيعي يزيد في إثراء المشهد الريفي العربي. وتتمثل مظاهر هذا التنوع والاختلاف فيما يلي:

---

(٢٠) هذه الصورة الصراعية التي سادت عقودًا عبر عنها الأمير عبد القادر الجزائري في قصيدته الشهيرة التي دافع فيها عن البدو وسكان الريف قائلًا:

ما في البداوة من عيب تذم به ... إلا المروءة والإحسان بالبدر

وصحة الجسم فيها غير خافية ... والعيب والداء مقصور على الحضر

من لم يمت عندنا بالطعن عاش مدى ... فنحن أطول خلق الله في العمر

١- تنوع الأرياف بتنوع المناخ والتضاريس: نظرًا لوجود عديد من النظم المناخية في المنطقة العربية فإن أرياف المنطقة تختلف فيما بينها؛ فمن المناخ البارد في شمالي العراق وسوريا وفي جبال لبنان وبعض أقطار المغرب العربي حيث تنزل الثلوج وترتفع معدلات متسببة في السيلان الدائم أو الموسمي للأنهار، إلى المناخ المتوسطي المعتدل الذي يميز السهول والدلتات ومصبات الأنهار وما تشكله من عمليات الطمي، مرورًا بالمناخ الجاف الذي يميز مساحات واسعة من صحاري الأقطار العربية في شمالي أفريقيا وفي شبه الجزيرة العربية، تختلف نظم الزراعة وطرق تربية الماشية وأشكال التعامل مع الطبيعة. كما تختلف تقنيات العمل الزراعي بالتماشي مع النظم المطبقة والأساليب المستعملة.

٢- اختلاف أساليب العيش (الانفتاح والانغلاق): هذا التنوع الذي شكل ثراءً في البيئة الريفية العربية جعل أساليب العيش في الأرياف والقرى العربية يختلف تبعًا للظروف والأحوال التي تمر بها هذه الأرياف وتلك القرى، فقرى الجبال الممطرة تعرف أنماطًا زراعية تختلف عن قرى الجبال والهضاب الجافة.

فجبل لبناء وكذا جبل الأطلس الأعلى بالمغرب وجبال الأوراس بالجزائر يختلف مناخها عن بيئات الجبل الغربي في ليبيا وعن بيئات جبال المدينة المنورة ومكة بالمكرمة بالمملكة العربية السعودية، وقد استتبع ذلك عمليات استغلال مختلفة للفضاء سواء من حيث طرق الزراعة وأساليب الرعي وأشكال المسكن. كما تختلف القرى الصحراوية في البلاد العربية عن بعضها بحسب طبيعة علاقتها بمحيطها، وبحسب مدى قربها أو بعدها عن المدن المركزية، فقرى الساحل عادة ما تكون أكثر انفتاحًا من قرى الداخل التي تتميز بالاكتفاء الذاتي والانغلاق نتيجة ما يهددها من عوامل الغزو والهجوم الذي كانت تتعرض له في بعض المراحل، وتختلف الأرياف بحسب ما تتعرض له من برامج الإدماج والإصلاح، فالأرياف المدمجة في دورات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في عديد من الأقطار العربية أكثر انفتاحًا وتطورًا من الأرياف التي ظلت معزولة أو منغلقة بسبب الإهمال أو التهميش.

٣- القرى المتجددة والقرى المندثرة: تلعب العوامل الطبيعية (التصحر) والاجتماعية (الهجرة) والاقتصادية (شح الموارد) أدوارًا هامة في اندثار بعض القرى العربية في عديد من الأقطار وقد أدى ذلك إلى تحول العديد منها إلى آثار مهجورة، وأطلال منثورة. كما تحول البعض الآخر إلى مواقع سياحية يتم توظيفها حسب الظروف. لكن قرى أخرى انبثق وجودها من العدم، فقد ساهم اكتشاف بعض الموارد الطبيعية كالبترول والغاز في الجزائر وليبيا والسعودية وبلدان الخليج العربي الأخرى في إقامة قرى وتجمعات حول مشاريع الاستخراج حيث تتجمع القوى العاملة اللازمة وتتوسع الخدمات مشكلة نواة كبيرة أو صغيرة في قلب الصحراء. كما ساهم اكتشاف الفوسفات في الجنوب التونسي في منطقة الحوض المنجمي التي تجسدها مجموعة من القرى التي أُنشئت منذ بدايات القرن العشرين (المتلوي، الرديف، أم العرايس، المظيلة...) في تحول تلك القرى إلى مدن صغيرة يتجمع فيها عمال قطاع الفوسفات من ذوي الأصول المحلية والمغاربية المختلفة[٢١]. وينطبق الأمر ذاته على عديد من الأرياف المصرية والمغربية والعراقية والسورية.

أما تجربة القرى المستحدثة التي عرفتها بعض الأقطار العربية بعد استقلالها وتبنيها لتجارب "**الإصلاح الزراعي**"، و"النظام الاشتراكي"، فإنها عرفت تراجعًا كبيرًا مما أدى إلى التخلي عن عديد النواتات القروية والمشاريع الزراعية والخدمية ببعض الأرياف (العراق - مصر - سوريا - تونس - الجزائر - اليمن).

---

(٢١) بوطالب (محمد نجيب)، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمعات العربية المعاصرة، دراسة سوسيولوجية مقارنة للثورتين الليبية والتونسية، قطر، ٢٠١٢م.

الفصل الثالث

نماذج دراسية تطبيقية للتحولات في الأرياف والقرى العربية

قد يكون من الأفضل تقديم لوحة شاملة في هذا الكتاب عن صورة الأرياف العربية في مختلف المجتمعات العربية، فذلك سيزيد من معرفة الخصائص والتجارب للقرى العربية مشرقًا ومغربًا. لكن عذرنا هو محدودية الإمكانات لدى الباحث، فالقيام بهذه المهمة الصعبة يتطلب جهدًا جبارًا قد ينوء بباحث بمفرده، بل لعله يتطلب وجود مؤسسة بحثية بأكملها، لأن هذه الدراسة الشاملة تتطلب عمليات مكلفة ومعقدة من المقارنات والمسوح والاستطلاعات.

لذلك فإن ما نقدمه هنا من نماذج لا يدعي الارتقاء إلى صورة النماذج المثالية، كما سماها ماكس فيبر، وإنما هي أمثلة حاولنا أن تكون ممثلة لمختلف المناطق والأقاليم العربية، واجتهدنا قدر المستطاع في جمع المعطيات حولها وتحليل خصائصها، وعذرنا في تخصيص الحيز الأكبر من التفصيل لنماذج القرية الثلاث (التونسي والسعودي والليبي) أننا تمكنا من معايشة هذه المجتمعات والإقامة بها مدة كافية.

أولًا: القرية الليبية

١ - أنماط القرية الليبية حسب الخصائص وعلاقات الإنتاج (التقليد والتحديث)

أ) أنماط القرية حسب الخصائص

قرى الجبل الغربي (قرى القصور): شكلت ظاهرة القصور نمطًا معماريًا مميزًا في بلدان المغرب العربي منذ العصر الوسيط وقد عرفها المجال الجنوبي من إفريقية وغربي ليبيا وجنوبي الجزائر والمغرب. و"القصر" لا يفيد ما يدل عليه لفظ القصر عادة من أبهة ورخاء، وإنما هو عبارة عن مجموعة من الغرف الصغيرة المتلاصقة والمتراصة وتكون عادة في طوابق دائرية الشكل، وقد تكون مربعة الشكل تفتح على ساحة، وللقصر باب وسقيفة، وبالبعض من القصور منشآت متواضعة في داخله أو تجاوره كالمسجد والكتاب والحدّاد والحارس وغيرها. تستعمل غرف القصر ذات الملكية العائلية لتخزين المنتجات الفلاحية من حبوب وزيت وتمر وصوف وشعر وعلف. ويتبع كل قصر قبيلة أو عشيرة محددة.

وعلى عكس مما يتصور البعض فإن هذه القصور لا تستعمل للسكن بقدر ما هي تمثل مخازن للمحاصيل وأماكن وفضاءات للتبادل والتواصل والاجتماع، كما أنها تستخدم في بعض الحالات القليلة لأغراض دفاعية، حيث يتحصن فيها الأهالي عند تعرضهم لغارات القبائل الأخرى.

ويحاط القصر بتجمّع سكني حول المساحات الضيقة المزروعة والضيعات التي تتكون من أشجار الزيتون والنخل والتي تقام إلى جانب الفساقي والمواجل التي تجمع مياه الأمطار إلى جانب الغيران المعدة للسكن في فصل الشتاء ولحفظ الممتلكات الثمينة. ويتجاور المسكن عادة مع زرائب الحيوانات والأكواخ وساحات الدرس "المنادر" والمطامير التي تخزن بها الأعلاف والمواد الفلاحية المخصصة للاستعمال.

وتتخذ هذه التجمعات الصغيرة المحيطة بالقصر طابعًا قرابيًا عائليًا أو قبليًا يتوسع فـي دوائر تنطلق من القرابة الدموية لتتوسع فـي التحالفات القائمة علـى الجيرة والصحبة.

لكن الإقامة حول أراضي "الملك" حذو القصور لا تكون دائمة، ففي فصل الربيع يتم الترحال نحو السهول والأراضي القبلية الجماعية لجمع المحاصيل كالحصاد والدرس والجز وغيرها.

ونتيجة تشبث سكان المنطقة وبتراثها وأصولها، اتخذت أغلب التجمعات السكانية حول القصور(١) التي لم يهاجر أصحابها شكل القرى المتكاملة، وخاصة بعد سنوات الاستقلال حيث أنشأت المدارس وبعثت بعض نقاط الخدمات الصحية والاجتماعية. وقد تمحورت القرية - القصر في ليبيا شأن جارتها تونس حول مسجد مثّل عادة المركز والنواة الجاذبة للسكان المحيطين بالمنطقة الذين يتسوقون في العادة من

---

(١) عيسى امحمد البجاحي، محاضرة ألقيت يوم ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩م بمركز الجهاد للدراسات التاريخية وعنوانها "القصور والطرق لمن يريد جبل نفوسة من طرابلس" وهو كتاب طبع بالعربية سنة ٢٠٠٥م من قبل المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية والأصل بالفرنسية كان قد طبع عام ١٨٩٨م. انظر الموقع الإلكتروني: www.Libsc.org.Ly/mrkaz/news.php?go=Fullnewssenexsid=179 وتمثل المدن الحديثة مجالًا حيويًا ومركزًا حضريًا للقرى المتناثرة حولها منها ما يمتلك ثراءً تاريخيًا عريقًا رغم تدهور منشآتها مثل يفرن وجادو والرحيبات والحرابة ونالوت والزنتان وغريان. ومن أهم القرى التي حافظت على طابعها المعماري القصوري القلعة ومسوفين. وأهم القصور القائمة اليوم والتي تم الحفاظ عليها قصر الحاج وقصر كاباو وقصر نالوت وقصر فرسطة. وإثر ثورة غومة المحمودي كان الجيش العثماني قد لاحق الثائرين وعاقبهم فدمّر العديد من القصور بالجبل الغربي في أواسط القرن التاسع عشر.

دكاكين القرية ويصلّون صلاة الجمعة في جامعها. وتجسد قرى يفرن التاريخية مثالًا ملائمًا لهذا النمط الجبلي، حيث تتميز القرية بالتموقع على ربوة عالية متوسطة قرى أخرى متشابهة كالبخابخة وديسير وقصبة أو مادي والقصير والقراديين والمشوشيين وغيرها حيث توجد المعالم الدينية كالمساجد والزوايا والآبار القديمة وحيث تتميز الحياة الاقتصادية بإنتاج الزياتين والكروم بطريقة بعلية. ونتيجة للأوضاع المناخية الصعبة التي عرفتها هذه الجهة في المراحل التاريخية الحديثة فقد عرفت القرى الجبلية هجرات واسعة إلى خارج المنطقة.

القرى الواحية: تتمركز أغلب القرى الواحية بليبيا بالجنوب والوسط، وهي تجمعات سكنية فلاحية أغلبها يمتد وجوده إلى التاريخ القديم والوسيط. وقد لعب العديد منها دورًا هامًا في التجارة الصحراوية حينما كانت تمثل محطات لاستراحة القوافل، والبعض الآخر أسواقًا لتبادل المنتجات الفلاحية والبدوية مع منتجات المدن والحواضر الساحلية من جهة ومع منتجات البلدان الأفريقية (بلاد السودان) من جهة ثانية. ويتميز هذا النمط من القرى بقيامه على عيون الماء والآبار المتناثرة في الصحراء الليبية باتجاه الشرق والغرب، كما تتميز القرى الواحية بانتشارها حول مصادر المياه مشكلة تجمعات منها ما تحول إلى مجال حضري هو أكثر ميلًا إلى المدينة كما هو الشأن في غدامس ودرج والقريات وغات وغيرها.

وقد عرفت القرية الواحية الليبية نظامًا مائيًا متطورًا كان يتمثل في التوزيع بطريقة "القادوس" التي تقسم ماء الواحة حصصًا للفلاحين بطريقة عادلة، اعتمدت الهندسة المائية والرياضيات من جهة كما اعتمدت معاملات وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى. وهي طريقة لا تختلف عن الطريقة التي عرفت بها واحات

الجريد ونفزاوة التونسية في العهد الوسيط وخاصة ما عرف بـ"تقسيم ابن الشياط" الشهير. كما عرفت واحات بلاد سوف وبسكرة بالجزائر نظامًا مشابهًا. أما المناطق الجبلية الغربية فقد عرفت نظامًا مائيًا مشابهًا لما عرفته المناطق التونسية الجنوبية المجاورة في الجبل الأبيض وجبال مطماطة في عملية تقسيم مياه السيلان تقسيمًا عرفيًا متطورًا.

إلا أن هذه القرى الواحية لم تعرف استقرارًا نهائيًا، إذ خضع أغلبها إلى التأثيرات المناخية من حيث التصحر وهجوم الرمال عليها مثلما خضع البعض الآخر إلى تأثير العوامل السياسية والأمنية مما أدى إلى هجرة سكانية كلية أو جزئية في بعض المراحل التاريخية بالنسبة للعديد من هذه القرى الواحية.

وبالإضافة إلى دور نقاط المياه في نشأة واستمرار القرية الواحية فإن العوامل الدينية والثقافية لعبت دورًا ملحوظًا في نشأة بعض القرى الواحية وتطورها، فقد شكلت الزوايا بوظائفها المتعددة أدوارًا هامة في نشأة القرية الليبية، (انظر الجدول رقم ١).

وثمة أيضًا أصناف أخرى من القرية الليبية كالقرى الأثرية والقرى الحدودية والقرى الساحلية والقرى النفطية والقرى الزراعية وغيرها. هذه القرى لا تعرف وضعًا مستقرًا لخضوع نشأتها وتطورها إلى عوامل اقتصادية وأخرى سياسية، فضلًا عن أن العديد منها عرف تحولات جذرية كتحول بعض القرى الساحلية إلى مدن حضرية متوسطة، فقد اقتصرنا على التفصيل في القرى الواحية باعتبارها تمثل خصوصية مجالية وحضارية متميزة في ليبيا، فضلًا عن كونها تغطي مختلف الجهات والمناطق الليبية.

الجدول رقم (١). توزيع أهم القرى الواحية بليبيا وخصائصها.

اسم القرية	موقعها	شكلها	إنتاجها	خصائصها	أهم معالمها	فروعها
الكفرة	الجنوب الشرقي	مجموعة من الواحات	إنتاج أشهر أنواع التمور	منارة علمية – معقل المجاهدين	الزوايا- القرية القديمة	قرية قديمة – تبدو قبطية (كفر)
جالو	//	واحة	التمور (إعدادًا وتخزينًا وبيعًا)	زراعية- تجارية	الآثار	الشرق – العرق – راشدة الملبة
أوجله	//	واحة – مدينة	الزراعة – التجارة	تاريخية – الأسواق	الواحة القديمة – الآثار	–
درج	//	على مشارف الحمادة الحمراء	زراعي رعوي	الصناعات التقليدية	الزوايا – القلاع والقصور	تحيط بها ثلاث قرى
سمنو	//	قرية واحية	زراعي رعوي	قرية قديمة تحولت إلى مدينة	آثار	تجمع قروي
تمنهت	//	قرية استراحة قوافل	تتوسط غابات النخيل	زراعية – تجارية	آثار	تجمع قروي
واو الكبير	//	تجمع واحات	زراعي واحي	كانت معقل المجاهدين عرفت هجرة واسعة في الماضي، حاول الاستعمار جعلها قرية – مستعمرة	الزوايا – المساجد – المخازن – مستعمرة استيطانية	تجمعات: الزيتونة – زنانة – عافية
الجغبوب	//	واحة	زراعة النخيل والأعلاف	مركز ديني	الزاوية – المسجد	تجمعات في الواحات
جخرة	//	واحة جنوب برقة	زراعة النخيل، عائدات آبار البترول	سكانها مهاجرون من العمالة الوافدة، لعبت دورًا دينيًا هامًا	الواحة القديمة – هجر سكانها آثارها	تجمع قرى تاريخية

تابع الجدول رقم (١).

اسم القرية	موقعها	شكلها	إنتاجها	خصائصها	أهم معالمها	فروعها
أقار الشاطي	//	واحة متوسعة	زراعة النخيل	تربية الماشية سكانها يعرفون بالهجرة	معالم أثرية ومعالم دينية	قرى واحية تاريخية
القطرون	//	تتوسط الواحات	زراعة واحية	تجارة القوافل - استراحة	قلعة رومانية	قرى واحية متجاورة سهلية
القريات	//	واحة على وادي	زراعي واحي، تجاري	الحمادة الحمراء - أسواق	الواحة القديمة - آثار	مجموعة واحات متجاورة
بونجيم	//	واحة على وادي	نمو أشجار مثمرة التمور - الرعي	الواحات تحيط بالقرية	الواحة القديمة	مجموعة قرى واحية متجاورة
الزيغن	//	واحة على وادي	التمور - الرعي	الواحات تحيط بالقرية	آثار - قصور - عيون ماء	قرية قديمة
هون-تويوة	//	واحة بها بحيرات	زراعة - سياحة	سياحية - مخيمات	قلعة	مجموعة قرى منتشرة على وادي الحياة
الفقها	//	صحراوية	تجارة - زراعة نخيل	مركز تجاري يربط القوافل بأفريقيا	آثار - قصور - عيون ماء - جامع عتيق	قرية قديمة - قرية جديدة
الجفرة	//	واحة صحراوية	نخيل - حرف وصناعات تقليدية	فلاحية	واحة قديمة مهجورة	قرية قديمة - قرية جديدة
سوكنة	//	قرية محصنة داخل واحة	زراعة على الآبار	محصنة - دفاعية	واحة قديمة - حصن - قصور	قرى وتجمعات متجاورة
ودان	//	قرية تحيط بها الجبال	نخيل أعلاف	جبلية واحية	القلعة	تجمع واحي قروي
زلة	//	واحة تاريخية قديمة	زراعي - تجاري	مدينة الرحالة	القلعة	واحات متجاورة

تابع الجدول رقم (١).

اسم القرية	موقعها	شكلها	إنتاجها	خصائصها	أهم معالمها	فروعها
ادري	//	تحيط بها واحات النخيل	زراعة النخيل	تاريخية – محطة استراحة للقوافل	القنعة – العيون	واحات متجاورة
تمسة	//	شيدت على قمة تلة	زراعة النخيل	تاريخية محصنة	السور	القرية القديمة والقرية الجديدة
غدامس	الجنوب الغربي	واحة كبيرة حدودية	التمور – الصناعات والحرف اليدوية	حضرية	القلعة – الزوايا – الجوامع...	تجمعات قروية وواحية ممتدة
الرجبان	//	تجمعات قروية متجاورة	الزراعة البعلية – الرعي	قرى زراعية تجارية	قرى تاريخية	تجمع قروي
الزنتان	//	تجمع حضري (مدينة)	الزراعة البعلية – الرعي	زراعية – خدمات رعي	قرى تاريخية	تجمع قرى متلاصقة
غات	//	واحة كبيرة صحراوية حدودية	تبادل السلع (سوق صحراوية)	تجارة القوافل قديما	القرية القديمة والواحة القديمة	تجمعات قروية واحية: أهمها إيسين، الفيوت
أوباري	//	واحة قديمة استوطنها المستعمر الفرنسي سنة ١٩٤٥م	غابات نخيل	استقر بها المستعمر الفرنسي	تجارة القوافل	تجمع واحات
كاباو	//	جبلية	زراعة الزياتين وتربية الأغنام	سياحية زراعية	القصر (٣٦٠ غرفة) موزعة على ستة طوابق	تجمع قروي أثري
براك	//	أقيمت على وادي – كبيرة الحجم	تمور وأشجار مثمرة	زراعية	قصر	تجمع قروي: براك القصر الزاوية، العافية.

المصدر: من تصميم المؤلف بالاعتماد على مدونات أبناء القرى والواحات ومدونات بعض الجغرافيين والآثاريين الليبيين (الإنترنت) – موقع أطفال (٢٠١٢م) ليبيا.

ب) أنماط القرية حسب مؤشرات علاقات وقوى الإنتاج

يوجد في المجتمع الليبي أكثر من نمط للقرية، فنوعية القرى تتحدد حسب أنماط الإنتاج المحلية والنشاط الرئيسي للسكان ووفق طابع المحيط الجغرافي والطبيعي، فالقرية الواحة غير القرية الجبلية وهذه بدورها تختلف عن القرية الساحلية.

القرية الساحلية: قرية زراعية يمتد وجودها بمحاذاة الشريط الساحلي الضيق الممتد من تونس غربًا إلى مصر شرقًا. لكن مجرد الطابع الساحلي لا يكون موحدًا لهذا النمط من القرى، فهي تختلف بحسب علاقتها بالمدينة المجاورة أو التابعة لها من جهة، وتختلف من جهة أخرى بحسب علاقة السكان بالمناطق الداخلية والقرى والمجموعات القبلية المتوطنة في الصحراء، وتختلف القرى الساحلية الليبية عما هو معروف عن القرى الساحلية في مناطق أخرى من المنطقة العربية والعالم، فالنشاطات المرتبطة بالصيد البحري في القرى الليبية الساحلية خلال المراحل التاريخية الحديثة يتميز بالهامشية لأن علاقتها بالداخل أكثر توطّدًا من علاقاتها بالبحر، وليس من الصعب على الدارس ملاحظة انتشار تربية الماشية في هذا الشريط نتيجة اعتماد السكان على الدوام عليه كناشط أساسي.

القرية الزراعية: فشأنها شأن القرى الزراعية الواحية في الأقطار المغاربية المجاورة. وتعتمد القرية في واحات الجنوب والوسط على زراعة المساحات السقوية بأشجار النخيل أساسا، وبغيرها من بعض الأشجار المثمرة الملائمة للمناخ الصحراوي. كما تزرع بهذه المساحات بعض الخضروات والبقول وبعض الحبوب المعدة للعلف بالأساس.

تتميز العلاقات الاجتماعية بالقرية الواحية الليبية بالمتانة وهيمنة القرابة. وقد ساهم اتساع الجغرافيا وامتداد المسافات الفاصلة لهذه القرى عن المدن وخاصة في

الشمال في ظاهرة استقلالية القرية الواحية وعزلتها. وهي عزلة تزداد رسوخًا ووضوحًا كلّما توجهنا نحو أعماق الصحراء حيث يتوطن البدو وتهيمن أنماط إنتاج أقرب إلى الاقتصاد المعاشي القائم على الكفاف وضعف التبادل.

القرية الجبلية: فهي الواقعة في المناطق الجبلية وعلى الهضاب وهي نوعان، القرى الجبلية بالمنطقة الشرقية بالجبل الأخضر ولها خصوصيات زراعية وهي أقرب إلى المناطق الساحلية والحضرية، والقرى الجبلية بالمنطقة الغربية، وخاصة فيما يسمى بالجبل الغربي بدءًا من الزنتان وجبل غريان وصولًا إلى جبل نفوسة المنحدر نحو هضاب غدامس وسباخها الصحراوية.

وتتميز القرى الجبلية باستنادها إلى تاريخ عريق من علاقة السكان بالمجال الجبلي حيث تميزت حياتهم بالاستقرار وممارسة الزراعة بين المنحدرات مستفيدين من سيلان مياه الأمطار شتاءً لزراعة الأشجار المثمرة في قراهم وزراعة الحبوب وممارسة الرعي في الأراضي المتاخمة لقصورهم.

كما عرفت علاقة السكان المستقرين في القرى الجبلية عبر التاريخ الحديث بجيرانهم من البدو المتنقلين بواقع كان يتراوح حسب الأوضاع الأمنية والسياسية والمناخية السائدة بين التعاون والتبادل وبين النهب والصراع.

أما بعد تمركز الدولة الحديثة فقد تأثر سكان المناطق القروية الجبلية بعوامل الدفع من الريف والجذب إلى المدن الحديثة فمارسوا الهجرة المبكرة، لكنهم لم يقطعوا صلاتهم بمواطنهم وأراضيهم التي ظلت تعتمد على الفلاحة البعلية وتربية الماشية حسب طبيعة المواسم الزراعية وحجم التساقطات.

ويمكن تلخيص أهم خصائص القرية الليبية رغم اختلاف أنماطها في العناصر التالية:

ج) القرية الليبية بين التقليد والتحديث

شدّة ارتباط القرية بمحيطها الجهوي: وذلك من خلال الهجرة الذهائيية التي أصبحت سلوكا ملحوظا في علاقة سكان القرى بالمدن المجاورة. وحتى المهاجرون الذين كانوا قد اتخذوا قرارًا بالهجرة النهائية إلى المدينة مبكّرًا سرعان ما تراجعوا عن هذا القرار وأصبحوا يعودون إلى قراهم بشكل دوري، كما أن الكثير منهم حافظ على مسكنة بالقرية الأم أو طوّره. وقد ساعد تطوير شبكة الطرقات العصرية في انتشار هذه الظاهرة.

شدّة ارتباط القرويين بالقيم التقليدية للقرية: وهو ارتباط تفسره عديد من المؤشرات كالزواج الداخلي والقرابي والتشبث بالملكية العقارية المنحدرة من الأجداد، والمحافظة على الانتماء القبلي والتعلّق بأساليب التنشئة الأبوية والحفاظ على نسق توزيع الأدوار داخل الأسرة حسب نمط الأسرة الممتدة. وهكذا فرغم حصول التحولات الشكلية في المسكن وطريقة الاستهلاك فإن الروابط الاجتماعية التقليدية لا تزال تهيمن على سكان القرى من خلال أشكال الولاء القرابي والأسري والقبلي. هذا الواقع المتداخل بين القيم هو الذي دفع عالم الاجتماع الليبي مصطفى عمر التير، إلى التساؤل عن مقومات بناء القرية الليبية الحديثة وعن مدى القدرة على تغيير الأدوار الاجتماعية في ظل التعقيدات المنهجية التي تثار حينما تتم الاستعانة في تفسير الظواهر والسلوكات بمفاهيم نظريات التحديث[٢].

ظهور التحول في مستوى تحديث بعض مؤسسات المجتمع واستمرار الجمود في أخرى: وخاصة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والاتصالات وكل ما يتعلق بنمط الحياة التكنولوجية. ولا شك أن التجربة الليبية في التحديث وإحداث

(٢) مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ١٩٢.

النمو الاقتصادي والاجتماعي، لها خصائصها التي ساهمت في تميزها مجموعة من الظروف والمفارقات، لقد استمرت العلاقات القروية المبنية على الدم والمصاهرة والجوار، فتميزت بشدة التضامن والكثافة، في ظل قيم ومعايير مستمدة من الدين الإسلامي ومن الأعراف القبلية القديمة.

يقول التير "فبغض النظر عن الأهداف المعلنة تمثل هذه المخططات نماذج من القرى الليبية. فليست جميع النتائج التي تتحقق كانت متوقعة أو مرغوبة، فبعض النتائج قد تأتي على عكس ما كان متوقعًا، وقد تنمو ظواهر لم يحسب لها حساب. لذلك فإن عملية رصد مظاهر التغير التي طرأت على القرية الليبية لا تقتصر على حصر مجموعة الأهداف التي وضعتها الدولة ضمن مخططات التنمية بل تتطلب معاينة ميدانية لما هو موجود على أرض الواقع..."[٣].

لقد تحول سكان الريف الليبي إلى مستهلكين حقيقيين لما تغرقهم به التجارة العالمية التي تتوسط فيها المدينة ليس وفق حاجاتهم وإنما وفق ما تفرضه السوق. لقد تحولوا إلى سكان حضريين في وسط ريفي، فقد تخلوا عن نمط حياة البساطة والاعتماد على النفس وانضموا إلى سكان المدن من حيث الإقبال الواسع على اقتناء السلع الاستهلاكية، حتى تلك التي لا تتلاءم مع ظروف ومتطلبات الحياة القروية.

٢- خصائص تنمية الأرياف في ليبيا

عرف الريف الليبي جمودًا كبيرًا على مدى نحو أربعة قرون من الحكم العثماني. ورغم أن المناطق الريفية كانت تمثل أحد أهم مصادر الاقتصاد الليبي فإنها ظلت مهمشة وتعاني من الحرمان. أما في فترة الاحتلال الإيطالي فقد عملت السلطات الاستعمارية على تطوير الزراعة في سياق ربطها باحتياجات المركز الرأسمالي فعملت

(٣) مصطفى عمر التير، نفس المرجع، ص ١٩٩.

على استصلاح الكثير من الأراضي بعد افتكاكها من أصحابها وذلك بهدف إنشاء عديد من المزارع عليها أو بعد توزيعها على المعمرين الإيطاليين. وخاصة "في مناطق طرابلس وترهونة ومصراتة والجبل الأخضر، وتركت أوضاع بقية المناطق التي يسيطر عليها أبناء الوطن على ما هي عليه دون تغيير يذكر"[٤].

وبعد الحصول على الاستقلال في ١٩٥١م لم تستطع الدولة الليبية إجراء إصلاحات يمكن ذكرها ومع اكتشاف البترول في الستينيات بدأت ملامح تنمية وطنية في الظهور، لكنها تميزت بتوجيه الاهتمام إلى المدن والمراكز الحضرية الناشئة حول المشروعات النفطية على حساب المناطق الزراعية[٥]. وكان الاهتمام بالمجال الريفي يشهد نموًا بطيئًا رغم إنشاء هيئة الاستيطان الزراعي وغيرها من الهيئات الأخرى المعنية بالنهوض بالمجال الريفي والزراعي.

---

(٤) لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٨م، ص١١٠.

(٥) تبلغ مساحة ليبيا حوالي ١٧٦٠,٠٠٠ كيلومتر مربعًا، ولا تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة سوى ما بين ٥٪ إلى ١٠٪ فقط من المساحة الإجمالية. وكانت الغالبية العظمى من سكان ليبيا تسكن الأرياف والوبادي فترة الخمسينيات من القرن العشرين حيث بينت إحصائيات سنة ١٩٥٤م أن ٧٨,٤٪ من مجموع السكان كانوا يعيشون في المناطق الريفية لكن هذه النسبة عرفت انخفاضًا متسارعًا حيث قدّرت إحصائيات سنة ١٩٧٣م نسبة السكان الريفيين بـ ٤٢٪ فقط لتصل في تعداد ١٩٨٤م إلى ٢٤,٦٪. وقد قدّر التير أن أكثر من ٦٠٪ من السكان الليبيين أصبحوا يعيشون في أواخر التسعينيات في مراكز حضرية، وقد ساهمت الهجرة من القرية إلى المدينة بنصيب الأسد في هذا التغيير. انظر، مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، السلسلة الاجتماعية منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الداء البيضاء، المغرب، ١٩٩٥م، ١٩١.

وقد أدت الطفرة النفطية التي عرفتها المنطقة مع بداية السبعينيات إلى استفادة بعض المناطق الليبية الداخلية من تلك العائدات فقد حظيت برامج "التنمية الريفية" بشيء من التوسع والكثافة فاستصلحت مساحات واسعة من الأراضي. وشملت المناطق الصالحة للزراعة في الجبل الأخضر وسهل الجفارة والجبل الغربي والواحات والمحاذية للشريط الساحلي، لكن هذا النشاط اعترضته بعض الصعوبات الذاتية كهجرة السكان إلى المدن والعزوف عن العمل الزراعي الذي أصبح من تخصص العمالة الأجنبية، والموضوعية كندرة مياه الري وضعف معدلات التساقطات والتصحر واتساع المساحات وتباعدها.

ويكاد أغلب الدارسين المختصين[٦] يجمعون على أهم المشكلات والصعوبات التي اعترضت عملية تنمية الأرياف والقرى الليبية خلال العقود الأربع الماضية. ويمكن تلخيص هذه الصعوبات في:

أ) سوء التخطيط وهشاشة التنظيم

رغم ما أعلن خلال هذه الفترة من برامج ومشاريع فإن مردوديتها لم تكن ملائمة لإعلاناتها وتصوراتها. لقد استمت عملية التدخل في تنمية الأرياف بالفوقية والارتجال، رغم ما رصد لها من أموال. هذا ما تبينه بعض المؤشرات التنموية وأهمها سوء توزيع السكان وهيمنة المجال الحضري وإهمال العمل الزراعي واستمرارية توريد أهم المنتوجات الفلاحية. كما تميز المجال الريفي بكثرة المتدخلين واضطراب الخطط التنموية وتعارضها أحيانًا.

ب) الهجرة ونقص اليد العاملة المحلية

لقد عرفت ليبيا منذ بداية السبعينيات هجرة داخلية واسعة من الأرياف والبوادي والقرى إلى المدن والحواضر الناشئة. وقد أثر ذلك في نقص العمالة في مجالي

---

(٦) انظر دراسات: مصطفى عمر التير، لوجلي صالح الزوي.

الزراعة والرعي اللذين تأثرا كثيرًا رغم الاستنجاد بالعمالة الوافدة. يقول لوجلي صالح الزوي في هذا المجال: "فبعد بداية إنتاج النفط في أوائل الستينيات اندفع الكثير من سكان الأرياف والبوادي والواحات إلى المدن تاركين أعمال الزراعة والرعي ذات الطبيعة الشاقة والأجور المتدنية للعمل في المدن التي حظيت بنهضة عمرانية كبرى في تلك الفترة، أو للعمل مع شركات النفط حيث الأجور العالية وساعات العمل المحدودة والحياة الأكثر رفاهية، وقد أدى ذلك إلى تدهور قطاعي الزراعة والرعي الحيوانيين تدهورًا ملحوظًا، فبعد أن كانت ليبيا تصدر الفائض من ثروتها الحيوانية إلى الكثير من دول حوض البحر المتوسط أصبحت تستورد اللحوم والمنتوجات الزراعية من جميع القارات ومن أغلب بلاد العالم"[٧].

ومن خصائص الهجرة في القرية الليبية أن قوة العمل المهاجرة إلى المدن هي قوة شابة، كما أن صنفًا هامًا منها ذو كفاءة مهنية جذبتها المدينة والمشروعات الجديدة وخاصة في الخدمات والصناعة. وهكذا فقد الريف الليبي عنصرًا هامًا من عناصر تنميته بما أدى إلى نوع من الاختلال النوعي زادت من تعميقه الهجرة الذكورية.

ج) التوظيف السيئ للتقنية في الريف

بينت الدراسات العلمية أن أوضاع الريف الليبي، شأن أغلب الأرياف العربية، لا تزال تتميز بالتبعية للمدينة رغم التبدل الحاصل في طبيعة هذه التبعية. كما تدل مؤشرات التنمية في القرية الليبية على وجود اختلالات في موازين التنمية بين العرض والطلب والتضارب بين المداخيل والمخاريج وبين حركة دخول الأموال وخروجها. فسكان القرى والأرياف معروفون بأنهم ينفقون أكثر مما يكسبون، وبأن توازنهم الاقتصادي تحكمه عملية تنوع المداخيل التي لا تكون على الدوام ثابتة بما أدى إلى ظهور بعض ملامح الفقر في القرية.

---

(٧) الزوي (لوجلي صالح)، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ١١٣.

وهو ما تؤكده طبيعة المسكن والغذاء والاستعمالات التي تختلط فيها الأساليب العصرية مع الأساليب والأنماط التقليدية. هذا ما جعل عالم الاجتماع الليبي المختص في دراسة المجال الريفي والبدوي لوجلي الزوي يعتبر القرية الليبية مجتمعًا محليًا بسيطًا في معظم الأحيان.

ولم تستطع عملية إدخال التقنية الحديثة للريف الليبي أن تحول العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي بقيت متأرجحة بين قيم التحديث وقيم التقليد والارتهان والحنين إلى مجتمع القبيلة والعلاقات الحميمية. فإشراف الدولة على إقامة مشروعات صناعية وأخرى زراعية عصرية ببعض المناطق الريفية لم يمنع من استمرار العلاقات التقليدية التي ظلت متحكمة في النسيج الاجتماعي في الريف والمدينة في آن واحد. وهذا ما جعل عالمًا اجتماعيًا ليبيًا آخر هو مصطفى عمر التير يولي أهمية خاصة لاتجاهات التحضر في المجتمع الليبي التي حافظت، رغم التحولات، على حنين خاص لدى المجتمع لاستعادة أنماط إنتاج الأجداد وقيمهم بل ونقلها إلى المدينة.

هكذا لم يؤد إحلال التقنيات الحديثة في الزراعة والنقل والاستهلاك في المجال القروي إلى إحلال علاقات اجتماعية ملائمة وقيم جديدة تدل على أن التوجهات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة كانت شاملة ومؤثرة.

ولذلك لم يؤد إدخال التقنية إلى الريف إلى تحرير هذا الريف من التبعية التاريخية للمدينة ومن حالة التهميش بسبب قصور في التخطيط الإستراتيجي الشامل لدى الدولة من جهة وبسبب الطبيعة الجغرافية والمناخية لهذه الأرياف التي تميزت بالهشاشة والحاجة إلى تمويلات ضخمة ومشروعات متكاملة تراعي خصوصيات مجالاتها.

د) ضعف التنظيم الفلاحي

ويساهم ضعف التنظيم الفلاحي خاصة والريفي عامة في استمرار ظاهرة التبعية وضعف المردودية الاقتصادية للقرية الليبية.

حيث لم تستطع التنظيمات التي أشرفت عليها الدولة بطريقة لا تخلو من التسييس والتوظيف والأبوية أن تحل المشكلات الحقيقية للريف والزراعة، فقد تضاعفت مشاكل الفلاحين في الاستثمار والقروض والأدوية والمشاتل والتدخل الفني والتسويق وغيرها مما أدى إلى انتقال الظواهر البيرقراطية إلى هذه التنظيمات وتحولها إلى واجهات لإعادة إنتاج التفاوت الجهوي والاجتماعي والاقتصادي وإعادة إنتاج التسلط. أما التنظيمات الأهلية فقد كانت فاعليتها ضعيفة بسبب طابعها اللارسمي، وفقدانها لعناصر القوة المادية والسياسية اللازمة لتحقيق التحول. كما اقتصر دور هذه التنظيمات على الطابع الاجتماعي الداخلي في مستوى القرابة العائلية أو في مستوى إدارة الشأن الثقافي والديني المحلي، وقد زاد من تقليص حجمه المراقبة الشديدة والتحجيم الدائم اللذان كانت تقوم بهما أجهزة الدولة.

ويبرر هذا الواقع التنظيمي الهش ضعف مردودية الإنتاج الزراعي في الريف، وخاصة في المشاريع الخاصة والعائلية التي هيمن فيها العمل الزراعي الموسمي والجزئي المتميز بالتقطع وعدم التواصل وتبديل المنتوج.

إن العديد من المشاريع الزراعية التي أحدثتها الدولة (في عهد القذافي) واندرجت في ما عرف بـ "الثورة الزراعية" حاولت تطوير المشهد الفلاحي في الريف الليبي، لكنها لم تلامس جذور التغيير خصوصًا بعد ما واجهتها صعوبات عديدة أهمها مشكلة نقص المياه، فشرع في نقل مياه الكفرة والسرير وجبل الحساونة من الصحراء، عبر أنابيب ضخمة وباهظة التكلفة إلى المناطق الساحلية الصالحة للزراعة. كما تم استصلاح مساحات حول المناطق الواحية بالجنوب وتم تزويدها بالمياه الجوفية المحلية.

لقد تميزت هذه المشاريع في أغلبها "بمحدودية النجاح بسبب سوء الإدارة بالدرجة الأولى وعلى العكس من المشاريع الزراعية التي نفذتها الدولة في المناطق

الساحلية وسلمتها المواطنين، والتي كان عدم نجاحها يعود بالدرجة الأولى إلى نقص المياه..."[٨]. إن المشروع الذي أطلقت عليه وسائل دعاية الدولة بشيء من التضخيم المعهود "النهر الصناعي العظيم" والخاص بنقل المياه الجوفية الصحراوية إلى المناطق الساحلية في شمالي البلاد لم يستطع إجراء تحولات جذرية في علاقة الريفيين بمحيطهم وعلاقة الفلاح بالأرض، فقد استمرت بعد نحو ثلاثة عقود من الوعود ظواهر التبعية الزراعية وعجز الميزان الزراعي الليبي وضعف مردودية المشروعات التي أنجزت على هامش هذا المشروع الذي كلف الدولة والمجتمع تكاليف باهضة.

ولم تتمكن الدولة بأسلوب تدخلها الفوقي من تحقيق كل الأهداف التي أعلنتها من خلال بعث لجنة عامة للتنمية الزراعية عام ١٩٧٢م أوكل لها وضع مخطط متكامل للتنمية الزراعية في مناطق سهل الجفارة والجبل الأخضر وفزان والكفرة والسرير. فقد اقتصرت النتائج على خلق تجمعات سكانية هي أقرب إلى تجمعات الخدمات منها إلى تجمعات الإنتاج الفلاحي. (انظر الجدول رقم ٢).

الجدول رقم (٢). أهم مشاريع الإصلاح الزراعي.

المناطق	المساحة	عدد المشاريع	نوعها	عدد المزارع
منطقة الجبل الأخضر	٣ ملايين هكتار	١٢	مشاريع متكاملة	٦٥٩٦
منطقة سهل الجفارة	٤,٥ مليون هكتار	٢٤	مشاريع متكاملة	٤٢٧٣
منطقة السهول الخضر	٤٦٩ ألف هكتار	١٤	مشاريع متكاملة	-
منطقة الكفرة والسرير	٨٣ ألف هكتار	٤	(٥٤ قرية نموذجية)	١٥٠٠
منطقة فزان	٤٠ ألف هكتار	٥	-	-

* الجدول من تصميم المؤلف بالاعتماد على المعطيات الواردة بكتاب الأستاذ لوجلي وبعض وثائق الإدارة الرسمية.

(٨) لوجلي صالح الزوي، نفس المرجع، ص ١٢٣.

قدرت تكاليف هذه المشاريع الزراعية التي انطلقت منذ سنة ١٩٧٠م وحتى الثمانينيات بحوالي ٤١٥٥ مليون دينار ليبي خصص أغلبها على الإنفاق على استصلاح الأراضي وتعميرها وإنشاء القرى وبعث المشاريع المتكاملة وخاصة عمليات التشجير وتنمية قطاع تربية الماشية.

ورغم ندرة الدراسات التقييمية نتيجة غياب المعطيات والبيانات الإحصائية حول واقع التنمية الزراعية فإن المتفق عليه هو أن هنالك إهدارًا لإمكانيات مادية هائلة لم يكن في مستوى المأمول من النتائج حيث استمرت ظواهر الارتجال في العمل والتضارب في التخطيط والتغطية الحكومية على العجز التنموي في هذا القطاع أسلوبًا مهيمنًا على تعامل الدولة مع المجال الريفي على مدى عقود أربعة ونيف من الزمن.

٣- خصائص التحول في القرية الحديثة (حصيلة الدراسات)

رغم ضعف وجدّة عملية توسيع النقاش العلمي (النظري والمنهجي) حول قضايا القرية الليبية بما أدى إلى ضعف تقاليد النقاش المؤسسي حول قضايا الريف والقرية، والفلاحة والمجتمع الفلاحي، وغياب ما عرفته تونس والمغرب مثلًا من تطور نسبي في هذه المجالات، فإن اللاّفت للأمر والذي يبعث على بعض الاطمئنان، هو وجود حصيلة هامة من الأبحاث الجامعية التي أنجزها باحثون ليبيون في الجامعات الليبية حول مناطقهم وجهاتهم وبتوجيه من أساتذتهم المختصين وخاصة في جامعتي الفاتح وقار يونس.

فالدراسة الجامعية التي أنجزها موسى زلوم حول "مظاهر التحديث في قرية محروقة"(٩) تؤكد الانتشار الواسع للأفكار الحديثة في الريف الليبي. لكنه ووفق مقياس صمم لقياس مدى انتشار هذه الأفكار يؤكد أيضًا أن التحول في القيم يتميز بالبطء

---

(٩) موسى إبراهيم زلوم، "مظاهر التحديث في قرية محروقة: دراسة امبيريقية" رسالة الماجستير، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، طرابلس، ١٩٩٢م.

والرتابة نظرًا لاستمرارية التداخل والتعايش بين الأنماط المعيشية التقليدية والحديثة. وهذا ما تؤكده مجموعة من مواقف العينة من بعض القيم مثل انفراد الأب بقرار زواج ابنته وأفضلية زواج القرابة وتمييز تعليم الابن الذكر وتدني التشجيع على عمل الأنثى...إلخ.

وقد ركز هذا الكم الهائل من الدراسات الجامعية التي لم تقيّم بعد تقييمًا خارجيًا ولم ينشر أغلبها، على موضوع التغير الاجتماعي والتحديث في القرية الليبية. وهذا ما تدل عليه دراسة فريحة الزواوي حول "التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغيير الشخصية في المجتمع القروي: قرية زلة نموذجًا"[10].

وقد حاولت الباحثة دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة والتابعة مثل النوع والعمر والمستوى التعليمي والمهنة من جهة والانفتاح على العالم الخارجي.

وعلى وسائل الاتصال الجماهيري من جهة ثانية في إطار متابعة التحول من "الشخصية التقليدية" إلى "الشخصية الانتقالية" إلى "الشخصية الحداثية" وجاء تطبيق الدراسة على قرية صحراوية بالجنوب الشرقي الليبي بمنطقة الجفرة. ولعلّ من أهم ما درسته الباحثة بكفاءة تدلّ على الوعي بالموضوع متابعة عمليات المشاركة بأنواعها وقياس الاستقلالية وحرية التفكير من خلال مؤشر الفردانية، فضلًا عن دراسة الموقف من حرية المرأة وحقوقها.

ومن الملاحظ أن دراسات الجيل الأول من السوسيولوجيين من أمثال التير والزوي والحوّات، والجيل الثاني من تلامذتهم، تجمع على أن المجتمع القروي الليبي يعيش فترة انتقالية مطوّلة نتيجة عوامل عديدة أهمها الطابع الثقافي والنسيج الاجتماعي من جهة والطابع المناخي والمجالي الجغرافي من جهة ثانية. وهذا ما تؤكده الوضعية

(١٠) فريحة أبو بكر الزواوي، التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي: قرية زلة نموذجًا" رسالة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية سرت، ٢٠٠٨م.

المفارقة التي تبين تقبّلا واسعًا لمنتوجات التكنولوجيا وأنماط الحياة المدنية مقابل مقاومة شديدة لعديد من القيم المرافقة لتلك الأنماط والنظم الوافدة، وتشبثًا ملفتًا للانتباه بمظاهر وقيم الحياة التقليدية. وهذا ما عبر عنه بعضهم في خلاصة مناقشة للموضوع بـ "حصول تغير في الجوانب المادية بشكل أكبر مما أحدثته في الجوانب اللامادية". ويبدو أن النقاش لم يتوسع ولم يأخذ مداه المعرفي، فما علاقة ذلك بخصائص الشخصية المعاصرة في الريف وفي المدينة وما يبدو عليها من تناقضات سلوكية وتوترات قد نجد صداها في الممارسات السياسية وفي علاقات الجماعات ببعضها البعض.

ورغم ذلك فالثابت أن التعليم بدوره كان ولا يزال أهم مؤشرات التغيير في الريف الليبي المعاصر. فقد أدى التعليم إلى حصول حراك واسع في المجتمع الليبي شمل جميع المجالات المادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية ماسا النسيج الاجتماعي في جوهره. ولذلك فالمجتمع الليبي عرف خلال الأربعة عقود الماضية حراكًا أفقيًا (جغرافيًا سكانيًا) وحراكًا عموديًا (طبقيًا اجتماعيًا)، ساهمت الثروة النفطية في طبعه بخصائص جعلت منه حراكًا يندرج في إطار التغير الاجتماعي، لكن بخصوصية ليبية واضحة المعالم.

واللافت في هذا المجال أن أغلب الدراسات الحديثة حول التنمية والتحديث في المجتمع الليبي ركّزت اهتمامها على دراسة التغير الاجتماعي بما هو واقع ملموس وحركية جارفة. وبقطع النظر عن مستوى عمق أو جودة هذه الدراسات، فقد استطاعت أن تغطي أغلب المناطق معظم الموضوعات.

ومن خلال الكشف الهام الذي قام به أحد المواقع الإلكترونية[١١] لعناوين الرسائل الجامعية التي تم إعدادها في اختصاص علم الاجتماع بالجامعات الليبية خلال العقدين الماضيين نستنتج ما يلي:

---

(١١) www.nasr.Ly/tieses-Libya/all.html/137.HTM

١- تتوزع هذه العناوين بين تخصصات متقاربة هي: علم الاجتماع الريفي، علم اجتماع التنمية، الأنتربولوجيا.

٢- تشمل موضوعات الدراسة أغلب المناطق والجهات الليبية، مع ارتباط واضح بخصوصية الجامعة والجهة التي توجد بها.

٣- ثمة ما يوحي بضعف حضور دراسة البنية القبلية رغم حضورها الفاعل في الواقع الاجتماعي، ولعلّ التوجهات السياسوية للنظام السياسي هي التي كانت تدفع إلى إخفاء هذا الجانب في الدراسات.

٤- ثمة جاذبية ملحوظة في التحليل للمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتوجهات الرسمية للدولة مثال: التغيير والتحديث والتنمية.

٥- وجود حيّز محتشم لقضايا سوسيولوجيا الريف والقربة والقبيلة ومقارباتها، فمن بين نحو ٣٥٠ عنوانًا لا نجد سوى ١٣ عنوانًا صريحًا يتعلق بالريف والقرية(١٢). ورغم أن العديد من العناوين الأخرى قد لامس المجال الريفي والقروي

---

(١٢) هذه العناوين أُنجزت في جامعات: - أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية بطرابلس - جامعة الجبل الغربي (غريان) - جامعة السابع من أبريل - جامعة الفاتح (طرابلس) - جامعة المرقب - جامعة سبها - جامعة عمر المختار - جامعة خليج سرت - جامعة قاريونس (بنغازي) - جامعة أكتوبر (مصراتة) - جامعة ناصر - جامعة التحدي - جامعة أفريقيا المتحدة - جامعة طرابلس للعلوم الإنسانية والتطبيقية وهي:

- دور برامج التنمية الريفية وعلاقتها بالإنتاج "دراسة ميدانية لعمال مشروع مكنوسة الزراعي بمنطقة فزان" - الصالحين عمر المهدي.

- مظاهر السلوك الاجتماعي في المدينة الكبيرة والقرية - "دراسة امبيريفية مقارنة" - فتحي أحمد المدني.

- علاقة بعض العوامل بتشكيل الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية "دراسة امبيريقية بمنطقة صبراطة - سهام مفتاح صقر.=

بطريقة أو بأخرى، فإن ما يلاحظ هو عدم وجود توجّه واضح لدراسة القرية وفق تخصص دقيق هو علم الاجتماع الريفي. ولعلّ ذلك يجد تفسيره في العوامل التالية:

أ) الهيمنة الواضحة في الجامعة لتخصص عام هو علم اجتماع التنمية التي أضعفت من حصيلة البحث العلمي المختص في علم اجتماع الريف وفي الأنتربولوجيا الاجتماعية.

=- مظاهر التحديث في قرية ليبية "دراسة اجتماعية ميدانية لسكان منطقة الفقها بشعبية الجفرة" - فتحي الهوني.

- الشباب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الصحراوية "دراسة ميدانية لقرية جرمة" - علي عثمان علي.

- مظاهر التحديث في بلدة كاباو، - إلياس محمد شريحة.

- التغير الاجتماعي وأثره على المجتمعات الريفية "دراسة ميدانية لقرية بدر" - يوسف أبو عجيلة الفلاح.

- التاريخ الاجتماعي لترهونة "بحث سوسيو أنتربولوجي في عادات وتقاليد الزواج بالداوون" - جمعة عمر فرج محمد.

- التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي "دراسة ميدانية على قرية زلة" - فريحة أبو بكر علي.

- استخدام الطب الشعبي في العلاج "دراسة سوسيو أنتربولوجية في قرية زاوية العرقوب" - عبد الباسط عمر امرايف.

- التغير الاجتماعي في المنطقة الصحراوية، دراسة ميدانية سوسيو أنتربولوجية لواحة الجغبوب - فوزية حسن قناوي.

- عوامل التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية "دراسة ميدانية على منطقة الكفرة" - محمد فرج رحيل.

- دور العرف في حل النزاعات القبلية "دراسة ميدانية على منسقي القيادات الشعبية ومشائخ القبائل بمدينة أجدابيا - الشريف مهدي عطية.

ب) جاذبية ظاهرة التحضّر الجارف للباحثين، بما أدى إلى إضعاف التخصص الدراسي الريفي والقروي.

ج) هيمنة التوجه الرسمي على سياسات البحث العلمي الجامعي وخاصة ما يتعلق بالتوجه الامبيريقي المرتبط بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما أدى إلى أن أغلب الأبحاث المنجزة كانت تتناول الظواهر والنظم والمشروعات في شبه عزلة عن سياقها الاجتماعي والثقافي والتاريخي(١٣).

ثانيًا: القرية الفلسطينية

عاشت القرية الفلسطينية منذ الاحتلال (١٩٤٨م) أوضاعًا صعبة، فقد تعرض سكان الأرياف الفلسطينية إلى بطش الاحتلال بشكل مزدوج: القهر الاجتماعي والسياسي نتيجة الاحتلال والتهجير والقمع إلى جانب القهر الاقتصادي والعقاري الذي تمثل في مصادرة الأراضي والعقارات وتسليمها عنوة إلى المستوطنين اليهود القادمين من أوروبا وأفريقيا. ومما يدفع إلى اعتبار أن الريف الفلسطيني عاش ولا يزال معاناة وتشويهًا وإلحاقًا بسبب الاحتلال بطريقة لا تكاد تختلف عن المدن الفلسطينية، فقد سيطر الاحتلال على الأراضي الخصبة وهجّر سكان القرى والمزارع وحوّلها إلى مستوطنات زراعية تنتج الخضراوات والحبوب وتصدر باسم "إسرائيل".

(١٣) ثمة قسم آخر من الدراسات الاجتماعية التي أنجزت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين يخصّ الباحثين الأجانب من العرب والأوروبيين والأمريكيين، فقد غلب على أكثر هذه الدراسات المنحى السياسي أو التاريخي، فضلًا عن أن كثيرًا من هذه الدراسات أنجز في أطر استشارية أو في مهمّات عاجلة لم تلتفت إلى الواقع الليبي الحقيقي والميداني. إلا باعتبار، واقع بكر ومجال مدروس والظاهرة اللافتة للنظر أن أغلب أصحاب هذه الدراسات قد استفادوا من منح من النظام الليبي ومن علاقات مع بعض رموزه ثم تنكروا لها لاحقًا.

وكان "الصندوق القومي اليهودي" في اسكتلندا وبريطانيا وأمريكا قد لعب منذ نحو ١١٢ سنة دورًا أساسيًا في التهيئة للاحتلال والإعداد لما يعرف بـ "نكبة فلسطين" باعتباره أحد أهم المؤسسات الصهيونية التي قادت عملية الاستيلاء على فلسطين، وتهجير الفلسطينيين سنة ١٩٤٨م مما أدى إلى تدمير أكثر من ٥٣٠ قرية فلسطينية. وقد تم تحويل هذه القرى إلى مستوطنات لليهود وأقيمت المشاريع العسكرية والسكنية عليها لاستيعاب جحافل القادمين من الخارج وكما تم تغيير أسماء العديد من هذه القرى بطريقة بنيت على التشويه واغتصاب الحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني[١٤].

لقد تحول الفلاح الفلسطيني الباقي إلى عامل زراعي في أحسن الأحوال أما القسم الأكبر من السكان فقد دفع إلى الهجرة إلى الخارج (إلى لبنان وسوريا والأردن وبلدان الخليج) أو إلى الداخل في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. أما الفلاحون الذين قاوموا الاستيطان وتشبثوا بأراضيهم تحت الاحتلال فإنهم لا يزالون يتعرضون إلى المضايقات والاعتداءات من السلطات الاستعمارية ومن المستوطنين من خلال حرق أراضيهم وتجريفها وفق سياسة استيطانية بعيدة المدى.

وقد أدى ذلك إلى تحويل الضيعات الفلاحية الفلسطينية إلى مساحات ضيقة ذات إنتاجية ضعيفة.

إن المعاناة الريفية أصبحت حالة دائمة لا تكاد تختلف صورها في الأراضي المحتلة التابعة إلى سلطة الاحتلال (ما يسمى بأراضي ١٩٤٨م) أو الخارجة عنها في نطاق السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع. فالتهميش الزراعي أضحى خاصية تميز

(١٤) Walid khalidi :All that remains for: the Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948 the institute for Palestine studies ,2001.

الريف الفلسطيني من خلال عمليات لا تتوقف من التقطيع والمصادرة والعزلة المفروضة على السكان الريفيين الفلسطينيين أرضًا وبشرًا وإنتاجًا. كما تعيش القرى الفلسطينية المحتلّة نقصًا حادًا في الخدمات فهي تكاد تفتقد الكهرباء والماء الصالح للشراب والاعتداء على مصادر المياه الجوفية أو النهرية.

وقد عرف سكان القرى الفلسطينية المحتلة بالتعرض إلى البطالة فمعظم سكانها يعملون أعمالًا صعبة أو شاقة، فضلًا عن أن نسبة من قوة العمل باتت تجذبها "الأعمال السوداء" في المدن. وقد قدّرت الدراسات أن سكان الريف الفلسطيني الذين يعيشون تحت نمط الفقر يبلغ نحو ٧٠٪.

أما على المستوى الاجتماعي فسكان القرى الفلسطينيين يعرفون بالتشبث بالعادات والتقاليد حفاظًا على هويتهم الوطنية والحضارية. لذلك يلاحظ الدارسون أن سكان القرى يحافظون على لهجاتهم المحلية كما يحافظون على ملابسهم وأكلاتهم التقليدية. وتعرف بعض القرى في صحراء النقب وغيرها استمرارًا للنظم العشائرية التي تحافظ على قيم المجتمع القبلي.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها الريف الفلسطيني اليوم في ظل الانقسام بين قرى تحت إشراف السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وبين القرى المحتلة (أراضي ١٩٤٨م) في النقاط التالية:

- مشاكل ندرة المياه - مشاكل التلوث بفعل نفايات المستوطنات والمدن - تضارب الأسواق ومزاحمة المنتجات الزراعية الصهيونية للإنتاج الزراعي الفلسطيني - الزحف العمراني الاستيطاني - تجريف الأراضي الزراعية وحقول الزيتون بصفة خاصة - الهجرة إلى المدن وإلى البلدان العربية - السيطرة الاستعمارية على المراعي وغياب الأمن بمختلف أشكاله ...

ثالثًا: القرية المصرية

١ - المثال المصري في الإصلاح الزراعي

ويقدم المثال المصري في الإصلاح الزراعي نفسه كنموذج ملائم لدراسة التحولات في الأرياف العربية، فمنذ أوائل القرن العشرين كان الاستعمار البريطاني يجثم على أراضي الشعب المصري محوّلا أراضيه إلى مزارع للقطن المصري لتصديره خامًا إلى المصانع الإنجليزية. ولتنفيذ مشروعه اعتمد الاحتلال سياسة تخويف الفلاحين وترويعهم، ففي الحرب العالمية الأولى عمل الإنجليز على تسخير الفلاحين في فرق تطوعية بالقوة سيقت إلى ميادين القتال تحت حراسة مشددة. كما صودرت المحاصيل الزراعية بأبخس الأثمان وتم الاستيلاء على قطعان المواشي لاستخدامها في تموين الجيوش. لكن بُعيْد أن وضعت الحرب أوزارها سرعان ما هب الفلاحون المصريون بوطنية عالية لإعلان ثورتهم ضد المستعمر[١٥].

وقد أفضى ذلك إلى إقامة النظام البرلماني سنة ١٩٢٣م حيث بدأت الحكومات تصغي إلى مطالب الريفيين فأنجزت بعض المشاريع كان من أهمها:

- إنشاء بنك التسليف الزراعي حماية للفلاحين من المرابين.
- نشر التعليم بالريف.
- إنشاء المستشفيات ومد القرى بالمياه الصالحة للشراب.
- إلغاء نظام السخرة.

وهذا ما ساعد على انتشار الوعي الجديد بالريف مما أدى إلى ارتفاع مستويات الوعي الوطني والوعي الاجتماعي ودفع على إيجاد شخصية جديدة للفلاح. وفي سنة ١٩٤٩م ظهرت الدعوة عن طريق عبدالرحمن الرافعي إلى تحديد العلاقة بين مالك

(١٥) كامل (عزالدين)، "الإصلاح الزراعي، نظرة تاريخية"، في "وجهات نظر" عدد ٥٦، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م، ص ٦١.

الأرض ومستأجرها تضييقًا على طبقة الوسطاء العقاريين والفضوليين. كما تمت المطالبة بتحديد حجم توسع الملكية الزراعية وحصرها في حدود لا توسع الفوارق الطبقية بين الفلاحين.

ومع بداية الخمسينيات طرح مشروع (د. إبراهيم رشاد) الذي يقوم على فكرة بعث المزارع الجماعية وإلغاء الملكية الفردية وإبدالها بالملكية الجماعية للعاملين فيها. وقد تدعم هذا التوجه الإصلاحي في سنة ١٩٥٢م مع "ثورة يوليو" وخاصة في فترة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر التي عرفت بصدور قانون الإصلاح الزراعي على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- تحديد الملكية الزراعية.
- تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.
- وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين والسماح لهم بتكوين تنظيمات نقابية.

تشير الأرقام المرتبطة بتلك المرحلة أن ثماني عشرة محافظة استفادت من نظام الإصلاح الزراعي حيث غطت هذه المساحات سدس مساحة الأرض الزراعية في مصر. ووصلت جملة مساحة هذه الأراضي إلى ٧٠٨٦٦٦ فدّانًا، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية التي كانت تدير هذه الأراضي ٦٨٧ جمعية محلية. وكان لهذا النظام انعكاساته الملحوظة على أوضاع الفلاحين فلم يعد الفلاح يولي اهتمامه بالأرض فقط، ولكنه اتجه إلى الاستثمار ضمن مشاريع زراعية مثل تربية الماشية وصناعة المنتجات الزراعية والحيوانية فضلًا عن استعمال وسائل النقل والفلاحة العصرية، فقد بلغ عدد المنتفعين المالكين لمشروعات زراعية صغيرة أكثر من ٢٦٪. بينما بلغت نسبة المالكين لمشروعات متوسطة ١٤٪[١٦].

---

(١٦) نفس المرجع السابق، ص ٦٤.

وهكذا فقد أدت الإصلاحات الزراعية إلى انقلاب في هرم الملكية الزراعية حيث اتسعت قاعدة أصحاب الملكية الزراعية الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى ارتفاع فاعلية النمو والتوازن وبالتالي ارتفاع عمليات الاستثمار وتحسن الإنتاجية (القصب والذرة الهجينة).

وفي الستينيات طبقت تجارب عديدة لإجراء "إصلاح على الإصلاح" وخاصة في مجالات وطرق التشغيل الموجه للقوى العاملة الزراعية المعطلة، وصحب ذلك برامج واسعة من الرعاية الاجتماعية والثقافية[١٧]، أما فترة الثمانينيات فعرفت هجرة مكثفة للعمل إلى دول الخليج مما أضعف من فاعلية قوة العمل في الريف كمًا وكيفًا. أما بعد حرب الخليج في التسعينيات فقد تمت عودة أفواج هائلة من المهاجرين وخاصة من العراق سرعان ما تفاقمت بعودة العمال المصريين من ليبيا في سنة ٢٠١١م، وهكذا تفاقمت ظاهرة البطالة في الريف.

٢- الهجرة المصرية الريفية إلى بلدان الخليج العربي

من أهم المجتمعات العربية التي تأثرت بالطفرة النفطية في البلدان الخليجية المجتمع المصري. وقد مرت هجرة المصريين إلى بلدان الخليج بعدة مراحل، وتأثرت بعدة عوامل أهمها حرب الخليج وخاصة إلى العراق والكويت.

وإذا كانت الهجرة الفلاحية المصرية إلى الخليج تتميز في بداياتها بالطابع الفردي غير المنظم، فإنها سرعان ما أصبحت هجرة منظمة، تخضع لقانون العرض والطلب من جهة كما تخضع للعلاقات السياسية الثنائية وعمليات تنظيم الهجرة في موجات متأثرة بعوامل الجذب وعوامل الدفع من جهة ثانية.

(١٧) الدسوقي (عاصم)، "الريف المصري، تغيّر، في "وجهات نظر"، عدد ٥٦، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م، ص ٦٠.

وقد حللت بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عائدات وانعكاسات الهجرة المصرية الريفية إلى الخارج وخاصة إلى بلدان الخليج حيث أكدت تأثر الأسرة الريفية بهذا الحراك الجغرافي الذي صحبه حراك اجتماعي (مثال دراسة مقارنة بقريتي منشأة صدقي بمركز أبو كبير من محافظة الشرقية وقرية الياسينية بمحافظة البحيرة[١٨] وبينت:

- ارتفاع عدد سكان القرية المصرية نتيجة ارتفاع معدل الخصوبة.

- استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة الريفية المصرية نتيجة ارتفاع تكاليف الحياة وانتشار النمط الاستهلاكي.

- هيمنة بعض مراكز القوة المالية والاقتصادية في القرية والمدينة بما يؤدي إلى تبعية الفلاح.

- ضعف المرافق والخدمات في القرية المصرية نتيجة هيمنة المراكز الحضرية المجاورة.

- غياب المشاريع الاستعمارية ذات الانعكاس الإيجابي على حياة الفلاحين.

- انتشار الهجرة الداخلية والخارجية (الخليجية) وخاصة إلى السعودية والعراق وليبيا والأردن.

- ارتفاع تكاليف الحصول على عقود عمل أدى إلى إرهاق ميزانية الفلاّح المهاجر وعدم قدرته على الاستثمار في عائدات هجرته إلى الخارج.

- تخصص بعض القرى في الهجرة إلى دولة خليجية بعينها.

- تعرض قوة العمل الريفية إلى البطالة الدائمة والبطالة الموسمية.

---

(١٨) أشرف، بشير، الهجرة الريفية للدول النفطية، دراسة مقارنة بين قريتين، مركز أحوال مصرية، الأهرام - القاهرة ٢٠٠٠م.

- أغلب المهاجرين يوظفون القسم الأكبر من العائدات المالية لهجرتهم في بناء المسكن واقتناء السيارة.

- ارتفاع كبير في سعر الأراضي الزراعية لوجود طلب كبير عليها من العائدين من الخارج.

رابعًا: القرية الصحراوية السعودية

١ - خصائص التحضر في البلدان الخليجية

عرفت بلدان الخليج العربي بعد اكتشاف البترول تحولات عميقة وسريعة سرعان ما انعكست على بنية سكانها وأنشطتها الاقتصادية وخصائصها الديمغرافية والسكانية. وكان لتوظيف الثروات البترولية في التنمية خلال النصف الثاني من القرن الماضي أبلغ الأثر في التسريع بهذه التحولات. وكان أهم تحول تأثرت به مجتمعات البلدان الخليجية قد شمل أنماط الإنتاج الرئيسية، حيث استبدلت أنماط الرعي والصيد البحري والإنتاج الزراعي البسيط بأنماط أخرى ارتبطت بأنشطة استخراج البترول والغاز وظهور الصناعات البتروكيمياوية وتغير أنماط السكن والتعليم والاستهلاك، وغلبة أنشطة الخدمات والتجارة في أشكالها الحديثة.

كما أدى التحول الجذري في بنى الإنتاج وعلاقاته إلى حصول حراك سكاني واسع جسدته الهجرة الداخلية وظهور عمليات الاستقرار المبكر في البوادي والأرياف.

ويذهب بعض الدارسين إلى الحديث عن "الدولة - المدينة" في العديد من الأقطار الخليجية مثل الكويت والإمارات العربية والبحرين وقطر[١٩]. وتتلخص

(١٩) انظر أعمال مؤتمر التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون الخليجي الذي نظمته الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. في جامعة الإمام محمد بن سعود (٢٥ جمادي الأول ١٤٣١هجري الموافق لـ ٩ مايو ٢٠١٠م).

مؤشرات التحضر السريع في المنطقة بتضاعف عدد سكان المدن عدة مرات مع توسعها على حساب الأراضي الزراعية وتسارع معدلات الهجرة من الأرياف والبوادي وتراجع ظواهر التبدي والريفانية أو انقراضها.

ويمكن تقسيم حراك التحضر في الأقطار الخليجية إلى مرحلتين: الأولى اتسمت بالتحضر البطيء وتمتد من سنة ١٣٥١هـ إلى سنة ١٣٩٥هـ ومن أهم خصائصها أن المدن في تلك الفترة كانت صغيرة، وهي عبارة عن قلاع أمنية محاطة بأسوار ذات بوابات. كما يتميز سكانها بضعف الاستقرار فيها لارتباطهم بمحيطها الزراعي والرعوي. كانت درجة التجانس بين السكان عالية داخل كل مدينة لارتباط الاستقرار بالقرابة الدموية والقبلية وبالعادات والتقاليد والقيم المحلية. وقد شهدت هذه المرحلة عملية تطوين البدو التي مهدت لاستقرارهم وانتقالهم إلى المراكز الحضرية الكبرى فيما بعد. وقد تأثرت هذه المدن المتوسطة بطابع المدينة التقليدية عند العرب ممثلًا في ضيق الممرات وتلاصق البيوت والاعتماد على الدواب وضعف الخدمات. ويقدر عدد سكان هذه المدن في تلك الفترة ما بين (١٠٪ و٣٠٪) بحسب المناطق والدول. أما باقي السكان المتراوحة نسبهم في مجلس التعاون الخليجي بين (٧٠٪ و٩٠٪) فكانوا يقطنون الأرياف والبوادي. ومع بداية عام ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م فقد تضاعفت عائدات النفط في المنطقة التي عرفت بمرحلة "الطفرة النفطية" التي صحبها تحوُّل سريع في مختلف مجالات الحياة في المنطقة الخليجية أدى إلى ارتفاع مؤشرات التحضر.

فمع إنشاء المشروعات الكبرى حول المدن والحواضر والسواحل ارتفعت معدلات الهجرة الداخلية إلى المراكز الحضرية. ومع بداية توظيف هذه العائدات لصالح التنمية المحلية في مختلف المناطق توسع التحضر ليشمل مختلف المناطق ذات

التقاليد البدوية غير المستقرة. لكن عوامل الجذب من المدن استمرت في التأثير على حركة السكان (الوظائف، الخدمات) إلى جانب استمرار عوامل الطرد من الأرياف والبوادي كانخفاض عائدات الزراعة والرعي وانتشار التصحّر وشح الموارد المائية.

ومن مظاهر هذا التحضر السريع الذي جذب سكان الأرياف والبوادي وأثر على علاقاتهم ونشاطاتهم وأماكن استقرارهم:

١- انتشار الطراز المعماري الجديد.

٢- ارتفاع معدلات العمالة الأجنبية المختصة في مختلف الأعمال والأنشطة.

٣- ارتفاع معدلات الاستهلاك عند الأسرة وظهور أنماط جديدة في التربية والمسكن والغذاء والترفيه وغيرها.

٤- انتشار التعليم لدى جميع الفئات العمرية.

٥- دخول المرأة لعالم العمل مع استعمال العمالة المنزلية.

٦- الميل إلى الاستقرار واستعمال المسكن العصري.

٧- انتقال قيم الحياة البدوية والقبلية إلى المدينة وانتقال قيم الحياة الحضرية إلى القرية.

٨- كثرة الأسواق والمحلات التجارية.

٩- اعتماد أغلب المدن الخليجية على تحلية مياه البحر.

٢- التنوع المناخي وأثره على تشكل خصائص الريف السعودي

تعرف المملكة العربية السعودية تنوعًا في الأقاليم المناخية، ورغم هيمنة المناخ المداري الجاف فإن هنالك خصائص أخرى متباينة من منطقة إلى أخرى، فالمملكة تقسم إلى ثمانية أقاليم مناخية[٢٠] وهي:

(٢٠) أعمال ندوة "التنمية الريفية: نحو إستراتيجية شاملة للتنمية" الجمعية الجغرافية السعودية، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

١- مناخ السواحل الشرقية والشمالية الغربية ويسود في سهول الساحل الشرقي والغرب.

٢- مناخ تهامة عسير.

٣- مناخ المرتفعات الجنوبية الغربية.

٤- مناخ هضاب الجنوب الغربي (الطائف ونجران).

٥- مناخ عالية نجد والمدينة.

٦- مناخ منطقة تبوك.

٧- مناخ وسط وشمال المملكة.

٨- مناخ الربع الخالي.

هذا التنوع المناخي انعكس على توزيع السكان وعلى مظاهر التحضر كما أدى إلى التأثير على توزيع ونشأة المدن والتجمعات السكنية.

وتعتبر عملية توطين البدو أهم تحول سكاني واجتماعي عرفته المملكة العربية السعودية منذ مبادرة الملك عبدالعزيز بن سعود إلى إنجاز الإصلاحات الاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي وتوحيد المملكة، حيث عمل على توطين السكان البدو في مجموعة من الهجر الزراعية حيث وفر لهم آليات النشاط الزراعي من مكائن وآبار وبذور وقطع أراضٍ وغيرها. وهكذا بدأت الولاءات السكانية تتحول من الولاء إلى الزعامات القبلية إلى الولاء للدولة الموحدة.

٣- عملية توطين البدو

وبهذه العملية تم إدماج السكان في المناطق المختلفة تحت راية وطنية واحدة توحد أفراد المجتمع ومجموعاته ليتعايشوا بشكل طبيعي بعد أن كانت الحروب والمنازعات تهيمن على علاقات بعضهم ببعض.

وكان النشاط الرعوي هو الذي يسيطر على اقتصاد مرحلة ما قبل توحيد المملكة فكان لذلك آثاره السلبية على عملية استقرار المواطنين لنشوء الخلافات والحروب بين بعض القبائل بسبب الخلافات على حدود المناطق الرعوية وعلى مصادر المياه، وتميز النشاط الرعوي بأسبقيته للنشاط الزراعي، وهكذا بدأت الدولة الفتية منذ نشأتها بعمليات دعم الزراعة وتوطين البدو في الأرياف، وذلك عن طريق تنفيذ خطط التنمية التي أوصلت الخدمات إلى قطاع كبير من سكان المملكة في كل الجهات.

كما كان النشاط الزراعي قبل التوحيد بدائيًا في أدواته وفي آلياته، شحيحًا في منتوجاته، وضنينًا في موارده. أما بعد ذلك فقد أصبحت الزراعة تمثل المصدر الثاني للدخل الوطني بعد البترول وتمكنت هذه الخطة الوطنية إلى استخدام التكنولوجيا في تربية الماشية وفي الأنظمة الزراعية الإنتاجية إلى درجة أدت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير بعض المنتوجات الزراعية، لقد بادرت الدولة بجملة من الإجراءات لتنشيط الزراعة في المملكة أهمها:

١- توزيع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على الأفراد والشركات.

٢- تحمل الدولة نسبة ٤٥٪ من تكاليف الأدوية والأجهزة الزراعية.

٣- إنشاء البنك الزراعي لتقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للمزارعين.

٤- تقديم الخدمات البيطرية وتوسيع عمليات التوجيه والإرشاد الزراعي.

٥- التشجيع على تكوين الشركات الزراعية لتنمية الإنتاج الزراعي وتنويعه وتكثيفه.

٦- مساعدة الفلاحين في عملية ترويج إنتاجهم.

ونتيجة لتطبيق خطط التنمية، وخاصة ما يتعلق بالمجالات الزراعية ارتفع إنتاج الحبوب، حيث تطور إنتاج القمح من ٢٦ ألف طن في عام ١٩٧٠م إلى أكثر من

٤ مليون طن في عام ١٩٩٢م. كما ارتفع إنتاج التمور من ٢٤٠ ألف طن في عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٦٠٠ ألف طن في عام ١٩٩٥م. كما ارتفع إنتاج الفواكه والخضراوات والدواجن والسمك.

ويجد الباحث خلال الإحصاءات الأولى (١٩٧٤م) صعوبة في التمييز ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ولذلك فإن السكان قسموا إلى رحل غير مستقرين أو بدو إلى جانب المستقرين من سكان القرى والمدن[٢١]. ورغم ذلك فتؤكد البيانات اتجاهًا ملحوظًا وسريعًا نحو التحضر والاستقرار عبرت عنه نشأة القرى والحواضر في مختلف الجهات وصحب هذا التحول في مؤشرات استقرار السكان وتوزعهم تحول في أنماط عيشهم.

لقد ازدادت نسبة السكان المستقرين من ٤٢٪ سنة ١٩٣٢م إلى ٧٣٪ سنة ١٩٧٤م وهو مؤشر دال وقوي على ما طرأ على المملكة من تحولات نتيجة مجموع المتغيرات السياسية والاقتصادية[٢٢] لقد كانت نسبة الرحل من العدد الإجمالي للسكان تتجاوز ٥٧,٧٪ في تقديرات سنة ١٩٣٢م، لكنها تراجعت في سنة ١٩٧٤م إلى ٢٦,٩٪.

وتبين الأرقام أن قطاع الزراعة والصيد سيتأثر بأعلى نسبة من العاملين من المناطق الأساسية ليبلغ أعلاه في الباحة (٦٥,٢٪) ونجران (٦٤,٧٪) والقريات (٤٤,١٪). ويرجع ذلك إلى قلة عدد الممارسين لنشاطات أخرى بهذه المناطق وإلى أهمية القطاع الزراعي بها. لكن هذه النسب بدورها أخذت في التراجع خلال العقود

---

(٢١) إحصائيات سكان المملكة العربية السعودية، لسنة ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م).

(٢٢) الزركلي، خير الدين، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، دار القلم، بيروت، ١٩٧٠م، ج١، ص ٢٥٩.

الثلاث الماضية بسبب جاذبية نشاطات المناجم والبترول والصناعات التحويلية والخدمات لقوة العمل، فضلًا عن ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية، فقد سيطر اتجاه قوي لدى سكان البادية والريف للهجرة نحو المراكز الحضرية وبالتالي تقلصت ممارسة النشاط الرعوي والزراعي لدى السكان(٢٣).

لكن الزحف الحضري أخذ حجمًا ملحوظًا في المراكز التقليدية والجديدة، حيث بلغ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة وبها بلدية نحو أربعين مدينة، ثم تطور هذا العدد ليصبح في سنة ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) نحو ٨٤ مدينة. فقد ارتفعت نسب التحضر إلى ١٥,٩٪ في سنة ١٣١١هـ (١٩٥٠م)، لتصل في سنة ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى أكثر من ٨٢٪(٢٤) وهي نسبة عالية مقارنة مع نسب التحضر العالمية.

٤- القرية السعودية، الاتجاه نحو الاستقرار والتحضر

تمثل دراسة الشمالي (١٤١٢هـ) عن الهجرة الريفية في منطقة الطائف أحدث الدراسات المختصة(٢٥)، كما قام السرياني (١٤١٠هـ) بتتبع ظاهرة الهجرة والتحضر في المملكة خلال القرن العشرين.

وتمثل الدراسات التاريخية والجغرافية الأكاديمية على ندرتها مجالًا هامًا، لمعرفة خصائص الريف والزراعة والهجرة والبادية. كما تمثل المطبوعات الحكومية مصدرًا

---

(٢٣) السرياني، محمد محمود، الهجرة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ، مجلة كلية التربية، جامعة أم القرى، ص ٥٦.

(٢٤) فقيه (هناء): التحضر وأثره في تغير بناء الأسرة السعودية. وزارة الشؤون الاجتماعية، سلسلة البحوث والدراسات (رقم ١٠٢). ط١، ١٤٣٣هـ.

(٢٥) الشمالي، محمد بن مصلح، "الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية"، كتاب الندوة العلمية الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية، ج٢، ١٤١٢هـ، ص ٢٢٠.

إحصائيًا هامًا، فقد قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمملكة بإصدار عديد من التقارير المتضمنة لبيانات حول هذه الموضوعات، ولم تـخل خـطط التنمية الخمسية من إشارات وملاحظات واستنتاجات هامة حول اتجاهات الهجرة والتحضر والريفانية في المملكة.

وتعتبر دراسة الشامخ حول عملية استيطان البدو في إقليم الخرج[٢٦] من أهم الدراسات الاجتماعية، وهي عبارة عن دراسة ميدانية لسكان مجموعة من القرى والتجمعات السكانية (٢٤ تجمعًا منها ١٣ تجمعًا بدويًّا) بهذا الإقليم الواقع جنوبي مدينة الرياض. كان نصف هذه التجمعات ذا طابع بدوي، وقـد تابع الباحث عمليات التوطين التي قامت بها الدولة في المملكة منذ عام ١٨١٢م ثم عام ١٩٣٠م وذلك من خلال ما اصطلح على تسميته "الهجر" أي كل عمليات التشجيع على استقرار السكان وتوطينهم وفق عمليات مدروسة ومتتالية. وتنقسم هذه الخطوات إلى "هجر قديم"، و"هجر حديث"، يشبه القرى المستحدثة التي أطلقت عليها الأبحاث عبارة "المستوطنات".

ويمكن التمييز بين نوعين من القرى:

أ) القرية الطبيعية

وهي ما ينشأ حول موقع طبيعي عادة ما يكون مصدر ماء كالآبار والعيون. وتمثل القرية الواحة أهم هذه القرى الطبيعية نظرًا لانتشارها الواسع، إذ شكلت هذه المواقع جاذبية دائمة لسكان البوادي الذين اتجهوا إلى الاستقرار في نظام زراعي بسيط يركز على المحاصيل البعلية والسقوية في آن واحد.

---

(٢٦) الشامخ، أحمد بن عبدالرحمن، "استيطان البدو في إقليم الخرج بالمملكة العربية السعودية"، ترجمة محمد عبدالرحمن الشرنوبي، نشر بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٤.

وبمرور الزمن توسع نمط القرية الواحية فازداد عدد سكانها وتوسعت علاقاتها الاقتصادية مع محيطها، فبرزت فيها بعض الخدمات الإدارية والاقتصادية التي لعبت دورًا هامًا في اتجاه الاستقرار والميل إلى التحضر.

ب) القرية المستحدثة

وهي بدورها قرى زراعية، لكن نشأتها لم تكن تلقائية؛ لأنها بعثت وفق خطة حكومية تندرج في سياق سياسة التوطين فيما يسمى بـ"نظام الهجر" الذي يستهدف إسكان مجموعات من البدو في مناطق زراعية، ثم اتسع هذا النوع من القرى التي توطن فيها قسم هام من السكان البدو.

٥- المجتمع السعودي ونمط البداوة

بالاستناد إلى المفاهيم التحليلية في دراسة المجتمعات لدى رواد علم الاجتماع الأوائل من أمثال سبنسر ومورجان ودوركايم حول الخصائص المورفولوجية للمجتمعات التقليدية، يمكننا أن نضع المجتمع السعودي التقليدي في عمومه في المراحل القديمة وحتى العقود التي توسطت القرن العشرين في سياق هذه الخصائص وهي:

- بساطة التركيب الاجتماعي وعدم تعقيد التنظيمات.
- ضعف التخصص وعدم وضوح معالم تقسيم العمل.
- صغر حجم المجموعات السكانية وتشتتها (ضعف الكثافة).
- التشابه في الوظائف والأدوار التي يؤديها الأفراد والجماعات.
- انتشار العلاقات الشخصية المباشرة.

وإذا كان نمط البداوة الذي وجد في شبه الجزيرة العربية عبر التاريخ يمثل نموذجًا لنمط البداوة الذي ساد في أنحاء المنطقة العربية التي تأثرت من بعيد أو من

قريب بخصائص هذا النمط وتمثلته، فإن النمط العربي السعودي كان على الدوام يتأثر بخاصيتين:

١- وجود المدينة كمركز ثقافي اقتصادي على مدى مختلف الحقب التاريخية وتأثر هذا المركز وتأثيره المستمر على المحيط البدوي.

٢- تأثر نمط البداوة في المنطقة بطبيعة المناخ الصحراوي الجاف وتأثره أيضًا بالمحيط الجغرافي الذي عرف حضارات تالدة وثرية.

ومن هنا يمكن التأكيد على خصوصية لم يكن ينتبه إليها الدارسون وخاصة من مدارس الاستشراق والرحالة الغربيين الذين زاروا المنطقة وسجلوا ملاحظاتهم واستنتاجاتهم حولها، وهي أن البداوة العربية كانت على الدوام بداوة منفتحة على محيطها الإقليمي والدولي وفي نفس الوقت كانت متجذرة في واقعها الثقافي والحضاري وخاصة بعد نزول الرسالة المحمدية في المنطقة والتي طبعت المنطقة بطابعها المتميز.

هذه الخصائص التي تميز بها المجتمع البدوي تعكس تفاعل الإنسان مع البيئة التي عاش فيها بما أثر على نوعية الحياة وعلى أنماط السلوك لدى المجتمع البدوي وفي تفاعله مع المجتمعات المحلية المجاورة له.

ونتيجة التفاعل فإن التوجه إلى الاستقرار والتحضر الذي عرفه المجتمع السعودي خلال نصف القرن الماضي مر بمراحل وتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة عبر تاريخها الحديث وخاصة بعد توحيد قبائل المنطقة وبناء الدولة السعودية الحديثة على يد الملك عبدالعزيز.

ورغم اختلاف عدد من علماء الاجتماع حول مؤشرات البداوة بين عوامل ترتبط بالعلاقة بالأرض والتنقل وأخرى بالنشاط (الرعي) وثالثة (سيادة القيم البدوية)، فإن الثابت أن هذه العوامل متضافرة تمثل أسس قياس وجود النظام

البدوي. ومع ذلك فإن بعض الباحثين يعتبرون أن مؤشر العلاقة بالفضاء والنشاط لم يعد ذا قيمة قياسية ملائمة في ظل استقرار البدو وتحولهم إلى المدن محافظين على أغلب قيم أجدادهم(٢٧).

وقد حاولت بعض الدراسات السعودية المتخصصة في علم الاجتماع البدوي وعلم الاجتماع الريفي الكشف عن أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على النشاط والسلوك الاجتماعي، وخاصة عملية توطين البدو وتحضرهم. وكان من أهم المجالات المدروسة والدالة على حصول تحولات تستدعي الانتباه ظواهر نشأة القرى والمدن الحديثة، والهجرة (الغطغط)، وظهور نشاطات اقتصادية جديدة على حساب النشاطات التقليدية وخاصة نشاط الرعي والزراعة والحرف، فضلًا عن ظهور وتوسع الملكية الخاصة على حساب الملكية الجماعية والمشتركة للقبائل.

كما تغير شكل السلطة في الهجرة من نظام المشيخة الوراثي إلى نظام الإمارة، وقد واكب هذه التغيرات تحول في النسق القرابي من حالة "**النقاوة العشائرية**" في التجمعات إلى حالة "**الاختلاط العشائري**". بما أثر على طبيعة الوحدات السكنية وتركيباتها السلالية. كما صحب ذلك تبدل في خصائص الأسرة التي لم تعد في أغلبيتها أسرة ممتدة.

عرف سكان القرية السعودية في الفترة الحديثة هجرة واسعة إلى المدينة، "فالزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تمارس في القرية لم تعد ذات عائد اقتصادي، كما أن كثيرًا من المهاجرين من القرى وخاصة الشباب يهجرون المناطق الريفية والقروية من أجل مواصلة الدراسة... وقد ارتبطت ظاهرة الهجرة من القرى

---

(٢٧) السّيف، محمد بن إبراهيم، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص ٢٤٧.

السعودية بظهور آثار سلبية على النشاط الاقتصادي في القرية، بحيث يمكن ملاحظة أن الزراعة في القرية السعودية أصبحت نشاطًا ثانويًا بعد أن كان رئيسيًا، وبعد أن كانت تتميز بالاكتفاء الذاتي وتنتج ما تحتاج إليه وتصدر الفائض إلى القرى المجاورة، أصبحت تعتمد على المدن بتوفير كثير من الأشياء المنتجة أو المستوردة..."[٢٨]. وحسب هذه الدراسات فإن علاقة سكان المدن الجدد من المهاجرين لم تنقطع بقراهم رغم تكيف أغلب المهاجرين مع مدنهم التي استقروا بها.

٦- الهجرة الريفية في المملكة العربية السعودية

نظرًا للتحولات الكثيفة والسريعة التي مر بها المجتمع السعودي الحديث، يمكن القول إن موضوع الهجرة من الريف إلى المدينة فرض نفسه في أولويات الموضوعات التي يتداولها علم الاجتماع الريفي في هذه المنطقة.

فقد شهدت المملكة خلال الأربعة عقود الماضية طفرة تنموية كبيرة كما عرفت خطط التنمية توجهات في التخطيط الإقليمي بحثا عن تحقيق التوازن والتكامل بين الجهات والأقاليم في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

إن الهجرة الداخلية تمثل أحد أهم مصادر وعوامل التغير السكاني من حيث حجمها وتوزيعها[٢٩]. وقد بينت الدراسات المختصة أن نمو المدن يرتبط بعلاقة طردية مع الهجرة الداخلية أولًا ثم الهجرة الداخلية ثانيًا، أكثر من ارتباطه بالنمو الطبيعي لسكان المدن الأصليين.

---

(٢٨) السيف، محمد بن إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٢٩) السكران، محمد، ومنير، صديق: "الهجرة الريفية الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية"، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. الرياض، ٢٠١٠م.

لقد ارتفع عدد سكان المدن من ٢,٧٩ مليون في عام ١٩٧٠م إلى ٨ ملايين نسمة في عام ١٩٨٥م، أي بمعدل سنوي بلغ ٦,٤٪، كما ارتفع معدل الهجرة الريفية الحضرية بنسبة تحضر مرتفعة انتقلت من ١٧,٨٪ عام ١٩٧٠م إلى ٤٧٪ في سنة ١٩٧٤م وإلى ٧٠٪ في عام ١٩٨٤م ثم إلى ٧٣٪ عام ١٩٨٩م ثم ٧٧٪ في سنة ١٩٩٣م.

وهكذا ظهر تفاوت كبير بين القرى في معدلات الهجرة المغادرة حيث بلغت ٧١٪ في أعلاها و٢٩٪ في أدناها، فمعدل الهجرة الريفية الحضرية لمدن عرعر والقريات بلغ ٤٤٪ [٣٠].

وتعتبر العوامل الاقتصادية المتمثلة في البحث عن فرص للعمل وزيادة الدخل أهم أسباب الهجرة من البادية والريف والقرى والمدن الصغيرة إلى المدن والمراكز الحضرية بالمملكة[٣١]. أما آثارها فهي سلبية على قطاع الزراعة في الريف الذي استبدلت فيه قوة العمل الأصلية بقوة عمل وافدة كثيرًا ما تفتقد للخبرة بالعمل الزراعي وبتربية الماشية. كما انعكس ذلك على خصائص قوة العمل المهاجرة التي اعتمدت على الانتقاء، وقوة العمل المتبقية التي افتقدت بدورها عناصر النشاط والشباب والحيوية. ولذلك فإن أكبر خسائر التنمية الزراعية المستدامة وخاصة فيما يتعلق باستخدام المبتكرات الزراعية الحديثة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية[٣٢]، نتجت عن تسرب قوة العمل إلى خارج المنطقة.

---

(٣٠) رجب، مرجع سابق، دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م.

(٣١) الشهراني، ١٩٩٦م، العريشي ٢٠٠٢م، الشمالي ١٩٨٧م، الحميدي ٢٠٠٣م.

(٣٢) وانظر السكران، محمد بن سليمان، الهجرة الريفية، الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية (ملخص عرضه موقع "ملتقى الاجتماعيين" http://www.socialar.com/vb/archive/index).

٧- تجربة قرى الهجر في البادية السعودية

أ) الإطار العام

تعد تجربة إنشاء قرى الهجر بالمملكة العربية السعودية نموذجًا مثاليًا من ضمن أهم النماذج التنموية الريفية التي عرفتها البلاد العربية منذ منتصف القرن الماضي. وتتأتى نموذجيتها من اعتبارها هامة على المستوى العربي والإقليمي والدولي في مجال توطين البدو وبناء الدولة الوطنية الحديثة.

هذه المشاريع التي تعرف بتسمية "الهجر" جمع هجرة، يبدو أنها استمدت من هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنوّرة. والتي لعبت دورًا هامًا مع بداية تأسيس الدولة العربية الإسلامية بالمنطقة. كما تدلّ اللفظة على رغبة باطنية في ترك الممارسات التقليدية للسكان وهجرها وترك نمط الحياة البدوية وخاصة السلوكيات المنافية لقيام دولة مركزية فضلًا عن الرغبة في القطع مع عمليات النهب والخروج عن الطاعة والانقسام التي كانت تطبع تحركات البدو. و"مع هذا التحول أخذت "المستعمرات" الجديدة اسم "الهجر" جمع "هجرة" ومعناه كل قرية جديدة أقيمت للبدو الذين تدينوا وتحضروا فهاجروا إليها من الجهالة إلى الدين، ومن السلب والنهب إلى الزراعة ومن البداوة إلى الحضر"[٣٣].

وتعتبر مشاريع الهجر لدى الدارسين من المشاريع الإصلاحية الاجتماعية الزراعية، لأن هدفها كان يركز على محاولة التغلب على نمط الحياة السائد في الجزيرة العربية عند قيام الدولة وعلى محاولة التحكم في الولاءات القبلية التي كانت تعوق عملية بناء الدولة ونظامها المركزي في الحكم.

---

(٣٣) آل سعود، الأميرة موضى بنت منصور بن عبدالعزيز: الهجر ونتائجها في عصر الملك عبدالعزيز، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٧٥.

لقد عملت هذه المشاريع في نهاية المطاف على دمج الولاءات القبلية في الولاء الوطني الجديد المتجانس(٣٤).

وهكذا تعتبر مشاريع قرى الهجر بالمملكة العربية السعودية نابعة من عملية واسعة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب) مسيرة المشاريع

كان مطلع القرن العشرين الميلادي يمثل البداية الحقيقية لبعث ما يعرف لدى المؤرخين المعاصرين بالدولة السعودية الثالثة. ويعود الفضل في ذلك للملك عبدالعزيز آل سعود الذي وحّد البلاد وبنى سلطة مركزية في نجد التي أصبحت تعرف بعد استعادتها للحجاز بالمملكة العربية السعودية(٣٥) فقد عمل على تحويل حياة المجتمع البدوي السعودي بكل الوسائل المتاحة من أسلوب تقليدي إلى آخر عصري، كما عمل على تغيير نمط الحياة لدى السكان من الرعي والترحال إلى الزراعة والاستقرار، وذلك عن طريق بعث مشاريع توطينية تضمن وجود البدو في حيّز مكاني محدد يسمح لهم بموارد معيشية ملائمة ويمكّنهم من إقامة علاقات متوسعة مع محيطهم عن طريق نشر ثقافة جديدة وقيم تناسب هذا النمط المستقر. وقد مكَّن ذلك الدولة من مراقبة السكان والتحكم فيهم وفي تحركاتهم فوجهت نشاطاتهم وأصلحت أحوالهم فاستفادت منهم في المجالين العسكري والاقتصادي بما يعزز انسجامهم مع الدولة الحديثة ويحقق اندماجهم في المجتمع المنشود. ولذلك تم التركيز على بعض

---

(٣٤) الشعلان، فرحان الأسمر، قبيلة الرولة وبناء الدولة في المجتمع السعودي المعاصر، رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس، ٢٠٠٦م، (مخطوط).

(٣٥) نفس المرجع، ص ٢٧٩.

المناطق التي أقيمت بها قرى استيطانية سميت بالهجر. وكان عدد هذه القرى يبلغ في عام ١٩٣٠م حوالي ٢٠٠ هجرة. وبذلك تم إلغاء نظام الحمى الذي كانت بموجبه بعض القبائل تمتلك حقوق الملكية الجماعية واحتكار الرعي والاستغلال الزراعي لأراضٍ شاسعة وتمنع باقي القبائل من العبور والاستغلال إلا بعد شروط مجحفة؛ منها دفع الأتاوات. وهكذا بدأت الدولة بسن التشريعات الجديدة الملائمة لبرامج الإصلاح والتوطين وفرض الإدارة الجديدة.

لقد بدأ التوطين الفعلي عام ١٣٣٣هـ (١٩١٢م) إلى عام ١٣٥١هـ (١٩٣٠م) وخاصة مع هجرة الأرطاوية في نجد حيث كانت منطلقًا أساسيًا لتوسع التجربة إلى مناطق أخرى من المملكة. وقد اتخذ هذا التوطين فيما بعد أشكالًا أخرى حافظت على جوهر السياسات العقارية والإدارية من توطين وإعادة تقسيم وتوزيع للسكان مع التركيز على عملية الإدماج واستحثاث عمليات التحضر. ذلك ما حاولت تجسيده الخطة الثانية لتوطين البدو التي انطلقت في عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٨م) في عهد الملك سعود وخاصة عبر مشروع وادي السرحان في الشمال وتواصل ذلك في فترة الملك فيصل مع مشاريع منطقة حرض على امتداد مجرى وادي السبهاء الذي يعد عند الخبراء من بين أكبر مشاريع الإصلاح الزراعي والصحراوي.

ورغم بعض ما اعترض مشروع توطين البدو من مقاومة في بداياته وما رافقه من بعض الصراعات والتوترات المحلية[٣٦] فقد استطاع "كسر المجتمع القبلي وأبدله بمجتمع حضري مقيم حول موارد المياه في الواحات، وعمل سكانه في الزراعة، وكان

(٣٦) أبو علية، عبد الفتاح حسن، الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦م، ص ١٦١.

هذا أكبر تغيير اجتماعي اقتصادي في الجزيرة العربية نجم عنه تأثير كبير على حياة القبيلة في المملكة العربية السعودية، وعلى مستقبلها، وفتح الباب أمام تحول اجتماعي كبير نتيجة لإسكان البدو في قرى زراعية وتحضيرهم..."(٣٧).

إن أهم تغيير مسه هذا المشروع حصل في مستوى تركيبة وحجم البنى القبلية التي عرفت تفتيتًا ملحوظًا وفقدت من قواها التقليدية الكثير لصالح مؤسسات الدولة الفتية التي بدأ نفوذها يتسرّب شيئًا فشيئًا إلى مضاعن القبائل وأوطانها. لقد أدى نشر التعليم وتنظيم الإدارة وتأمين طرق التجارة في أنحاء المملكة إلى استتباب الأمن ونشر قيم جديدة أقرب إلى قيم المواطنة فتوسع مفهوم الانتماء بتوسع انتشار هذه القيم الجديدة وقد ساهم توطين السكان البدو في تغيير ثقافة السكان الريفيين وبالتالي في تغيير وعيهم بأدوارهم وبعلاقاتهم مع الآخرين في إطار الدولة الناشئة، فقد رأوا أن حياة الاستقرار أفضل، فأقبلوا على ممارسة وسائل التحضر التي جذبت أعدادًا كبيرة من البدو إلى حياة الاستقرار والاستيطان(٣٨).

ج) مكونات المشروع

اعتمدت مشاريع قرى الهجر على مجموعة من المكونات وفق الأهداف المرسومة لها. فمشروع قرى الهجر في الرولة بالشمال اعتمد على عدة مكوّنات تمثلت في **إرسال شيوخ يعلمون أصول الدين ومبادئ الكتابة والقراءة** ويعمل هؤلاء عادة في إطار أوسع يتمثل في الدعوة إلى التضامن والتعاون ونبذ الانقسامات والممارسات السلوكية المنافية لدين الإسلام الحنيف. كما يركز الأئمة على وجوب طاعة الإمام الشرعي الذي هو الملك، وعلى أداء الزكاة والانخراط في الدعوة إلى القتال. فذلك

(٣٧) الشعلان، نفس المرجع، ص ٢٨٦.

(٣٨) الجاسر، حمد، "البادية"، مجلة اليمامة، العدد ١٢، يوليو ١٩٥٤م، السنة الأولى، ص ٧.

كان يمثل إحدى الصيغ الجنينية لنشر واجبات المواطنة والالتزام بها يفترض أن يؤديه المواطنون الجدد من واجبات، وقد نشأت في هذا السياق حركة دينية سياسية دعوية أطلق عليها "حركة الإخوان" التي لعبت دورًا بارزًا في تدعيم الدولة وتحقيق نجاحاتها العسكرية خاصة. وهكذا فقد "أصبح الولاء للدعوة فوق الولاء للقبيلة أو العشيرة، وانتظم الإخوان في مستعمرات أو هجر تقوم كل هجرة منها حول بئر أو مسجد، وعلى هذا الأساس الاجتماعي الديني نشأت القرى ليزرع البدو وتستقر القبائل تدريجيًا ويصبح لها وطن تذود عنه. وعندئذ يمكن الاطمئنان إليها وتتم دعوتها للحرب في سبيل الله (والوطن)، وتستعيض عن السلب والنهب والغزو بالاستقرار والبناء والزراعة"[٣٩].

د) تقلص حجم القبيلة وبروز دور مؤسسات الدولة

لقد كان لهذه الحركة دور كبير في تحويل جزء كبير من المجتمع السعودي من طور البداوة وهيمنة العصبية القبلية إلى طور المجتمع المستقر والمتجانس. مجتمع منخرط في نظام سياسي يتجاوز إطار التحالفات القبلية التقليدية.

وهكذا تم دمج البنية القبلية دون تصادم أو عنف في السياق الوطني الجديد وفق تخطيط إداري محكم يراعي خصوصيات المناطق والجهات وتركيباتها السكانية. وكان ذاك يتم في إطار احترام الهوية الاجتماعية للبنية القبلية وذلك من خلال العمل على إحياء عناصر القوة والإيجابية والعمل على طمس عناصر الضعف والسلبية فيها.

هـ) إنشاء المجتمعات المحلية

لقد أدت مشاريع الهجر في هذه المنطقة إلى نشأة مجموعة من القرى المتناثرة في المنطقة على نقاط ملتقيات الطرق التجارية أو على منابع المياه والواحات. وقد أدى

---

(٣٩) دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٧، ص ٤٣ (بدون تاريخ).

ذلك إلى نشأة مجتمعات محلية متجانسة هي أقرب إلى الاستقرار والتوطن مما كانت عليه من تشتت وتناحر.

وكان ذلك يشكل بداية حقيقية لنجاح الدولة في مراقبة كل أرجاء المملكة ومجموعاتها السكانية فتم تنظيم السكان وتمت عملية حصر التعداد السكاني وذلك بهدف تحقيق الاندماج الوطني الكامل وهو ما تهدف إليه عملية إقامة المجتمعات المحلية في القرى والمدن والتجمعات التي انتشرت وعمرت "المنطقة".

و) تحقيق الوظيفة الدفاعية

لقد ساعدت عملية إنشاء قرى الهجر بالمنطقة كما في مناطق أخرى على ضمان تزويد الدولة بالجنود المنتدبين للدفاع، فقد كانت قرى الهجر خزّانًا حقيقيًا لجيش الملك عبدالعزيز، فـهذه المستوطنات لا تنتج فقط الحبوب والفاكهة وإنما كذلك كانت حضانات لتنشئة الجنود[٤٠].

بهذه الطريقة تم إلزام السكان من ذوي الأصول البدوية بواجب الدفاع الوطني ومع ذلك، وبالتوازي مع دور التعليم ووسائل الإعلام، تم تدريجيًا نشر قيم المواطنة ومفاهيم الوطن والجنسية والهوية الوطنية.

ز) اعتماد القيادة المحلية

اعتمدت مشاريع قرى الهجر على توجه صريح فـي تعييـن قيـادة وسلـطة مـحلية تمثل الدولة من بين شيوخ القبائل كما أن اختيار القيادات كان يـخضع لـمجموعة من المؤشرات كالمكانة الاجتماعية والوجاهة ونظافـة اليـد وضمان الإجـماع الـمحلي.

أما اختيار مواقع قرى الهجر فكان يخضع لاعتبارين اثنين:

(٤٠) الحارثي، ساعد العرابي، المرجع السابق، ص ١٤٦.

١- اعتبار بيئي مثل اختيار منابع المياه من آبار وعيون وأودية مع التركيز على خصوبة الأرض بما يمكن من إقامة مشاريع زراعية رعوية ملائمة وناجحة.

٢- اعتبار إستراتيجي يتمثل في اختيار المواقع الملائمة للمراقبة وتحقيق التواصل بين المجموعات وخاصة على ملتقيات الطرق.

ح) نتائج مشاريع الهجر (قبيلة الرولة مثالًا)

لقد تحولت الأرطاوية إلى مدينة مزدهرة تضم أكثر من١٠٠٠٠ مواطن، وكان ذلك نتيجة لإنشاء مائة قرية هجر خرجت من أجزاء مـختلفة وتوزعت في أراضي نجد وقد بدأت التجربة بتشييد بيوت صغيرة لإقامة الأسر من القبائل(٤١) المنتشرة بالمنطقة. وكانت البداية مع سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م حول آبار الأرطاوية إلى الشمال من مدينة الرياض. ثم سرعان ما توسعت التجربة فنشأت قرى في السنوات اللاحقة في المناطق المجاورة.

ويتم نظام قرية الهجر بالمنطقة وفق مجموعة من الإجراءات المساعدة على تحقيق استقرار البدو وأهمها:

ط) إجراءات إنشاء قرية الهجر

وتتمثل هذه الإجراءات في مجموعة من المشاريع المتعلقة بتحويل البنية الأساسية الزراعية في الريف والبادية بغية التشجيع على الاستقرار وهي:

- إعطاء كل أسرة مستقرة قطعة أرض على سبيل التملك.
- تمكين المستقرين من البذور اللازمة ومن الفنيين في مجالات التدريب والتوجيه الزراعي.
- حفر الآبار لسقي المزروعات والحيوانات.

---

(٤١) الحارثي، ساعد العرابي، الملك عبدالعزيز، رؤية عالمية، ط٣، القمم للإعلام، ١٩٩٨م، ص ٣٤٤.

- تهيئة وإنشاء مساحات رعوية محيطة بكل هجر لتربية الإبل والأغنام.
- إنشاء نواتات لصناعات تحويلية غذائية فلاحية وحرفية محلية.
- منح مساعدات نقدية في شكل منح لإقامة مشاريع زراعية رعوية وصناعية.
- إقامة مرافق جماعية صحية وتعليمية ودينية.
- فتح الطرقات وتسهيل المواصلات.
- خلق مواطن شغل لأبناء البدو المستقرين.

وهكذا وبعد تجربة امتدت على مدى عقود تعيش المنطقة التي كانت تفصلها قبيلة الرولة اليوم حياة جديدة تتعهد بها أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأصبح التركيز بفضل هذه الإصلاحات على قطاعين هامين يساهمان في تنمية الاقتصاد الوطني السعودي:

١ - القطاع الإنتاجي ويشمل الزراعة والتجارة والصناعة.

٢ - القطاع الخدمي ويشمل الإدارة والسياحة وغيرهما.

إن ما يعيشه المجتمع السعودي اليوم من مظاهر التحضر والرقي يعود في كثير من معالمه إلى هذه الإصلاحات المبكرة وهذه التجارب الرائدة التي ساهمت إلى جانب برامج أخرى في تحقيق نهضة الريف السعودي وإدماجه في مسيرة التنمية الوطنية.

خامسًا: القرية التونسية

١ - التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الريف التونسي

أ) دلالة المثال - النموذج

يمكن اعتبار أن تونس تمثل نموذجًا ملائمًا لاستعراض مجموعة من الخصائص التي تجتمع في إحدى تجارب التنمية العربية المعاصرة، فهي تجسّد خيارًا تنمويًا يتميز

بالوسطية من ناحية والتجريب من ناحية أخرى. وهو خيار تنموي تجسده مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في:

- اعتماد الدولة على القطاع الخاص في عملية التنمية.
- اعتماد الدولة في سياساتها التنموية على النمط الرأسمالي الموجّه
- اعتماد أسلوب الإصلاح الهيكلي للاقتصاد بتوجيه من مراكز النفوذ العالمية
- اعتماد برامج وطنية رائدة في الإدماج الجهوي اجتماعيًا وثقافيًا واقتصادي.

وهكذا فالحالة التونسية تجسّد مثالًا ملائمًا للتعرف على أهم خصائص التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته عديد من المناطق العربية منذ منتصف القرن العشرين إلى اليوم مثل لبنان والمغرب والأردن وعديد من دول الخليج العربي.

ب) ريف أم أرياف؟

يفرض الامتداد التاريخي والجغرافي للمجتمع التونسي التنبه إلى مخاطر التعميم والسعي إلى ضمان الموضوعية العلمية، فالتحولات التي عرفها الريف التونسي[٤٢] تشكل ظاهرة تاريخية على مر العصور، وخاصة خلال المراحل التي تميزت بالحركية الداخلية وبحصول تبدلات في النظم الاجتماعية والقيم الثقافية، فهذا الامتداد وذاك التنوع يحمّلان الباحث عبئًا تنوء به الإمكانات الفردية، ولذلك يقتصر حيز الاهتمام هنا على المراحل الحديثة والمعاصرة من التاريخي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع التونسي عمومًا ومجاله الريفي خصوصًا، مع الميل إلى التعمق في مظاهر التحول في الفترات الأخيرة من القرن بالمقارنة مع ما حصل في أواخر القرن الماضي وخلال العقدين الأول من القرن الحالي.

---

(٤٢) انظر دراسات محمد بن حسن حول: المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج١، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩م.

ويزيد من عبء الحمل المنهجي التنوع الجغرافي والمناخي الذي طبع البلاد التونسية بطابع خاص مما أدى إلى ظهور نظم فلاحية مختلفة، فالجغرافيون وعلماء الفلاحة يميزون بين ١٧ نظامًا فلاحيًا. ولا شك أن لهذا التنوع الجغرافي انعكاساته على مستوى التنوع الاجتماعي والاقتصادي في الجهات. ولذلك كانت مسيرة بناء القرية وتحديث الريف تعرف تبدلات مستمرة وجب الانتباه إليها.

لكن الكثير من التحولات المنزلة من الخارج (الدولة الاستعمارية) أو من الداخل (الدولة الوطنية) لم تعرف درجة من الشمولية بالنسبة لجميع المناطق الريفية، حيث يرتبط التحول بحجم الإجراءات المتخذة وترتبط الاستجابة له بطبيعة التأثيرات والاستعدادات والحوافز الداخلية.

ورغم إجراءات التحويل والتغيير التي ترتبط بالسياسات العامة للدولة وتستهدف الحصول على نتائج تتصف عادة بالشمولية والسرعة، فإن التفاوتات والاختلافات لا تفتأ في الظهور من منطقة إلى أخرى وبين فترة وأخرى.

كل تلك المحاذير تعطي مشروعية الحديث عن أرياف وقرى تونسية، ومع ذلك فالبحث في الخصائص العامة للتحول في الريف التونسي، رغم أهميته، لا يلغي القول بوجود أنساق داخلية وخصوصيات محلية للتحول. وقبل التعمق في خصائص تلك التحولات وجب التوقف عند مفهوم التحوّل.

ج) في مفهوم التحول الريفي

عمومًا يمكننا اعتبار التحول الاجتماعي عملية شاملة وممتدة تخص المجتمع عبر صيرورته الدائمة وتحتوي هذه العملية المعقدة في داخلها عمليات فرعية، فالتغيير يرتكز على تناقضات في البنى والنظم الاجتماعية والاقتصادية كما أنه ينشأ عن أسباب خارجية أحيانًا أخرى. أما العوامل فهي عديدة بتعدد خصائص الأرياف والمجتمعات

المحلية ومنها تطور التجارة العالمية (منتسكيو) ومنها التنظيم الاقتصادي للمجتمع (ماركس) والتطور التقني والعلمي (كونت) ودور الدين (فوستل دي كولانج) وتبدلات أنظمة القيم (ماكس فيبر) والتمايز الاجتماعي (بارسنز) والنزاعات والخصومات (غارنر). أما علم الاجتماع الغربي فهو يميل في توجهاته العلمية إلى رفض الفكرة القائلة بوجود سبب مهيمن للتغير الاجتماعي، ولذلك فهو أكثر ميلًا إلى القول بوجود تعددية في أنماط التغيير وعوامله. أما إذا كانت العمليات الاجتماعية من النمط الخارجي فإن التغير الاجتماعي ينجم عن حوادث مفاجئة أو من تدخلات إرادية. وكما يرى بودون وبوريكو فإن العمليات التغييرية الأكثر تميزًا من النوع الخارجي والداخلي في آن واحد، وهو ما يعبر عنه بتعددية عوامل التغيير وأنماطه.

ويقتضي التحول وجود تجديد وابتكار في المجتمع وهذا ما حدث للمجتمع الصناعي خلال تكونه في القرن الثامن عشر، بفضل إدخال الآلة البخارية ثم إدخال الكهرباء فالمحركات الضخمة والطاقة الذرية والمعلوماتية...إلخ.

وباعتبار أن التحول يمثل عملية شاملة فهو يتبع مراحل، لأن التغير الشامل لا يتحقق إلا عبر التغيرات الجزئية في المستويات المحلية والجزئية، فبعد مرحلة الاهتمام بالتحولات الكبرى فـي المجتمع أو بما سمي "الكليات" أصبح علماء الاجتماع يهتمون بالجزئيات وبالتنوعات. لقد انقلبت الصورة وبدأ الباحثون ينظرون إلى الأشياء من الأسفل، مركزين على الاستقلالية النسبية للجهات وللمجموعات وللأفراد في عملية التغيير الشامل للمجتمع، هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه عالم الاجتماع الفرنسي (مندراس) بعد طول تحقيق حينما قال: **"ليس التغير فقط قوى تاريخية وماكرو اجتماعية، إنه أيضًا عملية تفاعل للإستراتيجيات المتعددة لعدد كبير من الفاعلين"**.

إن التحول مسلوبٌ مما أحاط به من حجب أيديولوجية وهو مفهوم مركزي في علم الاجتماع الريفي لأنه يخترق كل مكوناته ومختلف مراحله ولذلك ونتيجة لهذا الحضور الواسع سيكون مفهومًا تحليليًا أكثر منه مقولة منهجية منضبطة لأن المضامين التي يدلّ عليها أثناء استخداماته المتعددة لا تحمل في طياتها اختلافًا كبيرًا مع مفاهيم أخرى قريبة مثل التغير والتغيير والتطور والتجدد، إننا نقصد بالتحول كل أشكال التغيير والتغير التي تحصل في المجتمع أو حوله وتمس كل أو بعض مكوناته من البنى إلى النظم مرورًا بالهياكل والمؤسسات على اختلاف أوجهها.

د) أهمية المجال الريفي في تونس

تكمن أهمية الريف التونسي في مكانته الديمغرافية والاقتصادية والثقافية، فالمجال الريفي يستوعب ٨, ٤٠٪ من مجموع السكان الذي قدر حسب إحصائيات ١٩٩٤م بعدد ٨٣٧٨٥٧١١ نسمة وترتفع هذه النسبة حينما لا نعتبر الريف فضاءً مغلقًا فهو مجال مرن ديمغرافيًا لكونه يستوعب الفيض السكاني للمدينة كما أن طبيعة المجتمع التونسي المتميزة بالتداخل بين الريف والحضر وبامتداد الريف في المدينة عبر علاقات الاجتماع والاقتصاد والإدارة تؤكد هذه الأهمية وتدفع إلى علو مكانة الريف لدى الدارسين والمخططين. وجريًا على قول ابن خلدون "البدو أصل الحضر" فإن التحولات الحديثة التي طرأت على المجتمع التونسي مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر سواء فيما يتعلق بموجبات الهجرة أو مع تدخل الدولة الحديثة في الريف عبر برامج التنمية وما نجم عنها من تطور في الخدمات وتوسع للاتصال، وطدت العلاقة بين المجالين إلى درجة أصبحنا نعجز معها على وضع حدود مضبوطة بين الريفيين والحضريين.

٢- خصائص الريف التونسي (الخاص والعام)

تقودنا متابعة مجموع الدراسات المنجزة حول الريف التونسي منذ الاستقلال، وكذا الدراسات الميدانية التي أنجزناها إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بطبيعة التحولات في الأرياف المدروسة، ويمكن لهذه الاستنتاجات أن تدعم من خلال تحويلها إلى فرضيات بحث تقتضي مزيدًا من التعمق والتحقق عبر حشد المواد الخام المبثوثة بين الاختصاصات الاجتماعية التي ينقصها التناغم والتضافر، ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص فيما يلي:

الأرياف التونسية ينقصها التحليل، على منوال المقولة الشهيرة التي صاغها جاك بيرك حول بلدان المغرب العربي حينما تحدث عن **مجتمعات منقوصة التحليل بدلًا عن مجتمعات متخلفة**، نتوصل إلى الإقرار بوجود نقص هام في تحليل التحولات التي عرفتها هذه المجتمعات عمومًا وأريافها خصوصًا خلال القرنين الأخيرين، فالأبحاث المنجزة والمعطيات المتوفرة لا تغطي مختلف المناطق والتجمعات بنفس الدرجة من الأهمية والدقة العلمية. يوجد تفاوت في التناول في المستوى الجغرافي مثلما يوجد تفاوت في مستويات التناول العلمي (أسبقية التاريخي والجغرافي على الاجتماعي والاقتصادي).

عرفت الأرياف التونسية تحولات جذرية في نظمها الاقتصادية والعقارية وخاصة بفعل السياسات الاستعمارية، فقد خصّت منطقة الشمال الغربي والسهول الخصبة المجاورة للسواحل بحيز هام من التدخل، وقد أدى ذلك إلى إحلال النمط الإنتاجي الرأسمالي، صحبه إحلال قيم وعادات دخيلة سرعان ما توطدت بفعل توطين "المعمرين" وامتداداتهم كما عملت تلك السياسات على تغيير الحركية السكانية وفرضت حراكًا اجتماعيًا على المجتمع المحلي.

وبالمقابل استطاعت الأرياف ذات الظروف الطبيعية الصعبة في الوسط والجنوب، أن تحافظ على تماسكها الاجتماعي والثقافي، رغم ما عرفته بدورها من اشتداد المراقبة على أراضيها " العسكرية" ورغم تعرضها إلى حركية أفقية عبر الهجرة الداخلية والخارجية. هذا التماسك الناتج عن ردات فعل عديدة لا نزال نلمسه في تحليلنا للمجتمع التونسي بمختلف جهاته في المرحلة الراهنة وهو ما تعبر عنه الاختلالات الجهوية الراهنة التي أفضت إلى أحداث سنة ٢٠١١م.

لقد تأثرت عموم المناطق الريفية التونسية بعملية التنمية التي أدخلتها الدولة الوطنية بعد ١٩٥٦م، وحصلت ردود فعل متفاوتة الدرجات تجاه البرامج والمشاريع التي عملت سياسات ما بعد الاستقلال على تطبيقها وكان الهدف منها توحيد البلاد وتحقيق الاندماج(٤٣).

إن حصول التغيير في مستوى البنى الأساسية وقطاع الخدمات أكثر من حصوله في مستوى قوى وعلاقات الإنتاج، جعل الأرياف الفقيرة لم تعرف مشروعات اقتصادية توقف الهجرة وتطور مصادر الدخل المحلي وبالتالي ترجع بالنفع على الريفيين. وهذا ما جعل هذه المناطق تعرف حتى وقت قريب بإنتاجها للظواهر الاحتجاجية المرتبطة في أسبابها بسوء توزيع التنمية.

الحضور الواسع للدولة بأجهزتها وبسياستها التدخلية أدى إلى حصول تغير في التوازنات الاجتماعية وتفجير حركية في أسس الاندماج وتبدل في مرتكزات المكانة الاجتماعية في الريف التونسي، فقد أدى تدخل الدولة منذ بداية الاستقلال إلى شمولية

---

(٤٣) بوطالب (محمد نجيب)، القبيلة التونسية، من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، طبعة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ٢٠٠٣م.

المراقبة وافتكاك مشروعية السلطة المحلية من المشائخ والزوايا والقبائل. وقد أدت الوظيفة والتعليم والانخراط السياسي في الحزب إلى حصول تبادلات جوهرية في مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي في الريف (الحراك الطبقي). لكن ذلك لم يوقف الاختلالات الجهوية في توزيع مشروعات التنمية بعد انتشار أمراض السلطة من جهوية وبيرقراطية وغيرها.

تحول اعتماد الدولة فـي بناء مشروعيتها بشكل تدريجي من المدينة إلى الريف بعد انتقال مراكز النفوذ من العاصمة إلى الساحل منذ أوساط سبعينيات القرن العشرين، حيث أدى تفكك الأدوار التقليدية التي كانت تـحتكرها النخب السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال الحركة الوطنية وعلى امتداد العقدين الأولين من الاستقلال، والتي كانت تتمركز في المناطق الحضرية وفي المدن الكبرى، إلى ظهور قوة جماهيرية تعتمد الكم أكثر من الكيف وتتشكل من الفلاحين الصغار والشرائح المتوسطة التي أفرزها التعليم، من الباحثين عن مكانة جديدة لهم في مسار البناء الوطني عبر المطالبة بالخدمات وبالمساعدات وبالوظيفة التي خصصتها الدولة للريف في وعودها.

لكن هذا التحول في الاعتماد على الفاعلين الاجتماعيين في الريف لم يصحبه تحول حقيقي في مستويات تنمية الجهات الريفية التي بقيت في غالبية الجهات محرومة من التوزيع العادل للثروة الوطنية.

ولوحظ الارتفاع التصاعدي لمشاركة المرأة في النشاطات ذات الطابع الفلاحي (زراعات سقوية، تربية ماشية، فلاحة منزلية،...إلخ) فقد بلغت هذه المشاركة الثلثين من مجموع نشاطات قوة العمل الفعلية في الريف، فالمرأة في ولاية جندوبة مثلًا تساهم

بأكثر من ٤٠٪ في العمل الفلاحي، وهي تفوق كل المعدلات الجهوية وكذا المعدل الوطني الذي لا يتجاوز ٣٣٪ عام ١٩٩١م.

وقد تقلّص عدد الأسر الريفية المالكة لمستغلات فلاحية، وبالتالي تقلصت فاعلية القطاع الفلاحي في الأسرة الريفية عبر توسع عدد الأسر المعتمدة على موارد أخرى غير فلاحية، ففي عام ١٩٨٩م نجد ٤٠٪ من بين ٥٠٠ ألف أسرة ريفية لديها مستغلات فلاحية، أما في ١٩٩٤م فتوجد ٢٠٠ ألف أسرة ريفية من بين ٦٠٠ ألف أسرة فقط تملك مستغلات فلاحية؛ أي أن النسبة تحولت من النصف إلى الثلث، والجدول التالي يبين تطور عدد السكان النشيطين بالألف وهم الذين يعتمدون على الفلاحة كمصدر أساسي:

الجدول رقم (٣). تطور عدد السكان النشيطين بالمجال الفلاحي في تونس.

السنة	١٩٧٥م		١٩٨٤م		١٩٨٩م	
السكان	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الذكور	٤٤٠	٨٦,٤	٣٨٠	٧٩,٨	٤٢٢	٨٢,٧
الإناث	٦٩	١٣,٦	٩٦	٢٠,٢	٨٧	١٧,٣
المجموع	٥٠٩	١٠٠	٤٧٦	١٠٠	٥٠٩	١٠٠

كما تم إدماج الريفيين في شبكة من العلاقات التنظيمية في إطار مجموعة من الهياكل والمنظمات التي عملت الدولة على الإشراف عليها وهيكلتها لتضم مختلف الفئات السكانية القاطنة بالريف. وتتوزع هذه الهيكلة من "المجلس الجهوي للتنمية" الذي يكون في مستوى مركز الولاية وصولًا إلى "المجلس القروي" و"لجنة الحي" أو "لجنة الدوار"، على أن تنوع هذه التنظيمات بقدر أهميته فهو لا يعكس درجة مرتفعة

من الفاعلية؛ لأن شبكة أخرى من العلاقات لا تزال تسري في غالبية الأرياف وتتبلور عبر بقايا التنظيمات التقليدية المرتبطة بأسس الانتماء إلى القرابة والجوار. كما يعود ضعف فاعلية هذه الهياكل إلى التداخل الملحوظ بين الإداري والاجتماعي من جهة والسياسي من جهة ثانية مما عطل من الطابع المدني لهذه التنظيمات المرتبطة بالمركز بشكل أو بآخر.

ويمكن حصر أهم التنظيمات القائمة التي تـمس المجال الريفي كليًا أو جزئيًا فيما يلي:

الجدول رقم (٤). التنظيمات الاجتماعية - الاقتصادية في الريف التونسي المعاصر (بين ١٩٥٦م و٢٠١١م).

اجتماعية	اقتصادية اجتماعية
لجنة الحي	المجلس المحلي للتنمية
لجنة الدوار	المجلس القروي
لجنة التضامن الاجتماعي	الاتحاد المحلي للفلاحين
جمعية الصيادين	التعاضدية الفلاحية
لجنة صيانة المدرسة	شركة الأحياء
الاتحاد النسائي	الاتحاد المحلي للتجارة والصناعة
لجنة الجامع	الجمعية ذات المصلحة المشتركة (مائية)
نادي الشباب	الجمعية ذات المصلحة المشتركة (الغابية)
الجمعية الرياضية	جمعية المربين
الشعبة الدستورية(من ١٩٥٦م إلى ٢٠١٠م)	مجلس التصرف في الأراضي المشتركة
النقابة الأساسية للاتحاد العام التونسي للشغل	مجمع التنمية
	جمعية التنمية

ومما يجب التنبه إليه أن هذه التنظيمات لم تكن بالضرورة موجودة بأكملها في مختلف المناطق الريفية التونسية لاختلاف الأهمية الاقتصادية والسكانية للمنطقة من جهة ولاختلاف الخصوصيات التنموية للمناطق والجهات من جهة ثانية.

٣- مظاهر التحول في الأرياف التونسية

أ) المظاهر الاقتصادية

- تبدل نمط الإنتاج: عرفت الأرياف التونسية منذ التدخل الاستعماري تبدلًا في الأنماط الإنتاجية السائدة بما مثل أحد أهم مظاهر التغير البنيوي. لقد كان النمط الفلاحي المعاشي والحرفي البسيط هما النمطان المهيمنان على الاقتصاد التقليدي الريفي، مما جعلهما يتميزان بضعف تقسيم العمل لانغلاقه على الذات، ومما أدى إلى ضعف التراكم ومحدودية التبادل. وكان النظام الاستعماري العالمي في القرن التاسع عشر يسعى قبيل التدخل المباشر إلى ربط السوق المحلية التونسية بآليات السوق الرأسمالية. لقد عرف الريف توسع عمليات الاستهلاك والتبادل مع ازدياد الطلب وتطور تقنيات الإنتاج في الفضاءات الريفية في الشمال، فضلًا عن الخصائص الجديدة التي تميزت بها العمليات الإنتاجية من مظاهر السرعة والجودة والوفرة. كما شهدت العادات الفلاحية عامة والغذائية خاصة تأثرًا عميقًا بهذه العناصر الجديدة التي أدى دخولها إلى بداية تفكك الحرف والصنائع المحلية، واستبدالها بمنتوجات تأتي من خارج الريف. كما شهد النمط الرعوي التقليدي عدة تبدلات أفضت إلى دخول أساليب التربية الحيوانية الحديثة باعتماد تغذية الحيوان بالأعلاف المصنعة والمركزة وبالاعتماد على البيطرة، فضلًا عن التأثيرات العميقة في طرق الإنتاج وأساليبه وفي الوعي العام لدى المزارعين مع استعمال الشاحنات والجرارات لنقل القطعان وجلب الأعلاف والمياه.

- تطور التبادل منذ إطلالة الاستقلال وإعادة تنظيم مختلف المجالات الوطنية وتدعم المرور من الاقتصاد المعاشي المتغلب على الأرياف إلى الاقتصاد التبادلي المرتبط بالسوق. فإذا كان الأول يتميز بالانغلاق رغم ربط اقتصاديات بعض أرياف الشمال الغربي والجنوب الغربي بالنظام الرأسمالي، إلا أن ذلك كان عبارة عن عملية فوقية لم تمس من الأوضاع الاجتماعية للريفيين جوهريًا أما الثاني فيقوم على الانفتاح والحركية، وظهرت الحاجة إلى تغيير التشريعات والقوانين حتى تسمح بإحداث تلك الحركية، ولذلك ظهرت منذ البداية سلسلة من الإجراءات تميزت بالتجريبية وبسرعة التبدل في العقدين الأولين من الاستقلال على الأقل. وفي علاقة بخيارات سياسية وتنموية كانت محكومة بالتفاعل مع الاتجاهات المهيمنة على الاقتصاد العالمي والنظام الدولي الثنائي. كما ساهم تطوير البنية الأساسية في دعم نشاط الأسواق المحلية التي كانت تعمل بشكل تداولي في البداية ثم تميزت بديمومة التنظيم وبالتوسع(٤٤)، ففي المرحلة الأولى كان النشاط الاقتصادي التبادلي يقتصر على مراكز المعتمديات التي لعبت دورًا هامًا في تنشيط الاقتصاد الريفي المحلي وتطوير عائدات الريفيين عبر إنجاز مبادلة البضائع الفلاحية المحلية بالبضائع المصنعة أما في المرحلة الموالية (السبعينيات) فقد عرفت فيها مراكز العمادات في الأغلب أسواقًا أسبوعية منها ما انقطع ومنها ما استمر إلى الآن ومن مظاهر التحول المتعلقة بإدخال الأرياف في السياسات المالية وطنيًا ودوليًا ظهور الأجرة النقدية بشكل واسع في مختلف النشاطات الاقتصادية بما في ذلك عمليات العمل والإنتاج والتبادل والتجارة.

---

(٤٤) سلمى التريكي، الأسواق الأسبوعية بالشمال العربي، دراسة سوسيولوجية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، ٢٠١٢م، (تحت إشرافنا).

- تطور الفلاحة: يعتبر مؤشرًا التوسع في المساحات السفوية ونمو مردودية زراعة الحبوب، من أهم مؤشرات التطور في النظام الزراعي التونسي الحديث، كما ساهم الفلاح الجديد المتخرج من المدرسة ومن الإدارة العصرية والمؤثر في الأوساط الريفية بأساليبه وتقنياته وإستراتيجياته في تدعيم هذا التطور، فضلًا عن الإجراءات التي اتخذتها الدولة مثل بناء السدود والبحيرات الجبلية وتغذية المائدة المائية. أما ميكنة الفلاحة فتعتبر من أهم مؤشرات هذا التطور، ورغم بطئها فهي عملية امتدت على مدى نصف قرن تقريبًا بدأت ببعض الجهات لتشمل في النهاية أغلب المناطق الصالحة للزراعة. وقد أدى استعمال الطرق الجديدة في الإنتاج الفلاحي إلى إدخال المشاتل الأجنبية في بذر الحبوب وفي الغراسات، بل حتى في أجناس المواشي والطيور والأشجار وقد مست هذه الظواهر مناطق تعرف بصعوباتها المناخية مثل بعض المناطق الصحراوية بولايتي قبلي وتطاوين.

لم تكن تلك العمليات مجرد إجراءات ظرفية بل كانت إجراءات جوهرية؛ لأنها حملت معها تغيرات في الوعي وفي الممارسة لدى سكان المناطق المستهدفة، وهذه التحولات تذكرنا بالمثال المعروف لعالم الاجتماع الفرنسي مندراس (Mendras) حينما حلل الآثار الناجمة عن عملية إدخال الذرة الهجينة، أو بمثال لين وايت (Lynn White) حين بين التأثيرات الناجمة عن استعمال المحراث المعدني وخاصة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وحري بنا هنا استعراض المثال النموذجي الذي صاغه مندراس حتى نكتشف درجة التعقيد والانعكاسات والتحولات التي يحدثها بمجرد إجراء وحيد من هذا القبيل.

النموذج المثالي للتحول الزراعي عند مندراس: يتمثل هذا المشروع في مبادرة وزارة الفلاحة الفرنسية في العقود الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين

بإدخال الذرة الهجينة بهدف زيادة إنتاجية الأرض ومحاصيلها مما أدّى حسب مندراس إلى حصول تعقيدات وتبدلات جوهرية عرفها آنذاك النظام الزراعي، ومنها اتباع الفلاح لدورة زراعية مختلفة عن دورة زراعة الذرة التقليدية وازدياد الاعتماد على التقنيات الجديدة في الرعي وفي تغذية الأرض ودعمها بالأسمدة والأدوية وفي طرق الزرع والحصاد.

أما الانعكاسات المترتبة عن هذا النشاط الجديد فقد تمثلت في:

- ازدياد المصاريف وتوسع المساحات المزروعة.
- ازدياد المحاصيل من الذرة وبالتالي ازدياد عدد الدواجن.
- الاعتماد على الديون لاقتناء التجهيزات.
- ازدياد العائدات: توسع الحاجيات لدى الفلاح (تطوير المسكن - تحسين أثاثه - تحسين وسائل النقل).
- تغير نظام تقسيم العمل (بروز أهمية دور المرأة، وظهور أعمال جديدة بالريف).

ب) المظاهر الاجتماعية

إذا كانت التحولات الاقتصادية بذلك المستوى من التعقيد وخاصة في المجال الفلاحي، فإن الانعكاسات الاجتماعية لا تقل أهمية عنها. من نتائج تلك التحولات أنها أدت إلى ظهور بعض الصعوبات لدى الباحثين في ضبط دلالات المفاهيم المستخدمة كوحدات للتحليل. ومنها الريف والحضر والفلاح والراعي...إلخ. فالحراك الاجتماعي المصاحب للحراك الاقتصادي شمل أغلب الفئات الاجتماعية، بل إنه أدى إلى ظهور فئات وشرائح بينية جديدة. وهذا ما تبلور من خلال التغيرات التي طرأت على مواقع الفاعلين وأدوارهم ووظائفهم كأفراد ومجموعات. لقد انعكست التحولات السريعة في الأرياف التونسية على الأسرة. هذا الهيكل الاجتماعي

بالرغم من توطد دوره فإنه عدّل من وظائفه، فضلًا عن تأثره بالعادات الجديدة والدخيلة، كما ظهر التحول في مستوى المسكن شكلًا ومحتوى. وبالتوازي مع بروز العائلة الصغيرة المستقلة عن العائلة الكبيرة وعن العشيرة. أدت التحولات الجديدة إلى انتشار النزعة الفردية وظهور استقلالية الفاعل الفردي في سيرورة البناء الاجتماعي، وقد لعب التملك الخاص وظهور المنظمات المدنية وانتشار أشكال جديدة من التعاقد الاجتماعي والاقتصادي دورًا هامًا في تلك التوجهات. ومن المظاهر الاجتماعية دخول المرأة مجال العمل الإداري والتربوي خاصة. أما العمل الفلاحي النسوي فقد عرف هيكلة جديدة وانتظامًا مغايرًا، فالوضعية الجديدة أصبحت تتميز بلعب المرأة دورًا فاعلًا في الاقتصاد الأسري، وفي المساهمة في بعض النشاطات الفلاحية مثل تربية الماشية والفلاحة السقوية. أما الإعلام، فإنه لعب دورًا بارزًا بعد الاستقلال من حيث توحيد الزمن الريفي مع الزمن الحضري (المذياع ثم التلفاز)، وقد تدعم ذلك بتناغم النظامين الإداري والتربوي، فبعد أن كان الزمن الريفي يتميز بالانغلاق وارتباط تحديداته بالمحيط الطبيعي (حركة الشمس والقمر والليل والنهار) أصبح تقسيم الزمن وقياس سرعته مرتبطين بمحددات دقيقة وشاملة وقد انعكس تبدل الزمن الاجتماعي على ارتفاع عمر الزواج في الريف عند الذكور أولًا ثم عند الإناث بدرجة ثانية، فضلًا عن تقلص ظاهرة الانقطاع المدرسي وخاصة مع تطبيق نظام التعليم الأساسي في مراحل لاحقة ويمكننا هنا أن نخصص حيزًا من البحث للتعرض إلى أهم مظاهر التحولات التربوية والثقافية.

ج) المظاهر التربوية والثقافية

١- التعليم: يعتبر التعليم من أهم المؤشرات الاجتماعية الدالة على عمق التحولات الحديثة في المجتمع التونسي بعد الاستقلال، فالمراهنة على هذا القطاع منذ

العقود الأولى من الاستقلال ساهمت في تعميم التعليم داخل مختلف الجهات والفئات التي كانت محرومة، وقد أدى ذلك إلى التخفيف من حدة التناقضات والاحتياجات التنموية. ومعلوم أن الدولة اتبعت في تطبيق هذا الخيار سياسات مرحلية انطلقت من مقاومة الأمية وربط التعليم بسوق العمل (ربط التعليم المهني في البداية بسوق العمل بالخارج) ثم تعميم التعليم وتوحيده والاتجاه نحو إجباريته.

لقد جمع خيار التعليم بين التأثير المباشر وذلك عبر الرفع من معدلات التمدرس ومقاومة الأمية ونشر مبادئ العلوم والمعارف والثقافة من جهة، وبين التأثير غير المباشر عبر تحقيق التواصل والاندماج بين مختلف الجهات والمجموعات السكانية، فقد أدت تنقلات المربين الدورية بين الجهات وتوغلهم في الأرياف إلى تضييق الهوة بين الثقافات الفرعية وخصوصياتها الجهوية والمحلية. كان المعلم الآتي في الأغلب من المناطق الحضرية يحمل معه، وحده أو صحبة عائلته، مجموعة من الأفكار والقيم والعادات الجديدة إلى مجتمع الاستقبال، يتطبع بها تلامذته وأهاليهم، كما كان يحمل معه إلى مجتمعه مؤثرات عديدة، ولكنه كان يؤثر أكثر مما يتأثر نظرًا لما كان يحتله موقع المعلم في الريف في العقدين الأولين من الاستقلال من تبجيل وإكبار. لقد لعب المعلمون دورًا قيمًا في تحقيق بدايات التحول في الريف، فهيأوا للتحولات اللاحقة بما كانوا يقومون به من أدوار اجتماعية وثقافية وسياسية. ولذلك ركزت الدولة في العقود الأولى من الاستقلال على توظيف هذا القطاع في إنجاح سياستها في الريف، بطريقة تشبه الدور الذي أوكله المجتمع للأئمة ومعلمي القرى في الريف في عهد الاستعمار حتى يحافظوا على هويته.

٢- الثقافة: أدى التوسع التدريجي في عدد المدارس وازدياد أعداد المدرسين (في الابتدائي والثانوي) إلى تسرب الثقافة المدنية التي تشرف عليها الدولة. كما أدى

ذلك إلى توسع التبادل الثقافي والانفتاح على النظم الثقافية الحديثة. كما ساهمت الثقافة المنتشرة عبر قناتي التعليم والإعلام في إحداث حركية واسعة جسدها توسع تقسيم العمل وظهور تخصصات ووظائف جديدة فضلًا عن توسع انتشار قيم المواطنة والحياة المدنية على حساب القيم التقليدية.

غير أن التعليم عرف في العقدين الأولين بعض الظواهر السلبية التي كانت تشكل عائقًا تنمويًا حقيقيًا في الريف، ومنها ضعف نسب تمدرس الإناث بصفة عامة وانتشار ظاهرة الانقطاع وخاصة في بدايات التعليم الثانوي الذي لم تكن مؤسساته قادرة على مواكبة الحاجيات والتطورات التي أنجرت عن تحسن المؤشر الصحي والازدياد في دخل الفرد بداية من فترة السبعينيات. فضلًا عن الأوضاع الاقتصادية للأسرة التي ظلت متدهورة في أغلب الأرياف الداخلية مما جعل من الصعوبة بمكان أن يتخلى الفلاح عن أبنائه كقوة عمل وهم في سن الدراسة.

ومن مظاهر التحول الثقافي في الريف التوجه الرسمي والشعبي نحو عمليات توظيف الرصيد الثقافي المحلي، وذلك من خلال استغلال المواقع الأثرية والموروثات الشعبية سياحيًا وثقافيًا. كما أن المكانة التي بدأت تحظى بها الثقافة الشعبية الريفية من قبل وسائل الإعلام بإبراز الإبداعات الشعرية والمنتوجات الفنية للفلكلور والصناعات التقليدية، دلت على محاولة الأرياف التونسية دخول الدورة الاقتصادية الوطنية في أواخر هذا القرن بروح جديدة. رغم ما كان يعتري هذه الخيارات والنشاطات من اضطراب وعشوائية وارتجال.

إن الحراك الاجتماعي مثل في الريف التونسي أهم نتائج التحولات التي استهدفت المجتمع المحلي، فقد أدى التعليم إلى تغيير واضح في وظائف الأسرة وخصائصها حيث عرفت تنوعًا ملحوظًا في أدوار الأفراد وتكوينهم وأفكارهم

وانتماءاتهم، كما تقلصت ظواهر التوارث المهني وتبدلت أسس المكانة الاجتماعية في المجتمع الريفي بظهور الوظائف الجديدة والانفتاح على الخارج عن طريق الهجرة والتجارة.

د) المظاهر السياسية

١- تسرب الوعي الوطني إلى الأرياف: ظلت علاقة أغلب الأرياف الداخلية بالسلطة المركزية تتراوح بين التبعية والخضوع وبين التمرد والانكفاء، على مركز داخلي محلي يتخذ مرات القبلية محوره ومرات أخرى الزاوية، ثم سرعان ما تبلور الوعي الجنيني للشعور الوطني مع بدايات القرن العشرين وتجسد في أفكار وشعارات ومطالب وبرامج رفعتها تنظيمات متعددة جسدتها الحركة النقابية والحركة السياسية بالأساس.

لقد تحولت الأرياف النائية إلى مناطق تمرد حقيقي تجسد في ظهور حركات مسلحة ضد السلطات الاستعمارية لها خلفياتها الفكرية والسياسية. وكانت بعض المؤسسات الدينية في الأرياف تضطلع بمهمة بلورة الوعي الوطني الجنيني عبر ردات الفعل العديدة والتحديات المستمرة للسلطة الاستعمارية التي كانت تهيمن على الأرياف وخاصة في "المناطق العسكرية"، وهكذا فقد تحولت جوامع القرى وبعض زواياها إلى مراكز لبداية تبلور حركة الرفض الاستعماري والتمهيد لنشأة الحركة الوطنية منذ بدايات القرن.

لكن هذا الوعي الجنيني بالوطنية سرعان ما عرف مداه وتأسيسه في بداية العشرينيات مع انتشار الأفكار السياسية الجديدة التي تسربت عبر تشكل النخب السياسية الحديثة في المدن حيث أثرت تنظيماتها في الأرياف والقرى الداخلية. لقد أدى ذلك إلى تحول في مستويات الوعي السياسي في الريف مع تبلور المشاعر الوطنية

وتوطد الرابطة العامة بين الجهات ليس باعتبارها مشدودة إلى الرابطة الإسلامية والعربية والجهوية فقط، وإنما مشدودة أيضًا إلى رابطة الشعور بالاندماج في كيان موحد وخصوصي كان مفككًا وباهتًا وأصبح محددًا وموحدًا هو كيان "الوطن التونسي" لقد أدى ذلك إلى بداية التخلي عن الوعي بالانتماء القبلي والجهوي الذي كان سائدًا على مدى قرون طويلة.

كما لعبت الهجرات المبكرة إلى عاصمة الإيالة ومدنها الشمالية دورًا هامًا في التسريع بتسرب الوعي الوطني وتشكله في الأرياف عبر الدور الذي لعبه المهاجرون في قراءهم وتجمعاتهم.

٢- بروز دور التنظيمات السياسية: أدى تشكل الحركة الوطنية منذ بداية القرن العشرين إلى توحيد المشاعر العامة تجاه المستعمر، وإذا كان هدف التحرير والبناء الوطني يمثلان مركز الاهتمامات والنضالات، فإن ما لا يمكن الإقلال من شأنه توطد الكتلة السكانية وتجمع المصالح الجماعية في الإطار الوطني الذي انبثقت عنه تنظيمات سياسية واجتماعية سخرت برامجها لتعبئة السكان من أجل أهداف عامة.

لقد قدمت الحركة الاستقلالية بزعامة دستورية نسقًا جديدًا من التصورات حول الريف والفلاحة وذلك نتيجة توسع أفق الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية وتطور التفاعلات والعلاقات مع الآخر الخارجي والداخلي، فالتدخل الذي فرضته المنظمات المدنية، في القرى والتجمعات أدى إلى تكوين تراتبية جديدة مبنية على أسس مغايرة للأسس التقليدية. وبمرور الزمن انتشرت عدة مفاهيم وسلوكيات سياسية "كالانخراط" و"الدستور" "الانتخاب" و"النضال" و"المقاومة" و"الديمقراطية" و"التمثيلية" و"الوحدة الوطنية"...إلخ.

٣- التنظيم الإداري الجديد: وقد أدت تلك التغيرات في المنظومة السياسية والاجتماعية إلى الدخول في علاقات جديدة أطرتها التنظيمات الإدارية الجديدة بعد الاستقلال، وهي تنظيمات وهياكل اختلفت عن تلك التي وضعها الاستعمار وقاطعها قطاع واسع من الريفيين، فالإطار الإداري الجديد سعى إلى تحقيق المشاركة الواسعة للمواطنين في الأرياف، كما سعى إلى استرجاع المكانة المفقودة لأجهزة الدولة وسمح بالترقي في السلم الاجتماعي الجديد. ومن مظاهر هذا التحول التدريجي التوسع الذي عرفه القضاء المدني الذي عمل منذ الاستقلال على تغطية كافة المناطق والجهات وبدأ القضاء المحلي الذي كان يرتبط بالضبط الأمني الذي مارسته القبيلة عبر هياكلها ونظمها (الثأر كمثال) يترك مكانه إلى الضبط القضائي للدولة الذي كان يواجه مخلفات القضاء العسكري والقضاء المدني الاستعماري من جهة، فضلًا عن التضييق التدريجي على القضاء الشرعي بمذهبيه الحنفي والمالكي من جهة ثانية وعمله على إدماجه وتوحيده.

٤ - مظاهر التواصل ومعوقات التحول

يؤدي التطبيق المنهجي لفرضية "القطيعة والتواصل" أو "التغيير والاستمرارية" في المجال الريفي التونسي إلى معاينة بعض مظاهر التواصل في النظم والظواهر المرتبطة بمراحل سابقة رغم محاولات التغيير، فباعتبار أن التحول هو عملية معقدة تتطلب حيزًا زمنيًا كبيرًا، ظهرت ردات فعل وأشكال من المقاومة داخل النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعبر وسائل التعبير عنها، فالمقاومة مثلت دومًا ردة فعل أولية في كل تحويل كان يستهدف النظام الاجتماعي، لكنها سرعان ما كانت تضعف بفعل الزمن والعادة[٤٥].

(٤٥) يمكن الوقوف على أشكال التعبير عن هذا الرفض ونزعة مقاومة التغيير في صنف من الشعر الشعبي الذي مثل شكلًا رمزيًا لهذه المقاومة ظلت أصداؤه تتردد في المهرجانات الثقافية حتى وقت قريب.

والواقع الريفي التونسي يؤكد صحة هذه الفرضية القائمة على ثنائية قد تبدو متعارضة ولكنها تعبر في الحقيقة عن وضعية متوترة في التحول الاجتماعي.

فالتجارب الأولى من التنمية المطبقة تقدم لنا نفسها كأمثلة دالة من خلال نتائجها التي عرفت أشكالًا عديدة من مقاومة الريفين للتغيير الذي استهدفهم بأساليب فوقية. وهذا ما ينطبق بوضوح على سياسة التعاضد في الستينيات التي تبين أنها كانت تتعارض مع مصالح الفلاحين. ولذلك شهدت التجربة معارضة شديدة وموقفًا سلبيًا بلغ أحيانًا درجة التصادم والعنف. وقد انعكست نتائج التعاضد على التجارب اللاحقة ببقايا تلك التجربة، فقد تبين لنا من خلال البحث الميداني أن الفلاح التونسي المعاصر الذي عايش تجربة التعاضد يرفض رفضًا قاطعًا المقترحات التي يقدمها له اليوم الفنيون والخبراء حول أهمية الانخراط في تعاضديات أو شركات للخدمات أو للإنتاج الفلاحي؛ لأن هذه المفاهيم ظلت مشحونة في ذهنه وتجربته بمعاني التسلط والاجتثاث. ويجد التواصل تفسيره في مظاهر الدفاع الذاتي تجاه أغلب أشكال التدخل الخارجي، فاكتساح النمط الحضري بثقافته وتقاليده عبر التملك المديني للأرض والضيعات الفلاحية وتوسع برامج التنمية ونشاطات الإدارة اعتبر بشكل لاشعوري استمرارا للممارسات الجبائية التي لم تتناسب مع التحولات التي استهدفتها. وليس من الصعب على الباحث تلمس أشكال المقاومة الريفية من خلال استمرار بعض أشكال التضامن التقليدي المستند إلى بقايا الانتماء القبلي ومظاهر التجنيد القرابي الذي يبرز أثناء المناسبات السياسية وخلال المواسم الفلاحية خصوصًا في أرياف الوسط الغربي والجنوب حيث الفلاحة البعلية.

وتقودنا الملاحظات المنبثقة عن زيارات ميدانية متعددة ومتكررة إلى عدة قرى ودواوير في الشمال الغربي إلى تلمس استمرارية حضور علاقات القرابة في طرق توزيع

الأدوار وفي تقاسم أسس المكانة الاجتماعية. "فالدوار" في النظام الزراعي المعروف بالتل (منطقة بالشمال) يقوم على الحياة الجماعية كأسلوب لمواجهة الاحتياجات العامة التي انبنت على الاعتمادات الذاتية المتواضعة في مواجهة احتكارات الفلاحة البيلكية (نسبة إلى دولة البايات) ثم الاستعمارية وبأشكال مختلفة وأقل حدة في مواجهة احتكارات التعاضديات والشركات والضيعات الخاصة التي استحوذت على خيرات المنطقة وهمشت السكان المحليين. وإذا كانت مظاهر الانتماء القبلي بمعناه الثقافي والنفسي أكثر استمرارًا وتواجدًا في أغلب أرياف المناطق الجنوبية والوسطية فإن أرياف الشمال التونسي تعرضت إلى عملية تفكيك درامي حقيقية لأسس الانتماء القبلي، فرغم ظاهرة التريف المستمر في المنطقة من خلال عزلة أغلب الأرياف عن المدينة، تحولت العلاقات الإنتاجية في المنطقة تحولًا شاملًا كنا ذكرنا بعضًا من خصائصه فيما تقدم.

غير أن التعمق في مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية كثيرًا ما يؤدي إلى اكتشاف أن التحولات المادية لم تقض نهائيًا على عناصر الانتماء القرابي التقليدي ودورها في تشكيل حدود التجمعات في الريف، وهي التي تتخفى في ظواهر الزواج الداخلي وطرق ارتكاز المشروعات العائلية كما تتجسد في الحفاظ على عادات التعاون والتضامن التي تظهر بوضوح في المناسبات العائلية كالزواج والختان والوفاة.

٥- صعوبات الريف ومشاكله

تتخلص أهم مشاكل الأرياف التونسية في جملتها وبحسب خصوصياتها فيما يلي:

أ) استمرار عزلة بعض الأرياف وتدهور المجال

رغم اهتمامات التنمية الريفية التي أعلنت عنها مشاريع الدولة الوطنية على امتداد نحو أربعة عقود ورغم تدخلاتها العديدة فقد استمرت عزلة بعض المناطق عن

الخدمات والمشاريع التنموية، وخاصة تلك المتميزة بموقع جغرافي يتسم نسبيًا بالصعوبة والقساوة. ويلاحظ المختصون في تقييم مسيرة التنمية في الريف وجود تفاوت صارخ بين الجهات، لكنهم لن يجدوا حلًا للمفارقة التي تفيد بأن المناطق المحظوظة طبيعيًا ومناخيًا هي الأقل نموًا في الأرياف التونسية، فأرياف الشمال الغربي والوسط الغربي تعتبر من أكثر المناطق الريفية التونسية تعرضا لظواهر الفقر وضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات. وتعتبر الأراضي الزراعية والغابية في هاتين الجهتين من أكثر المناطق التونسية تعرضا للتعرية والانجراف. وإذا كان الفنيون وبعض الاجتماعيين يعتبرون أن العادات السلبية المنتشرة في الريف هي التي تلعب الدور الأساسي في تدهور المجال الطبيعي وضيق المساحات الزراعية كالحراثة العمودية في المنحدرات والرعي العشوائي من جهة واعتماد التحطيب لصناعة خبز "الطابونة"[٤٦] من جهة ثانية، فإن هذه الأرياف تشكو من صعوبات هيكلية تتعلق بمواقع القرى ووظيفية العلاقة مع المحيط الاقتصادي (المشروعات) والحضري (المدن)، فالنشأة الفوضوية لمراكز الدواوير في المرتفعات هي عبارة عن نشأة هامشية بالنسبة لتهيئة المشاريع الفلاحية التي كونت نواتات المدن والقرى بعد الاستقلال.

ولسنا بحاجة إلى الرد على التفسيرات السطحية لأسباب عزلة بعض أرياف هذه الجهات كالحكم على الريفيين بالانشداد إلى المناطق الجبلية والمساحات الهشة.

المعروف أن هذه الأرياف، وخاصة في الشمال الغربي باتت تفتقد إلى نواتات حقيقية لقرى وتجمعات متكاملة الوظائف، على عكس التجمعات السكنية في الجنوب والساحل، ففي المجال الطبيعي تتصف الغابة في الشمال بالتهرّم حيث يقدر الخبراء أن معدل الإتلاف السنوي للمساحات الغابية بالمنطقة يصل إلى ١٠٠ هكتارًا

(٤٦) الطابونة : خبز يصنع بالريف في فرن مصنوع بالطين ويحمّى بالحطب.

(٢٠٠٠م) من الغابات بمفعول الحرائق خاصة، كما أن الوضع العقاري المعقد يعتبر من الأسباب المباشرة في هذا التدهور والاندثار بما أدى إلى توسع الحيازة الفردية لممارسة بعض الأنشطة الفلاحية. ويلعب النمو الديمغرافي السريع والكثافة السكانية العالية في أقصى الشمال (١٢٠س/ هكتار) دورًا في هذا التدهور، كما تفيد التقارير أن ٣٠٪ من الأراضي الغابية أصبحت مفتوحة لرعي قطعان الأغنام والأبقار بطرق فوضوية، وهو ما يعطي صورة واضحة عن الاستغلال الفاحش للغابات في غياب المراعي المحصنة والمنظمة.

أما أراضي الجهات الجنوبية فهي مهددة بظواهر التصحر (Desertification) والترمل (ensablement) التي أصابت مساحات شاسعة من المراعي رغم حملات التشجير والتعمير، لكن التشجير الفلاحي (أي الذي يقوم به الفلاحون) يعتبر في السنوات الأخيرة عامل إضرار بالطبيعة أكثر من كونه عامل إحياء، فالتوسع الفوضوي لغراسات الزيتون وحراثة الأراضي الهشة في أقصى الجنوب التونسي أديا إلى تدهور الغطاء النباتي وتصحر المراعي. كما أن العادات السلبية التي صاحبت عقودًا طويلة من الاستغلال الفاحش للأرض والنباتات وخاصة عمليات التحطيب للطهي أو لحرق حجارة الجبس والجير، أثرت سلبيًا في الوضعية البيئية وهي العامل الأساسي المفسر لفقر التربة وهجوم الرمال.

وبناء على ذلك يعتبر دخول مواد الوقود الجديدة (البترول والغاز) عامل تحول إيجابي منذ أواسط السبعينيات في أرياف الجنوب التونسي، كما أن استبدال الجير والجبس المحليين المحروقين (عبر اقتلاع الكساء النباتي بشكل فاحش) بمواد البناء الحديثة من اسمنت وجير اصطناعيين يعتبر تحولًا إيجابيًا في العادات والسلوكيات تجاه الأرض وغطائها.

ب) التشتت السكني

هو ظاهرة تعرفها أغلب الأرياف التونسية ما عدا أرياف السواحل وجهة الوطن القبلي والشمال الشرقي، ولا شك أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل عائقًا أمام عمليات تنمية الريف، ولعل ارتفاع قيمة الأرض في أرياف الشمال وطبيعة المستغلات الفلاحية المتصفة بالاتساع وغياب تهيئة ترابية للمجال الريفي على مدى عقود طويلة بعد الاستقلال تساعد على استمرار هذه الظاهرة. لقد بلغ التشتت عام ١٩٨٤م نسبة ٥٣,٧٪ رغم جهود التجميع. وهذا المعدل يرتفع كلما وقع الاتجاه من الساحل إلى الداخل، وهو ينقص كلما عكس الاتجاه أو وقع التوجه من الشمال نحو الجنوب. وكانت أجهزة الدولة قد عملت على مواجهة هذه الظاهرة في الجهات الداخلية من خلال التشجيع على تكوين تجمعات تضم أهم الخدمات والمرافق في الريف، ولكنها اصطدمت ببعض الصعوبات.

ج) البطالة وسوء التشغيل

يمثل العمل الفلاحي النشاط الأساسي للسكان الريفيين، لكن اليد العاملة في الأرياف بقيت معرضة للعمل الموسمي ونقص التكوين والتهرم، فضلًا على غلبة الفلاحة العائلية والنشاطات الاقتصادية المنزلية التي لا تكاد تحقق الاكتفاء الذاتي، وتتميز اليد العاملة الريفية عمومًا بتعدد النشاطات (Pluriactivity) بسبب ضعف الموارد الفلاحية وعدم انتظامها.

ولا يزال مشهد الهجرة الداخلية والخارجية يتكرر في الأرياف التونسية المعاصرة، حيث تستمر هذه الفضاءات في إعادة إنتاج قوة عمل رخيصة وهامشية ترسلها وتدفعها دفعًا إلى المدن التقليدية رغم اختلاف خصائص الهجرة العاملة كشموليتها للعنصر الأنثوي ولأصحاب الشهادات والمنقطعين عن المراحل المتقدمة

من التعليم. ومع هذا استمرت مناطق الدفع وكذا مناطق الجذب التقليدية في جاذبية قوة العمل وتفقير الريف من قوى العمل المحلية لتحل محلها قوى عمل نسائية وأخرى قادمة من جهات مجاورة.

د) ضعف التنظيم والهيكلة الفلاحية

من مشاكل الريف التونسي ضعف التنظيمات الفلاحية المحلية فضلًا عن النقص الحاصل في استقلاليتها. وقد بينت الدراسات أن تحقيق المشاركة الفعلية والمجدية في عملية التنمية يتطلب وجود تنظيم فلاحي ذاتي ينخرط فيه الفلاحون وسكان الريف من أجل بلوغ الأهداف الخاصة وتحقيق المصالح المشتركة. وتشكو التنظيمات القائمة من ضعف فاعليتها وعدم قدرتها على تطوير الأوضاع المحلية تطويرًا ذاتيًا لذلك اتصفت هذه التنظيمات في أغلبها بالتبعية والتقليد مما أضعف من حركيتها فتراجعت مردودية عملها في أغلب التجارب.

لقد بينت الدراسة الميدانية التي قمنا بها (عام ١٩٩٦م) في ثلاثة نماذج من الأرياف فـي جهات الوسط والشمال والجنوب أن التنظيمات الريفية رغم تعددها لم تستطع أن تقضي على بعض المحددات التقليدية فـي تشكيل الإستراتيجيات الجماعية لدى الفلاحين (القرابة العائلية، التضامن القبلي)، فهذه المحددات لا تزال تتدخل فـي تشكيل اللجان ورسم السياسات العقارية فـي ريـف يتـصف بضعـف مردوديته الإنتاجية.

كما أن ارتهان العمل الجمعياتي إلى التبعية والوصاية أدى إلى ضعف مردودية عملها حتى التجارب التي انبنت على تطوع بعض الفاعلين لخدمة أهداف هذه التنظيمات في المستوى المحلي كانت محدودة النتائج بسبب ندرة الموارد وضعف الدعم على المستويين الجهوي والوطني.

هـ) الاعتماد على مساعدة الدولة

لقد عودت السياسة التنموية المتبعة بعد الاستقلال قسمًا هامًا من الريفيين على الانتظار والمطلبية، فانتشرت عقلية المساعدة، فضلًا عن انتشار سلوك الاقتراض الفوضوي دون النظر إلى النتائج. ومما يلاحظ وجود فرق بين فلاحي الشمال الغربي وفلاحي الوسط والجنوب، حيث إن الأولين يقبلون بشكل ملفت للانتباه على اقتناء القروض، بينما لا نجد نفس الدرجة من الإقبال لدى الآخرين، وإذا كانت مردودية العمل الفلاحي والمشروعات في الشمال هي التي تفسر هذا الاختيار، فإن عوامل أخرى ثقافية تلعب دورًا في اتخاذ المواقف (مثل تهرب بعض الفلاحين من فائض القرض لأسباب دينية واجتماعية).

كما أن الملاحظة الميدانية تقودنا إلى وجود عدد هائل من العائلات الريفية التي ظلت تعتمد في دخلها اليومي على أعمال فلاحية هامشية محكومة بالمردودية الضعيفة الراجعة إلى مشاريع التنمية الريفية ومحكومة بالموسمية، فضلًا عن عمليات نقل الملكية والبيع والشراء والمغارسة والمحاصصة والكراء، وغيرها من العمليات العقارية التي أصبحت تحدث حركية في مداخيل الأسرة الريفية ومواردها لكنها ظلت مردودية محتشمة لا يدعمها سوى بعض عائدات الهجرة أو الوظيفة (الفلاح – الموظف).

لقد أصبحت الدولة عند الكثير من الريفيين، وخاصة حينما استفحل دمج السياسي بالإداري وتداخل التنمية المحلية والجهوية مع الولاءات السياسية حينما تكون مشروعية السلطة السياسية فـي أزمة، أصبحت أُمًّا مرضعة، فهي التي تعطي المساعدات المالية والعينية فـي إطار برامج ومشاريع كثيرة، وهي التي تعوّض عن الحوائج الطبيعية وهي التي تتدخل فتخفض أسعار البذور والحبوب والأعلاف عند الأزمات.

٦- تـجربة التنمية المحلية وإنشاء القرى المستحدثة (نموذج رجيم معتوق فـي الصحراء التونسية)

عرفت البلاد العربية منذ استقلالها تجارب مختلفة في التنمية المحلية (أو التنمية الجهوية). وتعد التنمية المبرمجة في بعض المناطق التي أشرفت عليها الدولة أفضل مثال على أساليب التخطيط لإجراء تغيير في المناطق الريفية.

ويعد مشروع رجيم معتوق بالجنوب الغربي التونسي مثالًا نموذجيًا لدى أوساط التنمية المختصة في المناطق الصحراوية بالمغرب العربي، فهو مشروع يندرج ضمن إستراتيجية شاملة كانت قد بادرت دول المغرب العربي بوضعها منذ فترة السبعينيات في إطار مشروع "الحزام الأخضر" الذي بعث لمواجهة ظاهرة التصحر التي عمت المنطقة الجنوبية وهددت التنمية فيها. وتعد القرى المستحدثة في منطقة رجيم معتوق مثالًا نادر الوجود ضمن مشاريع الإعمار الصحراوي وشبه الصحراوي التي أنجزت بطريقة غير معهودة في مشروعات التنمية المحلية بتونس.

وبالرغم من تلبية هذا المشروع لعدة وظائف بالمنطقة فقد ظهرت عدة مشكلات تتعلق بالمجتمع المحلي الجديد وخاصة من حيث وظائف السكن وعلاقة المسكن بالبيئة المحلية وبالسوق المحيطة التي تتميز بخصوصيات لا تؤخذ في أغلب الأحيان ضمن عمليات التخطيط والبرمجة.

أ) السياق التاريخي لاهتمام الدولة بالريف

بصفة عامة فإن سياق الاهتمام بالتنمية المحلية في تونس انطلق من أسلوب التجربة والخطأ الذي ارتبط بغياب إستراتيجية واضحة المعالم والافتقاد إلى آليات ملائمة للاهتمام بالأرياف تقطع مع اعتبارها مناطق مخزنية. ومع ذلك فقط ظهر مفهوم التنمية الريفية في العقدين الأولين من الاستقلال في علاقة بنزعة شعبوية

تهدف إلى تشريك أكثر ما يمكن من الشرائح الاجتماعية في البناء الوطني بهدف إدماجها. لكن الدولة اعتمدت في هذه المرحلة أسلوب التدخل الفوقي الذي ينطلق من مقولة أساسية طبعتها في الستينيات النزعة الاشتراكية و(المصلحة العامة). أما في المرحلة الثانية، وحيث رفعت الشعارات اللبرالية، فإن الدولة أبقت على إشرافها رغم سماحها بتدخل الفاعلين الاقتصاديين الخارجيين. أما في المرحلة الثالثة فقد طرح شعار التخلي التدريجي عن الطابع التدخلي للدولة وظهور دور المنظمات غير الحكومية في التنفيذ، وقد تزامن ذلك مع استناد وطأة أعباء المشاغل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع التونسي صاحبها ضعف عارم في رأس المال المحلي.

وقد ارتبطت التوجهات الجديدة في التنمية في هذه المرحلة بالاهتمام بالمشاريع الصغرى التي سعت الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف مزدوجة: تخفيف الأعباء الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي في آن واحد. (إنشاء صندوق وطني للنهوض بالمشاريع الصغرى).

ب) مشروع رجيم معتوق: نموذج للقرى المستحدثة

بعد العثور في أوائل السبعينيات على مخزونات مائية في المنطقة جاءت فكرة إحياء منطقة رجيم معتوق، حيث قامت وزارة الفلاحة بإعداد "مثال مديري" لمياه الجنوب. وبهدف فك العزلة على المنطقة بسبب الصعوبات الطبيعية والمناخية تولّى الجيش الوطني مهمة فتح الطرقات وتهيئتها مما مكن من خلق حركية تنموية بالجهة. وفي سنة ١٩٧٨م تم إنشاء عشرين مسكنًا ومدرسة سرعان ما أصبحت تمثل نقطة استقطاب لأصيلي المنطقة ممن طوّح بهم شظف العيش في المدن والقرى المجاورة. وفي سنة ١٩٨٤م قررت وزارة الفلاحة بعث مناطق سقوية بالمنطقة بمساحة إجمالية تقدر بـ٣٠٠ هكتار استقر عليها في البداية بكل من رجيم معتوق والمطروحة نحو ١٤٠

عائلة. يهدف مشروع رجيم معتوق إلى إحداث منطقة سقوية تمسح ١١٥٢هكتار من نخيل التمور كقسط أول في منطقة رجيم معتوق من معتمدية الفوار بولاية قبلي بالجنوب الغربي التونسي جنوب شط الجريد، وانطلق تنفيذ المشروع في عام ١٩٩٠م لينتهي في مرحلة أولى عام ١٩٩٥م[٤٧].

إن الظروف الطبيعية الصعبة والطابع الإستراتيجي للمشروع فرضت الاستعانة بوزارة الدفاع الوطني في عملية الإحياء هذه، فمنذ ١٩٨٥م، قامت وحدة متخصصة بمهمة الحماية من هجوم الرمال وإقامة بنية تحتية طرقية وتجهيزات اجتماعية جماعية، وفي ديسمبر ١٩٨٨م بعث ديوان إحياء رجيم معتوق التابع لوزارة الدفاع الوطني. وقد قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بـ٥٠ مليون دينار، وينجز على مرحلتين:

١- عملية إحياء ١١٦٠هكتار بين سنتي ١٩٩٠م و١٩٩٥م (قدّرت التكلفة بـ٣٣ مليون دينار تساهم فيها إيطاليا بـ٧ ملايين دينار (٢١٪) والمجموعة الأوروبية بـ١٥,٣ مليون دينار (٤٦٪).

٢- عملية إحياء ١٠٤٠ هكتار بين سنتي ١٩٩٦م و٢٠٠١م.

ومن مكونات المشروع، إحداث آبار ارتوائية يبلغ عددها ١٧ بئرًا عميقة، وشق مسالك وإحداث واحات وحمايتها وإقامة قريتين سكنيتين قربهما فضلًا عن توفير المستلزمات الاجتماعية من مدارس ومستوصفات وغيرها، وتزويدها بالنور الكهربائي والماء. وقد برمجت القريتان لاستيعاب نحو ألفي ساكن.

---

(٤٧) تم توزيع المقاسم عام ٢٠٠١م ثم شرع في إنجاز القسط الثاني (قرية السلام) سنة ٢٠٠٢م حيث برمجت لاستيعاب ٦٧٢ مسكنًا مع كل المرافق اللازمة وهذا القسط الثاني يشمل إحياء ١٠٠٨هكتارات ويمتد تنفيذه من سنة ٢٠٠٢م إلى سنة ٢٠٠٩م.

ج) الصعوبات (وسط هش وعملية إحياء صعبة)

الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية: لقد ظهرت عدة صعوبات لدى المنتفعين بهذا المشروع من الفلاحين الجدد، وتتلخص هذه الصعوبات في النقاط التالية:

- المنتفعون بالمقاسم الجديدة هم من البدو وأنصاف البدو القدامى من قبيلة غريب بالأساس، فالمشروع أنجز على مراعيهم القديمة. وقد مكنت عمليات تحسين البنية الأساسية، والنقل وإحداث تجهيزات اجتماعية جماعية من التخفيض من هامشية المنطقة.

- اعترضت الفلاحين الأوائل صعوبات عديدة مثل ضعف وسائل الري، ومن مشاكل الواحات الجديدة ارتفاع نسبة الرعي الجائر والضرر بالمحيط الطبيعي للواحات الجديدة مثل الاحتطاب وقلع الشجيرات الطبيعية لحرق الحجارة وصناعة الجبس.

- من المشاكل التي اعترضت المستغلين الجدد ما دفع ببعضهم إلى بيع جزء من القطيع من الماعز والضأن والإبل، فحوالي ٧٥٪ من الماعز والضأن وحوالي ٩٠٪ من عدد الإبل تعرضت للبيع بسبب الاحتياجات الجديدة للمسكن الجديد.

ولمواجهة بعض هذه المشاكل ظهرت أشكال من التشارك بين المستغلين الفلاحين المقيمين برجيم معتوق وبين المتغيبين. كما تم اعتماد تقسيم العمل داخل نفس العائلة كأن يهتم البعض بتربية الماشية والبعض الآخر بالغراسات.

ولضمان فرص النجاح في الواحات المنجزة بين سنتي ١٩٩٠م و١٩٩٥م اعتمدت طريقة جديدة تمثلت في مبادرة الدولة (الديوان) بالالتزام بإنجاز كل عمليات التهيئة من غراسات وغيرها على أن لا تسلم المقاطع إلا بعد خمس سنوات من الغراسة، أي مع بداية الإنتاج وخلال هذه المدة (خمس سنوات) يعطى المنتفعون أولوية العمل بالأجر وتساعدهم الدولة مساعدة فنية بالتكوين في مجال العمل

الفلاحي الواحي وبعد ذلك يعطى كل فلاح قطعة تمسح ١,٥ هكتار من النخيل ومسكنًا. وقد اعتمدت هذه الطريقة من أجل ضمان أكثر ما يمكن من فرص النجاح للفلاحين مع بداية الإنتاج.

الصعوبات الطبيعية: يمثل هبوب الرياح الرملية على منطقة المشروع أحد أهم الصعوبات المناخية، فالمنطقة مجاورة للكثبان الرملية المتحركة للعرق الشرقي الكبير. كما يساهم الموقع الجغرافي في جعل منطقة المشروع بعيدة نسبيًا عن مركز ولاية قبلي (١٣٠ كلم) حيث تتركز الهياكل الإدارية والفنية للمشروع.

ويمكن تلخيص أهداف بعث مشروع رجيم معتوق في:

١- الأهداف الإستراتيجية: وتتلخص في الرغبة في استغلال المناطق الصحراوية وتعمير المنطقة الحدودية وتثبيت الحدود ومراقبتها.

فضلا عن الرغبة في تنشيط الحياة الاقتصادية في منطقة الجنوب الغربي وخلق مراكز جديدة بعد استفحال الأزمة الفلاحية بمنطقتي الجريد ونفزاوة.

٢- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: وتتلخص في الرغبة في تحسين ظروف عيش السكان المستقرين حول واحة رجيم معتوق وتطوير الإنتاج الفلاحي بالمنطقة وخصوصًا في مجال إنتاج التمور، فضلًا عن العمل على خلق مواطن رزق لسكان المنطقة والتخفيف من الضغط على المراكز الحضرية والواحات القديمة وتعويضها واستغلال الموارد المائية المتوفرة في المنطقة.

د) نشأة قرية رجيم معتوق

النشأة والتطور: رجيم معتوق اسم قديم نسبيا لمنطقة رعوية تعودت قبيلة غريب على الرعي فيها. أُنشئت العمادة عام ١٩٨٢م بعد تجمع بعض العائلات واستقرارها حول واحة حديثة إثر حفر بئر عام ١٩٧٧م.

وتتأتى ملكية الدولة للأراضي الفلاحية المقام عليها المشروع من قرار تفويت في ٣٠٠ هكتار صادر عن مجلس التصرف في الأراضي الاشتراكية لمجموعة غريب من معتمدية الفوار (هو نوع من المجلس القبلي في ثوب جديد له طابع استشاري) لفائدة ديوان الأراضي الدولية[٤٨] أما القسط الثاني للمشروع والمتوقع توسعته عليه فيشمل ٤٠٠٠ هكتار منحت للدولة بصفة مجانية، ويتولى ديوان تنمية رجيم معتوق إحياء هذه الأراضي الدولية[٤٩].

إن قرية "الرجيم" لم تنشأ في البداية مثل قريتي "فردوس" و"نصر"، فقد أنشأها الأهالي بجوار الواحة وحول المرافق التي أنشأتها الدولة لصالحهم. وقد اعتمد السكان في ذلك طريقة "الكمر" (سقف البيت بالمواد المحلية بطريقة مقوسة)، واستعملوا الحجارة معتمدين على تقاليد التضامن في البناء "التويزة" أو "الرغاطة" (شكل تعاوني وتطوعي في إنجاز الأعمال المكلفة).

السكان والسكن: يقدر عدد سكان تجمعات رجيم معتوق مجمعة في سنة ٢٠٠٢م نحو أربعة آلاف نسمة مقسمة كما يلي: الرجيم ٢٦٠٠، النصر ١٠٠٠، فردوس ٤٠٠، وكما يبلغ عدد سكان المنطقة موسّعة سنة ٢٠٠٥م حوالي ١٠ آلاف نسمة. ويقدر عدد العائلات نحو ٨٠٠ عائلة تقريبًا، دون اعتبار نحو ٣٠٠ عامل يأتون يوميًا للعمل من المناطق المجاورة، وخاصة من "المطروحة" التي قدر عدد

---

(٤٨) كان ذلك طبقًا لمحضر المجلس المذكور المؤرخ في ١٦ مايو ١٩٨٤م وتبعًا لعقدة البيع المبرمة بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٨٤م بين رئيس مجلس التصرف لمجموعة أولاد غريب والرئيس المدير العام لديوان الأراضي الدولية.

(٤٩) أحدث هذا الديوان بموجب الفصول من ١٠٤ إلى ١٠٩ من القانون عدد ١٤٥-٨٨ لسنة ١٩٨٨م المتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٩م.

سكانها بنحو ٥٠٠ نسمة. ويضاف إلى هؤلاء نحو ألف من المتواجدين في المنطقة بسبب عرضي أو مؤقت مثل أفراد الجيش والأمن والسجن والموظفين والفنيين وغيرهم. وقد تم تزويد المنطقة تدريجيًا بالماء الصالح للشراب بداية من عام ١٩٨٩م بالنسبة لقرية الرجيم ثم في ١٩٩٨م بالنسبة لقريتي الفردوس والنصر. كما تم إمداد القرية بالكهرباء في فترة مبكرة.

هـ) مقاربة مفاهيمية للمحلي

يجدر بنا قبل تحليل الصورة التي يتكون بها المجتمع المحلي في رجيم معتوق كنموذج متميز وجلي في مجموع نماذج البناء الاجتماعي، أن نخصص جزءًا من البحث في المسألة المفاهيمية، فإذا كان مفهوم "المحلي" بحاجة إلى التأصيل والتدقيق السوسيولوجي بسبب قلة اهتمام هذا الحقل بالريف ميدانيًا وواقعيًا، فإن مفهوم "المجتمع المستحدث" يبدو أكثر إلحاحًا في هذا البحث لأن هذا الاصطلاح لم يحظ بأية مقاربة علمية أو منهجية في شتى مباحث العلوم الإنسانية والاجتماعية سواء في تونس أم في المغرب العربي عامة. ويمكن تعميم هذا الحكم على العالم العربي إذا ما استثنينا بعض الكتابات المتميزة التي ظهرت في مصر خلال عقدي الستينيات والسبعينيات[٥٠].

إن تناول مفهوم "المجتمع المحلي" يثير لدى الدارس أبعادًا كثيرة ترتكز على تساؤلات عميقة تحددها علاقات الجزئي بالكلي وتفاعلات الماضي مع الحاضر وترسخها التصورات المحيطة بها في كل سياق يطرحها.

ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في العناصر التالية التي تشكل جملة في الافتراضات ذات العلاقة التكاملية:

---

(٥٠) مدبولي (جلال) المجتمعات الريفية المستحدثة، تخطيطها وتنميتها، ط١، القاهرة، ١٩٧٩م.

• إن المحلي يرتبط بجملة من التصورات الفكرية والسياسية والثقافية، أي أن الاهتمام بالمحلي مرتبط بالسياسي وبتجارب التنمية المتعددة.

• إن المحلي يتموضع عادة في درجة دنيا بعد الوطني والجهوي وخاصة في التجارب الأولى للتنمية.

• إن المحلي لم يظهر ضمن مشاغل التنمية إلا بعد فشل المركزي والشمولي، فهو لم يظهر كفضاء يحظى باهتمام المخططين والدارسين إلا كردة فعل على تأزم العلاقة في المركز وهكذا فقد ظهر المحلي مرتبطًا بسياقات عالمية لمقاومة الجهوي والتقسيم الجديد للأدوار.

• إن المحلي بدوره فضاء متغير ومتحول بسبب خضوعه لعدة إستراتيجيات ولتعدد المتدخلين فيه (الدولة - الأفراد - المقاولون...).

فمنذ بداية الثمانينيات أصبح المحلي في عديد من البلاد العربية يحتل تدريجيًا الأهمية في واجهة الأحداث، سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى تدخلات الفاعلين الدوليين في برامج الدولة، دراسة أو تمويلًا أو تدريبًا أو تخطيطًا. وقد ارتبطت هذه الأهمية في المستوى الوطني بعمليات مراقبة المجال وتنظيمه. "فقد جاء هذا الظهور للمحلي كردة فعل على فشل البنيات الجهوية والوطنية أحيانًا، كما جاء بسبب أزمة التنمية الشمولية والخلط الحاصل في النماذج المتبعة والمطبقة أحيانًا أخرى".

ومن المشاكل المنهجية التي تعترض الدارس، مشكل تعميم النماذج التنموية على المجتمعات المحلية دون اعتبار للفروقات والخصوصيات، وهو يعتبر بنظر بعض الدارسين السبب الأساسي في فشل تلك النماذج المطبقة. نلمس هذه المشكلة حينما نتمعن في أساليب ومناهج وطرائق تدخل الهيئات الأجنبية الدولية والإقليمية في برامج تنمية الأرياف المغاربية، وهي أساليب لا تخلو من الإسقاط إن لم نقل من

"التدخل الفوقي" أو "الاستعلاء الذي يظهر مثلًا في الحرص على إحلال قيم يتصور أنها غير موجودة بالمجتمع المحلي. وهذا ما نلمسه في مقولات التنمية بمنهج المقاربة بالمشاركة "Participative approach Approche Participative".

و) مفهوم المجتمع المستحدث

المجتمع المستحدث، باعتباره مجتمعًا محليًا، هو مجتمع مبرمج (Société-Programed society- Programmé) وهو كيان مخطط له، وهو بطبيعة تكوينه مجتمع اصطناعي (Société Artificielle - Artificial society). وتعتبر هذه المصطلحات حديثة نسبيًا في الاستخدام الاجتماعي. والمجتمعات المستحدثة (The new planned communities) ظهرت في عدة مجتمعات حديثة وبشكل متنوع باختلاف دوافع نشأتها وتباين وظائفها، ورغم أن هيلري (GH Hillery) كان قد قام بعرض نحو مائة تعريف للمجتمعات المحلية، خصص عددًا منها لتعريف المجتمع المستحدث، فإن العالم لم يشهد نماذج متطورة وتجارب متنوعة في تخطيط المجتمعات المحلية المستحدثة إلا مع توطد أقدام الدولة الوطنية كما حصل في بعض التجارب "الاشتراكية" بالصين ومصر ويوغسلافيا والجزائر وغيرها في فترة الستينيات والسبعينيات، وخاصة مع انتشار تجربة "التسيير الذاتي" و"القرى الزراعية الاشتراكية". كما تمثل التجربة الاستعمارية الاستيطانية القديمة في العهد الاستعماري القديم والجديد (مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وقرى الكيبوتز والمستوطنات) أمثلة ملائمة لاستحداث المجتمع المحلي، رغم غلبة البعد الأمني فيها على البعد الاجتماعي والاقتصادي. وتمثل تجمعات الزردة في تونس شكلًا من التجمع المؤقت.

يقوم المجتمع المستحدث عادة على عمليات التفاعل الاجتماعي المستجد أكثر مما يقوم على مكتسبات الماضي وتراث الجماعة التالد. وتحتوي عمليات التفاعل على

اتجاهات وممارسات تتميز بالتركيز والانتشار كعمليات التساند والاعتماد المتبادل والتعاون الوظيفي والمشاركة المبرمجة. والسائد في دراسات المجتمع المستحدث التفسير الأيكولوجي والاقتصادي بما أغفل العديد من الاعتبارات التي يرتكز عليها بناء المجتمع المحلي كالأبعاد الثقافية والنفسية والاجتماعية(٥١). وهذا ما لاحظناه خلال زيارتنا لمشروع رجيم معتوق وعندما اطلعنا على الوثائق المتعلقة به.

ويستند إحداث المجتمع المحلي الاصطناعي إلى عملية إعادة صياغة وتنظيم القوى البشرية والموارد الطبيعية، من خلال مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من السكان تجمعهم رابطة جغرافية وطبيعية واجتماعية(٥٢)، ومن خلال القيام بوظيفة محددة، أما أنماط المجتمعات المحلية المستحدثة فهي تختزل في نمطين أساسيين هما:

النمط التلقائي (Le type spontané- Spontaneous type): ويتم عبر عمليات الدفع والجذب وتعمل في تأسيسه عوامل مستقلة عن بعضها البعض ومثاله تجمعات اللاجئين والمهاجرين في الأحياء الهامشية ومدن الصفيح ومشروعات الإسكان العامة. وتلعب المبادرة الفردية دورًا أساسيًا في قيام هذه التجمعات وتطورها. ويعد هذا النمط الأكثر انتشارًا في العالم.

النمط الموجه (Le type planifié; Planified type): وهو نمط يعتمد على التخطيط والبرمجة، ويهدف إلى تحقيق وظيفة أو عدة وظائف تعتمد على الإدارة والرقابة والتنظيم. ومثاله توطين المهجّرين في المخيمات وقرى الاستصلاح الزراعي وتوطين البدو... إلخ.

---

(٥١) يشير عالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم إلى أن أصل البناء الاجتماعي يقوم على مفهوم التشكل (Morphologie) وهي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات.

(٥٢) انظر محيي الدين صابر ولويس مليكة في: البدو والبداوة، ص ٧٩.

ز) تطبيقات النمط التلقائي والنمط الموجه على مشروع رجيم معتوق

النمط التلقائي للقرية: تمثل قريتا رجيم معتوق والمطروحة نموذج القرية التلقائية التي رغم بدايتها المبرمجة فقد تحولت إلى نمط متوسع وحر.

قرية الرجيم: تختلف هذه القرية الأم عن القرى الأخرى المحدثة وفق تصميم هيأت فيه المساكن والمرافق بشكل مسبق. ويتميز السكن بطابعه الفوضوي وتوسعه المستمر بسبب تلقائية البناء واتباعه أسلوب المرحلية، ويلاحظ الدارس غلبة الطابع الريفي في التخطيط وفي الوظائف حيث تحيط الزرائب بالمساكن بما يوحي بعدم تخلي "الفلاحين الجدد" عن تربية الماشية، وقد استفادت بعض العائلات من إعانات تحسين المسكن بواسطة قروض وخاصة تلك المتضررة من النشعيات.

أنشأت المساكن بعيدة نسبيًا عن بعضها البعض. وتعتمد أغلب العائلات الوافدة من غير المنتفعين على الكراء، وتوجد بالقرية طريق دائرية معبدة تربط بين أطرافها كانت قد أنجزت عن طريق الصندوق الوطني للتضامن يبلغ طولها نحو ٢ كم. وتمثل الكثبان الرملية الزاحفة تدريجيًا من الجهة الجنوبية حاجزًا يمنع من التوسع العمراني بذلك الاتجاه.

قرية المطروحة: تقع هذه القرية على نحو ٢٠ كم غربي رجيم معتوق وعلى مسافة قريبة جدًا من الحدود الجزائرية. ويربطها الطريق المعبد المحاذي للحدود بمعتمدية حزوة من ولاية توزر. أنشئ مشروع واحة المطروحة في الثمانينيات (سنة الغراسات ١٩٨٨م، سنة التوزيع ١٩٩٣م) وينتفع به نحو مائة أسرة على ١٠٠ هكتار موزعة بمعدل هكتار واحد لكل منها. ويتمتع السكان بالمسكن وبجملة من الخدمات الأساسية التي وفرها لهم المشروع. لكن الظروف الطبيعية الصعبة جعلت عدد

السكان غير مستقر بسبب المغادرة إلى المناطق الأصلية التي جاءوا منها مثل الفوار والصابرية وبشني وغيدمه وجرسين وحزوة وغيرها، وقد بينت الدراسة الميدانية أن نحو ٢٠ من المحوزين قد باعوا مقاسمهم بثمن يتراوح بين ١٥٠٠ و٣٠٠٠ دينار للمقسم الفلاحي الواحد لأشخاص خارجين عن تقديرات المشروع وضوابطه. ورغم إغراءات التمليك، حيث يتحصل الفلاح على قطعة أرض فلاحية منتجة ومنزل وقرض بثلاثة آلاف دينار فإن انسحاب "الديوان" التدريجي وانقطاع المنحة عنهم ساهم في استفحال ظواهر البيع والكراء والتغيب. ويلاحظ الدارس تدهورًا مستمرًا في هذه الواحة لأسباب عديدة منها نقص الماء وضعف مردودية الأرض بسبب التصحر.

النمط الموجه للقرية (القرى المتكاملة): تمثل قريتا النصر والفردوس نموذجا حديثًا للقرية المبرمجة التي يطلق عليها القرية المتكاملة باعتبارها تخضع في عملية الإنشاء إلى رؤية شمولية تجمع بين توفير المسكن وتهيئة الطرقات وإنجاز المرافق والخدمات الأساسية. وقد أنجزت كل منهما بجوار واحة حديثة لا يفصل بينها وبين القرية سوى الطريق الرئيسية المعبدة الرابطة بين الرجيم والمطروحة ثم حزوة.

قرية النصر: بدأت قرية النصر بمدرسة ابتدائية (١٩٩٦م) ومستوصف و٤٨ مسكنًا لم يتم استغلالها في البداية بسبب تأخر عملية الاستقرار ولعدم تزويدها بالكهرباء إلا في عام ١٩٩٦م. وقد عرفت المدرسة الابتدائية في البداية بعض الاضطرابات في أداء وظيفتها، بسبب نقص في عدد التلاميذ، مما أدى إلى الجمع بين عدة مستويات في الصف الواحد. قلم تنتظم الدراسة فيها إلا في عام ١٩٩٧م بالنسبة للأقسام الأولى. لكن قرية النصر ما فتئت أن تحصلت على كل المرافق وفي وقت وجيز

بما جعلها تنافس قرية الرجيم. وتتميز مساكن القرية التي ازداد عددها ليصبح ٢٩٠ مسكنًا بالتنظيم والتلاصق مع وجود ساحات وشوارع شاسعة ومحكمة التخطيط.

قرية الفردوس: تم إنشاء هذه القرية سنة ١٩٩٨م وقد أقيمت بجوار واحة حديثة تتكون من قسمين اثنين، وبدأت عمليات الاستقرار بطيئة ثم توطدت عمليا سنة ٢٠٠٠م. تحظى هذه القرية مثل قرية النصر ببنية أساسية متكاملة تتمثل في مدرسة ابتدائية بلغ عدد تلاميذها عام ٢٠٠١م نحو ١٢٠ تلميذًا (٢٠٠٠ = ٦٣ تلميذًا) كما تحتوي على مستوصف يؤمه سكان القرية عند الحاجة. وتعد قرية الفردوس أكبر قرى المنطقة بسبب ارتفاع عدد العائلات الفلاحية المستقرة بها والذي يقدر بـ ٤٨٠ عائلة يؤمون نفس العدد من المساكن.

٧- الفلاح الجديد والتنظيم الاجتماعي

أ) المنتفعون

ينحدر المنتفعون والمستفيدون من مشروع رجيم معتوق من أصول اجتماعية متقاربة من حيث مستوى العيش والمنشأ والعمر، فالأولوية تعطى في العادة إلى أشخاص ينتمون إِثْنِيًّا إلى قبيلة غريب وإداريًا إلى معتمدية الفوار من ولاية قبلي مع إعطاء فرصة للمرشحين من ولاية توزر المجاورة. ورغم أن معايير الانتداب في صفوف المنتفعين لا تحترم بشكل صارم إلاّ أن المسطرة المتداولة في الإدارة (المعتمدية) تنص على ضرورة أن تتوفر الشروط التالية: ابن فلاح - فني فلاحي - ليس لديه ملكية - شاب أو كهل - الانتماء إلى المنطقة.

ويتراوح متوسط أعمار هؤلاء الفلاحين بين ٣٥ و٤٥ سنة: فهم يمثلون عائلات ناشئة لكنها عديدة الأفراد، وتتكون نسبة هامة منهم من الشبان العزاب. أما

من الناحية المهنية فهم فـي غالبيتهم كانوا يعيشون حالة بطالة وأصبحوا يعملون بحضائر الديوان ومنهم بعض الإناث. ويمثل حضور القرابة مـن خلال انتشار الزواج الداخلي والتضامن والرغبة في التجاور أحد أهم خصائص هذه الفئة الوافدة على المنطقة(٥٣).

ب) علاقة عملية الإعمار الصحراوي بالعوامل البيئية والاجتماعية

رغم أن عملية الإعمار في المنطقة قد غلب عليها الطابع الحكومي إلا أن المرحلة القادمة يتوقع أن تطرح بعض المشاكل المتعلقة بعدم توفر مواد البناء في منطقة المشروع وارتفاع تكلفتها بسبب بعد القرى الجديدة عن المراكز الحضرية. أما الجوانب الاجتماعية المتعلقة ببنية العائلة والتي تحافظ على رصيد علائقي قبلي لا يستهان به سوف تطرح آجلا بعض مشكلات الفضاء ووظيفية المسكن في ظل روابط أسرية متينة ومرشحة لتجميع الأسر المتفرقة بفضل إغراءات العمل بالواحات المحدثة. ومن جهة أخرى تفيد الدراسة الميدانية أن السكان الجدد يشعرون بنوع من التضايق بسبب ضيق حجرات المسكن المسلّم لهم وعدم ملاءمته لعاداتهم الغذائية واحتياجاتهم اليومية (إعداد بعض الأكلات - تربية الماشية - صناعة الملابس والأغطية...).

وإذا كان الآجر كمادة أساسية قد هيمن على مقاولات البناء ليس في منطقة المشروع فقط وإنّما في الجنوب عامة فإن عملية الاستعاضة عنه بمواد محلية ملائمة (الجبس والحجارة) تبدو فكرة قابلة للتنفيذ إذا ما توفرت الإمكانيات ودرست الآليات، لقد بينت التجربة أن الآجر يتسبب في تسريب الحرارة في فصل الصيف كما

---

(٥٣) ينص عقد التسويغ على انتفاع المتسوغ للمقسم الفلاحي والمسكن لمدة ٤٠ سنة، مبلغ الكراء السنوي هو ١٢٠ دينارًا تدفع بحساب ١٠ دنانير كل شهر لدى القابض الجهوي للمالية ويرفع معلوم الكراء سنويًا بنسبة ٥٪.

يتسبب في تسريب البرودة في فصل الشتاء. وقد يساعد استعمال بقايا النخيل من الجريد في حل هذه المشكلة خصوصًا في مجال استخدامه في حرق الحجارة لصنع الجبس والجير، فضلًا عن أنه مستعمل محليًا وبشكل واسع في المنطقة في بناء الزرائب والأكواخ.

ج) التنظيم الاجتماعي

لقد أدت الحركة السكانية المنبثقة عن المشروع بأبعاده القديمة (رجيم معتوق ١ و٢) والحالية (النصر والفردوس) والمنظورة (قرية السلام)، إلى تطور سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، لا يفتأ في الظهور مع ازدياد عدد السكان وتضاعف النشاطات الفلاحية وتدخلات الدولة، فضلًا عن انتشار فروع المنظمات الوطنية كالاتحاد النسائي ومنظمة التربية والأسرة وغيرها. ورغم حركية هذه التنظيمات، فإنها لم تستطع بعد تأدية الأدوار المنتظرة منها بسبب نقص في تقاليد العمل الجمعياتي والتخوف والشك في مصداقية التمثيلية والانتخاب في هذه الهياكل، فإن إحلال تقاليد جديدة للتنظيم في مجتمع حديث النشأة في تكوينه ويتميز بطابعه الاصطناعي، لا يزال بحاجة إلى المزيد من الوقت للحكم على فاعلية نشاطاتها ما دام الفاعلون أنفسهم لا يزاولون في طور البحث عن استقرار غير معهود.

إن تطور الحركية السكانية بالمنطقة ينبئ بخلق تجمع سكاني هام وغير معهود ولا مألوف في هذه الجهة الحدودية، فالازدياد المطرد لعدد التجار وتنوع السلع المعروضة في السوق الأسبوعية برجيم معتوق (يوم السبت)[٥٤]، يدل دلالة واضحة على حركية العرض والطلب في المواد الاستهلاكية وبداية تشكل مركز للتبادل

(٥٤) السوق الأسبوعية في رجيم معتوق في يوم السبت، باعتبار أن السبت والأحد هما يوما راحة بالنسبة لحضائر الديوان. وقد تم اختيار هذا اليوم بدقة تتناسب مع أيام السوق في المدن المجاورة (الفوار: الجمعة).

الاقتصادي. ومع ازدياد التوجه نحو الاستقرار، يزداد الطلب وتتنوع الاحتياجات. غير أن تهيئة المشروع السكني، كما يبدو، لم تتوقع انبثاق احتياجات خدمية ومنها الحاجة إلى تخصيص فضاءات للمقاهي والدكاكين والحمامات والحلاقين وغير ذلك من الاحتياجات الأخرى التي تنبثق عادة عن نمو التجمعات السكنية وتولد وظائف جديدة فيها. إن المنطقة أضحت بحاجة إلى التفكير في ما سيصحب النمو الديمغرافي والامتداد السكني وتطور النسيج العمراني من تعقيدات لم يحسب لها حساب، فالمنطقة مرشحة في المرحلة القادمة إلى التحول إلى مجال عمراني حر يصعب الإبقاء عليه ضمن حدود الإطار المبرمج والمراقب، ذلك أن عملية المراقبة والتحكم في الفضاء العمراني لم تستطع الصمود في المناطق الحضرية حيث يوجد مركز الإدارة، فما بالك في فضاء تخومي حدودي يصعب فيه التحكم في إستراتيجيات فاعلين هم أقرب بعاداتهم وتوجهاتهم إلى ثقافة التنقّل والتبدي. وإن لفي الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين دراسة وتحسيسًا، ما يمكن أن يساعد على حل هذه الإشكاليات.

الخاتمة

لعل هذا الكتاب سيساهم في ملء بعض من الفراغ المعرفي القائم حول الأرياف العربية بعد تجارب عرفتها خلال أكثر من نصف قرن من التغيير والتحديث. ولا شك أن هذا الجهد المتواضع لن يفي بالغرض كاملًا، إلا أنه مع ذلك يمثل لبنة من لبنات بناء المعرفة حول المجتمع العربي المعاصر الذي لا يزال يشكو من عديد من النقائص في مجالات التحليل والتفسير والرصد والمقارنة.

كما أن ما ورد في طيات هذا الكتاب من فصول حاولت التعمق في واقع القرية والريف العربيين سيساعد الباحثين على فتح آفاق جديدة لهذه الأرياف وسيشجعهم على خوض غمار البحث حول واقع لم يعد مجهولًا، واقع أفرز باحثيه وتوفرت مادة بحثه لكن ينقصه التحليل والدراسة.

إن مكانة الريف العربي هي مكانة تاريخية لا محالة، فبفضل ما يلعبه هذا الفضاء الشاسع من أدوار هامة في الحفاظ على هوية المجتمع العربي وفي تثمين إنتاج جزء هام من خيراته. وهي مكانة تدفع إلى مزيد متابعة التحولات التي يمر بها الريف العربي في أيامنا. بفضل ذلك أصبح الريف العربي متنفسًا للفضاءات المغلقة والمختنقة كما أصبحت القرية مجالًا خصبًا للاستجمام والترفيه والإنتاج. غير أن ما يحصل للمتابع

الحصيف للشأن الريفي العربي من قلق وحيرة إنما مرده جملة المخاطر التي لا تنفك هذه القلاع الجغرافية والثقافية تتعرض لها. وهي مخاطر التصحر ومخاطر الإدماج القسري بالتوازي مع مخاطر امتصاص واستنفاذ ثروات الأرياف وإلحاق منتجاتها المتبقية بأسواق العولمة واستباحة أسواق القرى بطريقة جشعة. وتزيد الصورة قتامة باختراق القيم الوافدة من وراء البحار للقيم المحلية العربية بطرق فجة وعنيفة. ومما يزيد الوضع إرباكًا ما تعكسه هذه العملية من اختلالات على شخصية الريفيين وأهل القرى وهو ما يذكرنا بمآسي الاقتلاع والاجتثاث التي حصلت في الأرياف الجزائرية بُعيْد الاحتلال الفرنسي والتي عبر عنها كل من بيار بورديو وعبدالمالك صّياد بدقة في دراساتها العلمية.

وعلى كل حال فبقدر ما تشير الدراسات السوسيولوجية الجادة إلى إيجابيات انفتاح الريف العربي وتحقيق اندماجه في الفضاءات الأوسع بقدر ما يدفعنا الإحساس المعرفي بحميمية الريف واكتنافه لما تبقى من روحانية الشرق وعبق الأعماق إلى التخوف على مصير إنسانية الريف العربي التي هي لا محالة جوهر ومستقبل المجتمع العربي.

وعلى كل حال، وفي ظل غياب دراسات مسحية معمقة للأرياف والبوادي العربية المعاصرة، فإن هذا الكتاب حاول لملمة بعض جوانب الموضوع وتسليط الضوء على مشكلات الريف العربي رغم تنوعه واختلافه.

ولن تتوفر الصورة المكتملة حول هذا الكيان المهدّد إلا عبر وجود مؤسسات أو مراكز بحث أو هيئات علمية تمتلك من الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية ما يؤهلها لإجراء دراسات مسحية وأخرى مقارنة بين الأرياف في البلاد العربية مغربًا ومشرقًا، فالمنطقة العربية واسعة المساحة متنوعة المناخ، فضلًا عن أنها ثرية بالتجارب غنية بالأنماط ولكنها فقيرة من حيث الدراسات.

ويكفي الباحث أنه حاول الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع مصرحًا حينًا وملمِّحا حينًا آخر، معمقًا التحليل فيما تمكن من معرفته وجمع المادة العلمية حوله، وفاتحًا آفاق البحث لجوانب نبه لأهميتها ووجّة النظر إلى ضرورة إجلاء الصورة حولها.

ورغم شحّ المعطيات حول واقع هذه الأرياف، ورغم ندرة البيانات حولها، فيكفي الباحث شرف إثارة إشكاليات الريف العربي وطرح موضوع القرية العربية وبقايا البادية للنقاش من جديد وبأفق توحيدي تأليفي بعيدًا عن آثار وانعكاسات التجزئة والانقسام التي عملت العوامل السياسية بالأساس على تعميقها خلال انهماك الدول القطرية على مدى أكثر من نصف قرن في عمليات الإصلاح والبناء الوطني والتنمية بطريقة لم تراع ما لهذا الفضاء الممتد من التكامل والترابط عبر التاريخ.

كما أن هذه العمليات لم تؤطرها دراسات جادة ومعمقة حول واقع الأرياف في المنطقة عبر تاريخ طويل من المعاناة والإهمال والإقصاء، إقصاء مزدوج: ظلم الاستعمار الذي قسم المناطق وقطع أوصال المجموعات المتجاورة والمتصاهرة ورسم الحدود على الورق دون مراعاة الوشائج والروابط وهو ما لا تزال تشهد عليه الحالة المعقدة للمناطق المسماة "حدودية"، وإقصاء "ذوي القربى" من نخب الاستقلال التي انهمكت في معالجة قضايا المدينة والتحضر على حساب قضايا الريف الذي كان قد ساهم بشكل كبير في إجلاء الاستعمار حينما احتضن آخر المعارك الوطنية ضده، واستمر في تزويد البلاد والعباد ،في كل الأقطار العربية، بالغذاء وبالموارد الأخرى ولا يزال. فمتى سيتحقق التوازن الجهوي (المناطقي) على أرض واقع ما فتيء أبناؤه المهاجرون يشاركون في إهماله ويستمرون في نكران فضائله عليهم.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

- القرآن الكريم.
- **البرزلي**: جامع مسائل الأحكام، ج١.
- **الونشريسي**: المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.
- **الزركلي ، خير الدين**: شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، دار القلم، بيروت، ١٩٧٠م، ج١.

ثانيًا: المراجع العربية

- **آل سعود، الأميرة موضى بنت منصور بن عبدالعزيز**: الهجر ونتائجها في عصر الملك عبدالعزيز، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣م.
- **أبو علية، عبدالفتاح حسن** الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦م.

● **بوطالب، محمد نجيب:**

- الفلاحة والمجتمع الريفي، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٥م.
- الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية، دار المعارف سوسة، تونس، ١٩٨٩م.
- سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الظواهر القبلية والجهوية في المجتمعات العربية المعاصرة، دراسة سوسيولوجية مقارنة للثورتين الليبية والتونسية، قطر، ٢٠١٢م.
- القبيلة التونسية، من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، طبعة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ٢٠٠٣م.

● **بركات، حليم:**

- المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦م.
- المجتمع العربي المعاصر، دراسة اجتماعية استطلاعية، م.د.و.ع، بيروت

● **التليلي، جلال:**

- صورة الريف في البرامج التعليمية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس، ١٩٩٧م، (تحت إشرافنا).
- "صورة الريفي في الثقافة الشعبية والثقافة المدرسية" في مجلة "الكراسات التونسية" العدد ١٨٠، ٢٠٠٢م.

● **القلقشندي**، الأعشى: عن مجلة المجمع العلمي العراقي "الريف والسواد"، سنة ١٩٨٨م.

- **حمدي، أونينة** : "صورة الريف والريفيين ما بين صورة الأرض وعلم المسالك" (نص مرقون)، تونس ٢٠٠٢م.
- **السرياني، محمد محمود**: الهجرة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ، مجلة كلية التربية، جامعة أم القرى.
- **الشمالي، محمد بن مصلح**: "الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية"، كتاب الندوة العلمية الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية، ج٢، ١٤١٢هـ.
- **الشامخ، أحمد بن عبدالرحمن**: "استيطان البدو في إقليم الخرج بالمملكة العربية السعودية"، ترجمة محمد عبدالرحمن الشرنوبي، نشر بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٤.
- **السّيف، محمد بن إبراهيم**: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م.
- **السكران، محمد بن سليمان**: الهجرة الريفية، الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية (ملحق عرضه موقع "ملتقى الاجتماعيين").
- **الدسوقي، عاصم**: "الريف المصري، تغيّر في "وجهات نظر"، عدد ٥٦، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م.
- **الشعلان، فرحان الأسمر**: قبيلة الرولة وبناء الدولة في المجتمع السعودي المعاصر، رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس.

● **الجاسر، حمد**: "البادية"، مجلة اليمامة، العدد ١٢، يوليو ١٩٥٤م، السنة الأولى.

● **الحارثي ساعد، العرابي**: الملك عبدالعزيز، رؤية عالمية، ط٣، القمم للإعلام، ١٩٩٨م.

● **لوجلي صالح الزوي**، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨م.

● **التير، مصطفى عمر وسليمان، مانه ومحمد ،الزرقاني**:

- أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الجديدة، بيروت، معهد الإنماء العربي.
- اتجاهات التحضر في المجتمع العربي ١٩٨١م.

● **ديوان أصدقاء المغرب**، مقدمة في السوسيولوجيا القروية... السوسيولوجيا المغربية (ملف ٦ يونيو ٢٠١١م) مقال إلكتروني: http://groups.google.com/group/foyad61/ .

● **روبرت، ريدفيلد**: المجتمع القروي وثقافته، ترجمة مجموعة من الأساتذة، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

● **محمد، بن حسن**:

- القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع، تونس، ١٩٨٦م.
- المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج١، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩م.

● **عروس، الزبير**:" مدخل إلى تاريخ وواقع الممارسة السوسيولوجية: المدرسة المغاربية نموذجًا "في" المستقبل العربي "العدد ٤٠٠، حزيران يونيو ٢٠١٢م، ص١٢٤.

- **نخبة من الباحثين**: حضارة العراق، ج٣، البدراوي، عدنان، نشأة القرى العراقية الأولى، ضمن كتاب "المدينة العراقية" جامعة بغداد، ١٩٨٥م.
- **كراتشكفسكي، أغناطيوس**: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، نقله عن الروسية صلاح الدين هاشم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
- **عاطف، غيث**:

– دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧م، ط١.

– التغير الاجتماعي في المجتمع القروي دراسة في محافظة الدقهلية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

- **حامد، عمار**: التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية سلوا، مترجم، دار ١٩٩، ط٢، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧م.
- **عيسى المحمد، البجاحي**: محاضرة ألقيت يوم ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩م بمركز الجهاد للدراسات التاريخية وعنوانها "القصور والطرق لمن يريد جبل نفوسة من طرابلس" وهو كتاب طبع بالعربية سنة ٢٠٠٥م من قبل المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية والأصل بالفرنسية كان قد طبع عام ١٨٩٨م.
- **موسى إبراهيم، زلوم**: "مظاهر التحديث في قرية محروقة: دراسة امبيريقية" رسالة الماجستير، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، طرابلس، ١٩٩٢م.
- **فريحة أبو بكر، الزواوي**: التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي: قرية زلة نموذجًا "رسالة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية سرت، ٢٠٠٨م.

- **كامل، عزالدين**: "الإصلاح الزراعي، نظرة تاريخية"، في وجهات نظر "عدد ٥٦"، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م.
- **سلمى، التريكي**: الأسواق الأسبوعية بالشمال العربي، دراسة سوسيولوجية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، ٢٠١٠م تحت إشرافنا.
- **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، عدد ٧، ص٤٣ بدون تاريخ.
- **مدبولي، جلال** المجتمعات الريفية المستحدثة، تخطيطها وتنميتها ط١، القاهرة، ١٩٧٩م.
- **السكران محمد ومنير صديق**: "الهجرة الريفية الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية". مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ٢٠١٠م.
- **المملكة العربية السعودية، حقائق وأرقام، ط١، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية**، جدة، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
- **أعمال ندوة "التنمية الريفية**: نحو إستراتيجية شاملة للتنمية" الجمعية الجغرافية السعودية، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
- **فقيه، هناء**: التحضر وأثره في تغير بناء الأسرة السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، سلسلة البحوث والدراسات، رقم (١٠٢)، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

ثالثًا: المراجع الأجنبية

- **Berque J**: Les Nawazil du miyar Al-Wazzani, Rabat, 1940.
- **Bernard Kayser** :
- la Renaissance rurale, sociologie des campagnes du monde occidental, Paris, Armon Colin, 1990.
- **Mendras Henri:**
- La fin des Paysans, éd. Actes du Sud, .1984. Paris, Badel
- Sociologie rurale, Institut d'Etudes Politiques de Paris, Amicale des élèves, (1963-1964) et (1967-1968).
- Sociologie de la Campagne Française, Que sais-je ?, n°842, Paris P.U.F, 1959 (réaction, 1965).
- Sociologie rurale : notions, générales et S. du changement, Institut des Hautes études de droit rural et d'économie agricole (IHEDREA).
- « Sociologie du milieu rural », dans : Georges Gurvitch (dir], traité de sociologie, paris, P.U.F, 1958, (2 volumes).
- « objet, méthode et organisation de la sociologie rurale » in, Economie rurale, n° 47, 1961, p p 67-72.
- sociologie rurale, les cours de droit, 1956-1957, Institut d'études politiques de Paris, C3 fascules).
- « sociologie du milieu rural » dans « traité de sociologie, « dir. george, George Gurvich), PUF, 1958.
- **Placide Rambaud**, les fondements de l'Europe agraires, textes présentés par Rose - Marie Lagrave et Monique Vincienne, l'Harmattan, coll « Alternatives rurales », 1995.
- **Marcel Jollivet,** « la vocation actuelle de la sociologie rurale » in, Ruralia, n°1, 1997.
- **Nicole Mathieu et Marcel Jollivet** [dir], du rural à l'environnement : la question de la nature aujourd'hui, Paris, ARF, éditions l'Harmattan, 1989.
- **Redfield R,** the primitive world, New York, 1993.
- **Lynn smith .T,** la sociologie rurale aux Etats-Unies et au Canada, SAGE Publications, INC, 1957.
- **Monther Kilani et Maman Waziri Mato**, Gomba Haussa, Dynamique du changement dans un village sahélien du Niger, Editions Payot Lausanne, Suisse, 2000.
- **Nicolas Hopkins**, transformation des campagnes Maghrébines, Cérès productions, Tunis, 1983.
- **C.S. stokets and M.K.Miller** « Methodological review of research in rural sociology since 1965 », in rural sociology, Vol 40 winter 1975, pp. 411-434.
- **Brunschvig. R,** l'intérêt historique des Ahquams et des Nawazils, in A.L.EO, 1943.
- **Divignaud Jean,** chebika : mutations dans un village au Maghreb, éd. Gallimard, Paris, 1987.
- **Claude Cahen,** communautés rurales, Paris, 1982, p 10.
- **André Miquel,** la géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11è siècle, Mouton, Paris la Haye, 2ème édition, 1973
- **Walid khaled, All that** remains: the Palestinien villages occupied and depopulated by Israel in 1948, the Institute for Palastine studies, 2001.

مسرد المصطلحات

الإتاوات: الضرائب.

الإصلاح الزراعي: عملية إصلاح المنظومة الزراعية وتطوير نظم انتاجها.

الأعيان: الفئة المحكمة في الريف بالمال أو بالجاه أو بالسلطة.

آفاقي: القادم من آفاق بعيدة.

الايالة: الدولة كولاية عثمانية.

بحث استشاري: البحث الذي يندرج في إطار الخبرة والاستشارة.

"براني": القادم من خارج المدينة.

تربيف المدن: أي إدخال الظواهر الريفية إلى المدينة.

التعاضد: تجربة بناء تعاونيات زراعية في تونس خلال الستينيات.

تفكيك درامي: تفكيك عنيف ومأساوي.

تمدين الأرياف: أي إدخال الظواهر المدينية إلى الأرياف.

توطين البدو: عملية تثبيت السكان وثنيهم عن التنقل.

التويزة أو الرغاطة: مصطلحان في اللهجة التونسية يدلان على عملية تضامن جماعي وتطوع محلي ريفي مؤقت في عمل زراعي أو حرفي أو اجتماعي.

الثورة الزراعية: عملية إصلاح النظام الزراعي وتحويل بناه التقليدية إلى بنيات حديثة.

جاي من الجبل: (القادم من) يطلق على الإنسان الريفي.

جبري: مصطلح تونسي محلي يدل على الغلظة والشدة لدى الرجل.

الجماهيرية: اصطلاح روجه النظام الليبي السابق لوصف الدولة ونظام الحكم.

الجهوية: اصطلاح مغاربي يعني في المشرق "المناطقية" أو "الإقليمية".

دستورية: نسبة إلى حركة حزب الدستور الذي قاد التحرر الوطني في تونس.

الدوار: تجمع سكني ريفي صغير يأخذ شكلًا دائريًا.

الديوان: هيكل أو مؤسسة تشرف على المشروع أو على عدة مشاريع.

الزاوية: مؤسسة دينية شعبية توجد بالمجتمعات المغاربية وقد لعبت أدوارًا هامة ثقافية واجتماعي وروحية.

السخرة: تبعية الفلاح للأرض في النظام الإقطاعي.

سكولاسنيكية: مدرسية.

السياسوية: المبالغة في تغليب الجانب السياسي.

الطابونة: خبز يصنع في فرن يوقد بالحطب (اصطلاح تونسي).

الطفرة النفطية: مرحلة اكتشاف النفط بشكل مفاجئ.

العلاقة الشخصانية: العلامة الحميمية المباشرة.

الفلاحة البعلية: النشاط الزراعي المعتمد على تساقطات الأمطار.

القرى المستحدثة: مجموعة من القرى التي أحدثتها الدولة.

قرى الهجر: مجموعة من القرى التي شجعت الدولة على إنشائها وهي عملية بناء مجتمع محلي جديد يقوم على الاستقرار (في السعودية).

كرونولوجي: زمني.

مثال مديري للتنمية: مثال نموذجي.

مجلس التصرف في الأراضي الاشتراكية: هيئة أو تنظيم محلي شبه قبلي يشرف على التصرف في الأراضي ذات الملكية الجماعية القبلية.

مضاعن القبائل: مواطنها.

المعتمدية: وحدة إدارية أصغر من المحافظة.

المقسم الفلاحي: قطعة الأرض المحياة (وحدة إنتاجية في المشروع التنموي الزراعي).

الهجرة الذهائبية: هي الهجرة الداخلية القريبة وتنطبق على شرائح الموظفين والعمال الذين يذهبون ويأتون يوميًا من مناطق سكناهم الكائنة خارج المركز الحضري.

الولاية: المحافظة.

ثبت المصطلحات

أولًا: عربي – إنجليزي

أ

الاجتثاث	Deracinment
أزمة	Crises
الاستيطان	Colonization
الاشتراكية	Socialism
الإصلاح الزراعي	Agrarian reform
الإقطاع	Feudalism
امبيريقي	Empirical
الأنتربولوجيا	Anthropology
اندماج	Integration

الانقسامية	Segmentarism
الايدولوجيا	Ideology

ب

البادية	Nomadism
البدو	Nomad
البيئة	Environment

ت

التبعية	Dependant
التحديث	Modernization
التحضر	Urbanization
تحليل	Analysis
التحول	Mutation
التشكيلة الاجتماعية	social formation
التصّحر	Desertification
التضامن	Solidarity
تعددية النشاط	Multiply activity
التغير	Changment

تقسيم العمل	Labor division
التقليدي	Traditional
التكنولوجيا	Technology
التنمية	Development
التنمية المحلية	Local development
التنمية ريفية	Rural development
التهيئة الترابية الريفية	Rural management
التواصل	Communication
التوطين – توطين البدو	Sedentarisation

ج

جمعية	Association

ح

الحراك	Mobility

خ

الخصائص	Characteristics

د

دراسة مقارنة	Comparative study
الدولة الوطنية	National state

ر

الرأسمالية	Capitalism
الريف	Rural
الريفانية	Rurality

ص

الصراع	Conflict

ط

طبقة	Class

ع

علم اجتماع الزراعة	Sociology of agronomy

علاقات	Relations
علم الاجتماع	Sociology
علم الاجتماع الريفي	Rural sociology
علم النفس	Psychology
العولمة	Globalization
عينة	Sample

ف

الفاعل الاقتصادي	Economical actor
الفاعلون الاجتماعيون	Social actors
فرض، فرضية	Hypothesis

ق

القبيلة	Tribe
القرابة	Parent
القرى المستحدثة	The new planned villages
القرية	Village
القرية الصحراوية	Saharan village

م

مؤشرات	Indicators
المجال، الفضاء	Area
المجتمع المحلي	Local society
مجتمع مبرمج	Programmed society
مجتمع مصطنع	Artificial society
المدرسة الأمريكية	American school
المدرسة الفرنسية	French school
المزارع	Farmer
المعيش اليومي	Quotidian life
مفهوم	Concept
مقاربة تشاركية	Participative approach
المكانة الاجتماعي	Social statute
مكننة	Mechanization
مورفولوجية	Morphology
المونوغرافية	Monographic

ن

النشاط الرعوي	Pastoral activity

النظام، المنظومة	System
نمط تلقائي	Spontaneous type
نمط موجة	Plainfield type
نموذج	Type
نموذج مثالي	Ideal type
النهضة الريفية	Rural renaissance
النوع الاجتماعي	Gender

هـ

الهجرة الريفية	Rural immigration

و

الوحدة الاجتماعية	Social unity

ثانيًا: إنجليزي - عربي

A

الإصلاح الزراعي	Agrarian reform
المدرسة الأمريكية	American school
تحليل	Analysis
الأنتربولوجيا	Anthropology
المجال، الفضاء	Area
مجتمع مصطنع	Artificial society
جمعية	Association

C

الرأسمالية	Capitalism
التغير	Changment
الخصائص	Characteristics
طبقة	Class
الاستيطان	Colonization
التواصل	Communication
دراسة مقارنة	Comparative study

Concept	مفهوم
Conflict	الصراع
Crises	أزمة

D

Dependant	التبعية
Deracinment	الاجتثاث
Desertification	التصّحر
Development	التنمية

E

Economical actor	الفاعل الاقتصادي
Empirical	امبيريقي
Environment	البيئة

F

Farmer	المزارع
Feudalism	الإقطاع
French school	المدرسة الفرنسية

G

النوع الاجتماعي	Gender
العولمة	Globalization

H

فرض، فرضية	Hypothesis

I

نموذج مثالي	Ideal type
الايدولوجيا	Ideology
مؤشرات	Indicators
اندماج	Integration

L

تقسيم العمل	Labor division
التنمية المحلية	Local development
المجتمع المحلي	Local society

M

Mechanization	مكننة
Mobility	الحراك
Modernization	التحديث
Monographic	المونوغرافية
Morphology	مورفولوجية
Multiply activity	تعددية النشاط
Mutation	التحول

N

National state	الدولة الوطنية
Nomad	البدو
Nomadism	البادية

P

Parent	القرابة
Participative approach	مقاربة تشاركية
Pastoral activity	النشاط الرعوي

Plainfield type	نمط موجة
Programmed society	مجتمع مبرمج
Psychology	علم النفس

Q

Quotidian life	المعيش اليومي

R

Relations	علاقات
Rural	الريف
Rural development	التنمية ريفية
Rural immigration	الهجرة الريفية
Rural management	التهيئة الترابية الريفية
Rural renaissance	النهضة الريفية
Rural sociology	علم الاجتماع الريفي
Rurality	الريفانية

S

Saharan village	القرية الصحراوية

Sample	عينة
Sedentarisation	التوطين – توطين البدو
Segmentarism	الانقسامية
Social actors	الفاعلون الاجتماعيون
social formation	التشكيلة الاجتماعية
Social statute	المكانة الاجتماعي
Social unity	الوحدة الاجتماعية
Socialism	الاشتراكية
Sociology	علم الاجتماع
Sociology of agronomy	عام اجتماع الزراعة
Solidarity	التضامن
Spontaneous type	نمط تلقائي
System	النظام، المنظومة

T

Technology	التكنولوجيا
The new planned villages	القرى المستحدثة
Traditional	التقليدي
Tribe	القبيلة

نموذج	Type

U

التحضر	Urbanization

V

القرية	Village

كشاف الموضوعات

ع

ق

م

ن

هـ

نبذة عن المؤلف

الأستاذ الدكتور محمد نجيب بوطالب كاتب وأستاذ في علم الاجتماع بالجامعات التونسية (جامعة تونس الأولى وجامعة المنار) وبجامعة الملك سعود بالرياض. ولد بالصمار من محافظة تطاوين بتونس سنة ١٩٥٤م. عمل خبيرًا مستشارًا بالمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (الألكسو ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م) ولدى المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (الفاو ١٩٩٧م بمشروع التصرف في الموارد الطبيعية - وزارة الفلاحة - تونس حتى سنة ٢٠٠٠م) وعمل مديرًا (برتبة عميد) للمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس من سنة ٢٠٠٥م إلى سنة ٢٠١١م. له عديد من المؤلفات العلمية حول قضايا المجتمع والثقافة والتنمية في مجتمعات المغرب العربي وحول المجتمعات العربية عامة، أهمها كتاب "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي" نشره مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في طبعة أولى سنة ٢٠٠٢م وطبعة ثانية سنة ٢٠٠٩م، وكتاب "الظواهر القبلية والجهوية بالمجتمعات العربية المعاصرة سنة ٢٠١٢م وهو منشور بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، وله أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع حول" القبيلة التونسية: الجنوب الشرقي التونسي من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني "نشرت بكلية العلوم الإنسانية بتونس سنة ٢٠٠٠م، كما نشرت له جامعة الملك سعود كتابًا حول "علم الاجتماع الريفي، دراسات حول القرى والأرياف العربية" سنة ٢٠١٤م.

وللمؤلف عديد من الدراسات المنشورة ضمن كتب جماعية ومجلات علمية محكمة. وله مشاركات في مؤتمرات علمية بتونس وبالبلدان العربية وبعديد من البلدان الغربية كما حكَّم وناقش العديد من الأطروحات والرسائل الجامعية في مستوى الماجستير والدكتوراه بالجامعات التونسية والفرنسية والسعودية. وللمؤلف اهتمامات بقضايا الثقافة والشباب والأسرة والتنمية تجلت في مساهمته في عديد من المنتديات والورشات والبرامج الإعلامية وهو ما تعكسه المهام التي تقلدها في الحقل الجمعياتي حيث تولى رئاسة الجمعية التونسية لعلم الاجتماع بين سنتي ١٩٩٥م و١٩٩٨م وعضوية الجمعيتين العربية والعالمية لعلم الاجتماع وللأستاذ محمد نجيب اهتمامات أدبية وثقافية من خلال توليه مهام رئاسة جمعية صيانة القصور السهلية بالصمار (١٩٨٦-٢٠١٢م) ورئاسة اللجنة الثقافية بحمام الأنف (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦م).